جامعة الشّهيد الشّيخ العربي التبسي – تبسـة –

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

مذكرة مقدمة في إطار شهادة ماستر تخصص قانون إداري بعنوان:

الإدارة الالكترونية

دراسة حالة المكتبات الجامعية:المكتبة المركزية جامعة العربي التبسي - أنموذجا-

من إعداد الطالبين:

- ✓ قحايرية نور الدين
- ✓ ركيس عيسى أنيس

تحت إشراف الأستاذ:

بوخاتم معمر

لجنـة المناقشـة:

الاســـم واللقـــب	الرتبـــة العلميـــة	الصفـــــة
بن جداه عبد الله	أستاذ محاضر –أ–	رئيســـــــا
بوخاتم معمر	أستاذ محاضر – ب –	مشرفـــا ومقررا
دبيلي كمال	أستاذ محاضر – أ –	ممتحنا

السنة الجامعية: 2024/2023

جامعة الشّهيد الشّيخ العربي التبسي – تبسـة –

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

مذكرة مقدمة في إطار شهادة ماستر تخصص قانون إداري بعنوان:

الإدارة الالكترونية

دراسة حالة المكتبات الجامعية:المكتبة المركزية جامعة العربي التبسي - أنموذجا-

من إعداد الطالبين:

- ✓ قحايرية نور الدين
- ✓ ركيس عيسى أنيس

تحت إشراف الأستاذ:

بوخاتم معمر

أعضاء لجنـة المناقشـة:

الاســـم واللقـــب	الرتبـــة العلميـــة	الصفـــــة
بن جداه عبد الله	أستاذ محاضر –أ–	رئيســـــــا
بوخاتم معمر	أستاذ محاضر – ب –	مشرفـــا ومقررا
دبيلي كمال	أستاذ محاضر – أ –	ممتحنا

السنة الجامعية: 2024/2023

جامعة الشّهيد الشّيخ العربي التبسي – تبسـة –

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

مذكرة مقدمة في إطار شهادة ماستر تخصص قانون إداري بعنوان:

الإدارة الالكترونية

دراسة حالة المكتبات الجامعية:المكتبة المركزية جامعة العربي التبسي - أنموذجا-

من إعداد الطالبين:

- ✓ قحايرية نور الدين
- ✓ ركيس عيسى أنيس

تحت إشراف الأستاذ:

بوخاتم معمر

لجنـة المناقشـة:

الاســـم واللقـــب	الرتبـــة العلميـــة	الصفـــــة
بن جداه عبد الله	أستاذ محاضر –أ–	رئيســـــــا
بوخاتم معمر	أستاذ محاضر – ب –	مشرفـــا ومقررا
دبيلي كمال	أستاذ محاضر – أ –	ممتحنا

السنة الجامعية: 2024/2023

جامعة الشّهيد الشّيخ العربي التبسي – تبسـة –

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

مذكرة مقدمة في إطار شهادة ماستر تخصص قانون إداري بعنوان:

الإدارة الالكترونية

دراسة حالة المكتبات الجامعية:المكتبة المركزية جامعة العربي التبسي - أنموذجا-

من إعداد الطالبين:

- ✓ قحايرية نور الدين
- ✓ ركيس عيسى أنيس

تحت إشراف الأستاذ:

بوخاتم معمر

أعضاء لجنـة المناقشـة:

الاســـم واللقـــب	الرتبـــة العلميـــة	الصفـــــة
بن جداه عبد الله	أستاذ محاضر –أ–	رئيســـــــا
بوخاتم معمر	أستاذ محاضر – ب –	مشرفـــا ومقررا
دبيلي كمال	أستاذ محاضر – أ –	ممتحنا

السنة الجامعية: 2024/2023


بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى

﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[سورة التوبة:105]

شكر وتقدير

الحمد لله على نعمة الإسلام والشكر له سبحانه على نعمة تعلم الأحكام، وبعثة النبي الأمي خير الأنام، وجعل الصحابة خير قرن بالاعتصام، وتجديد الدين بالأئمة الأعلام.

يقول النبي صلى الله عليه وسلم: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

حمدا لله على سابغ نعمه وآلائه بأن وفّق لإتمام هذا العمل..

فأتقدم بالشكر الجزيل والثناء والتقدير..

إلى أستاذي الفاضل: بوخـــــــائم معـــــــــــمر والذي نكرّم بالإشراف

على هذا العمل ومنحنا من وقته و بذله من جهده في مراجعته

وإبداء التوجيه والنصح في جميع مراحل كتابته.

كما أشكر إدارة الكلية لما قدّمته من جهد في توفير

كل ما كان عونا للطلبة في تحصيلهم العلمي،

كما لايسعنا الا ان نخص بأسمى عبارات الشكر و التقدير الى اساتذتنا الكرام الذين كانو نورا يضيء دربنا في ظلمات الجهل.

اهـــــــــــــــــــــــــــداء

بسم الله الرحمان الرحيم و الصلاة و السلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة و السلام

أما بعد:

أهدي هذا العمل المتواضع الى عائلتي صغيرهم قبل كبيرهم أولهم ابي رحمه الله الذي ذهب و حمله قلبي بالدعاء و مشاعري بالفقد ها أنا اشاركك اول انجازاتي أتمنى ان تصلك مشاعري و تفتخر بمن حملوا اسمك

إلى من وضعتني على طريق الحياة، وجعلتني رابط الجأش، وراعتني حتى صرت كبيرًا (أمي الغالية)، طيَّب الله ثراها.

وإلى قرة عيني أختي الغالية

كما أتقدم بعبارات الشكر لكل أساتذة كلية الحقوق و العلوم السياسية الذين طوال هذه السنوات لم يبخلوا علي بمعلوماتهم القيمة كما أشكر كل الذين أحبهم و يحبونني على ثقتهم و دعمهم لي طوال الوقت

ركيس عيسى أنيس

الإهـــــــداء

إلي كل من أضاء بعلمه عقل غيره أو هدى بالجواب الصحيح حيرة سائليه فأظهر بسماحته تواضع العلماء وبرحابته سماحة العارفين.

إلى كل عائلتي الحبيبة صغيرها وكبيرها وإلى كل إخوتي الكرام

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أبي الذي لم يبخل علي يوماً بشيء لك كل العز والاحترام.

وإلى أمي ريحانة قلبي التي زودتني بالحنان والمحبة من تتسابق الكلمات لتخرج معبرة عن مكنون ذاتها من علمتني وعانت الصعاب لأصل إلى ما أنا فيه وعندما تكسوني الهموم أسبح في بحر حنانها ليخفف من آلامي.. أمي

إلى من كانت سندي في الحياة أختي الغالية نسأل الله أن يتغمدها برحمته وعظيم عفوه.

ثم إلى كل من علمني حرفاً أصبح سنا برقه يضيء الطريق أمامي.

إلى كل أساتذتي وإلى كل من علمني منذ طفولتي حتى الآن.

إلى زملائي وزميلاتي ومن رافقوني طيلة مشواري الدراسي و الجامعي



قـــــايرية نور الدين

Congratulations!

الفصل الأول



تمهـــــيد:

لقد أصبح العمل الإداري يواجه تحديات وتغيرات سريعة ومتعددة وعلى رأسها التغيرات التكنولوجية التي أتاحتها تكنولوجيا المعلومات بمكوناتها المختلفة خاصة الانترنت والإكسترنات تزايد استخدام الحاسب الآلي، ثورة المعلومات، فقد غزت تكنولوجيا المعلومات مختلف جوانب العمل الإداري في جميع المؤسسات، إذ لا نجد مؤسسة تخلو من قواعد بيانات لوظائف إدارية مختلفة، وأصبحت قواعد البيانات من ضروريات المؤسسة العصرية وبدونها لا تستطيع المؤسسة الاستمرار في العمل، لذا أصبح التغيير الإداري من أهم سمات الوقت الحاضر والذي ينبغي التعامل معه وتوظيفه بكفاءة عالية لأنه أصبح ضرورة حتمية.

المبحث الأول: ماهية الإدارة الالكترونية

الإدارة الإلكترونية هي مفهوم يدل على الأساليب التي تحول الإدارة التقليدية، التي تعتمد على الأوراق، إلى عمليات إلكترونية. الهدف من هذا التحول هو إنشاء مكاتب خالية من الأوراق تعتمد بالكامل على تكنولوجيا المعلومات. هذه العملية، التي تعتبر أداة تكنولوجية حديثة، تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين الإنتاجية والأداء وتعزيز جودة الخدمات المقدمة في المنظمات. مع التوجه السريع نحو العالم الرقمي، أصبح مفهوم الإدارة الإلكترونية شائعًا.

المطلب الأول: مفهوم الإدارة الالكترونية وتمييزها عن بعض المصطلحات المشابهة

حاولنا من خلال هذا المطلب التطرق إلى مفهوم الإدارة الالكترونية من ، وحاولنا الفصل بينها وبين مفاهيم أخرى لها صلة بها كالحكومة الالكترونية، مع التركيز على الإدارة الالكترونية لأنها موضوع بحثنا.

الفرع الأول: تعريف الإدارة الالكترونية:

أولا: الإدارة: Management

لغة: كلمه إدارة administration أصلها لاتيني ad بمعنى to و ministra بمعنى الآخرين يصل عن طريق الإدارة إلى أداء الخدمة.

اصطلاحا: هي مجموعه الخطوات المتتالية والمتعاقبة التي تهدف إلى توجيه الموارد البشرية والمالية نحو تحقيق الأهداف وذلك عن طريق تنسيق الجهود والترتيب الهاتف لعناصر الإنتاج. [1] ويعرفها جمال يوسف طه أنها النشاط الخاص لقياده وتوجيه تنميه الأفراد وكذلك تخطيط وتنظيم ومراقبه العمليات الخاصة بالعناصر الرئيسية التي تشمل عدد

[1] عبد الحي فيصل، واقع تطبيق الإدارة الالكترونية بالمكتبات الجامعية المركزية بجامعة تبسة نموذجا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر "ل م د"،2006، ص 30.

المعدات والأفراد والآلات وذلك لتحقيق أهداف محدده بأحسن الطرق داخل المؤسسة وبأقل التكاليف[1].

يمكن القول أن الإدارة قديمة قدم الإنسان نفسه ذلك لان تنظيم الإنسان الأعمال وشؤون حياته يعد سلوكا إداريا مهما كان بسيط أما الإدارة كعلم أو حقا من حقول المعرفة فإنها حديثه نسبيا وتعد العشرينيات من القرن العشرين البداية الحقيقية لنشاه علم الإدارة وقد كان لتضخم المنظمات وتعقد وسائل العمل والإنتاج والتقدم العلمي الدور الرئيسي في التطور المتسارع للإدارة بمفهومها الحديث وقد جاءت كلمه إدارة أصلا من كلمه لاتينيه تعني الخدمة service أي الخدمة التي تعود على المجتمع الذي يتعامل مع المؤسسة او منظمه بالفائدة والنفع العام أما في اللغة العربية فقد جاءت كلمه إدارة من إدارة إلي أي أحاديه أو جعله يدور[2].

ثانيا: مفهوم الإدارة الالكترونية:

يعني مصطلح الإدارة الالكترونية تحويل كافه الأعمال والخدمات الإدارية التقليدية (الإجراءات الطويلة باستخدام الأوراق) إلى الأعمال والخدمات الالكترونية تنفذ بسرعة عاليه ودقه متناهية باستخدام تقنيات الإدارة وهو ما يطلق عليه إدارة بلا أوراق وهي الإدارة التي تقوم على استخدام الانترنت والشبكة الأعمال في انجاز وظائف الإدارة من تخطيط الكتروني وتنظيم الكتروني القيادة الكترونية ورقابه الكترونية المعلوماتية ويعني الاستخدام الفعال لجميع التقنيات المعلوماتية والاتصالات لتسهيل العمليات الإدارية اليومية للقطاعات الحكومية او قطاعات الأعمال وهي البيئة التي يتحقق فيها خدمات المواطنين واستعمالاتهم باستخدام شبكات المعلومات والاتصالات عن بعد. والإدارة الالكترونية تعني استخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البناء التنظيمي واستخدام التقنية الحديثة

[1] جمال يوسف، طه، إدارة المكتبات و مصادرا لمعلومات المتخصصة، عمان، دار حامد،2008، ص17.

[2] ناجي أميرة، متطلبات الإدارة الالكترونية للمؤسسات الوثائقية، دراسة ميدانية بمكتبة الدكتور احمد عروة، بجامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، مذكرة تخرج مكملة لنيل شهادة الماستر في علم المكتبات والمعلوماتية،(2013/2012)، ص16.

ومنها شبكات الحاسوب والانترنت لربط الوحدات التنظيمية مع بعضها والجهاز المركزي مع فروعه المختلفة لتسهيل تسليم البيانات والمعلومات والحصول عليها واتخاذ القرارات المناسبة داخل وخارج هذه الأجهزة وانجازها أعمالها وتقديم الخدمات للمستفيدين بكفاءة وفاعليه وهذا يعني تحويل العمل الإداري من عمل يدوي الى الكتروني ويرى (koh2006) إن الإدارة الالكترونية تعتبر تعبر عن استخدام الانترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين عمليه انجاز المعاملات وتحسين عمليه توصيل المعلومات والحصول عليها داخل المنظمة بهدف الربط بين المنظمة والقطاعات الخاصة والحكومة وتبسيط عمليه المنظمة ومعاملاتها وتحفيز الداخلي وإعادة التنظيم وتقليل الكلفة وتحسين التنسيق. كما يقصد بالإدارة الالكترونية أنها تلك الوسيلة التي تستخدم لرفع مستوى الأداء والكفاءة وهي أداة الإدارة بلا أوراق لأنها تستخدم الأرشيف الالكتروني والأدلة والمفكرات الالكترونية والرسائل الصوتية وهي إدارة متطلبات جامدة وتعتمد أساسا على عمال المعرفة[1]. وعلى العموم فالإدارة الالكترونية E-management هي بكل بساطه الانتقال من انجاز المعاملات وتقديم الخدمات العامة من الطريق التقليدية اليدوية إلى الشكل الالكتروني من اجل استخدام امثل للوقت والمال والجهد وبمعنى آخر فالإدارة الالكترونية هي انجاز المعاملات الإدارية وتقديم الخدمات العامة عبر شبكة الانترنت أو الانترنت بدون ان يطر العملاء من الانتقال إلى الإدارات شخصيا لانجاز معاملتهم مع يترادف من إهدار للوقت والجهد والطاقات.[2] ويمكن تعريف الإدارة الالكترونية تعريفا إجرائيا بما أنها العملية الإدارية القائمة على الإمكانيات المتميزة للانترنت وشبكات الأعمال في التخطيط والتوجيه والرقابة على الموارد وقدرات الجوهرية للشركة والآخرين بدون حدود من اجل تحقيق أهداف الشركة وفي ضوء هذا تعريف فان الإدارة الالكترونية تتميز بما يلي:

[1] ربحي مصطفى عليان، البيئة الالكترونية،E-ENVIRONEMENT، جامعة البلقاء التطبيقية، دار صفاء، للطباعة والنشر، الاردن، ط02، 2015، ص27-28.

[2] ربحي مصطفى عليان، المرجع نفسه، ص 30-31.

- أنها عمليه إدارية وهي امتداد للمدارس الإدارية وتجاوز لها
- الإمكانيات المتميزة للانترنت وشبكه الأعمال
- امتداد للتطور التكنولوجي في الإدارة
- نتاج تطور تبادل البيانات الإلكترونية من مجال ضيق إلى مجال الأعمال إلكترونيه الواسعة ومن التفاعل الإنساني إلى التفاعل الآلي[1].

إن الإدارة الإلكترونية هي منظومة الكترونية متكاملة تهدف لتحويل العمل الإداري العادي من إدارة يدوية إلى إدارة آلية باستخدام الحاسوب، وذلك بالاعتماد على نظم معلوماتية قويه تساعد في اتخاذ القرار الإداري بشكل سريع وبأقل التكاليف من ذلك الاستعانة بشبكه الانترنت ففي إدارة بلا ورق وبلا مكان ولا زمان ودون تنظيمات جامدة[2].

ثالثا: التعريف الفقهي:

الإدارة الإلكترونية هي "العملية الإدارية القائمة على الإمكانيات المتميزة للإنترنت وشبكات الأعمال في التخطيط والتوجيه والرقابة على الموارد والقدرات الجوهرية للمؤسسة . والآخرين بدون حدود من أجل تحقيق أهداف المؤسسة"[3]

عرفت الإدارة الإلكترونية كذلك بأنها" أداء العمليات بين مجموعة من الشركاء من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات المتطورة بغية زيادة كفاءة وفعالية الأداء"

كما عرفت بأنها "تنفيذ الأعمال والمعاملات التي تتم بين ط رفين أو أكثر سواء من الأفراد أو المؤسسات من خلال استخدام شبكات الاتصالات الإلكترونية.[4]

---

[1] جمال يوسف بدير، اتجاهات حديثة في ادارة المعرفة و المعلومات، ط1، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر و التوزيع، عمان، (2012)، ص 208.

[2] نجم عبود نجم،الادارة و المعرفة الالكترونية، الاستراتيجية، الوظائف و المجالات، ط1، دار البرويني للنشر و التوزيع، الأردن، 2009، ص 159.

[3] فاطمة الزهرة عشير، المرافق العامة في ظل نظام الإدارة الإلكترونية، دراسة حالة مركز التكوين المهني والتمهين ماسرى، مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2018- 2019، ص 8.

[4] المرجع نفسه، ص08.

رابعا: تعريف المنظمات الدولية والإقليمية للإدارة الإلكترونية

عرفتها المنظمة العربية للتنمية الإدارية: بأنها عملية استخدام المؤسسات الحكومية لتكنولوجيا المعلومات، مثل شبكات المعلومات العريضة، وشبكة الانترنت، وأساليب الاتصال عبر الهاتف المحمول، والتي لديها القدرة على تحويل العلاقات مع المواطنين ورجال . الأعمال ومختلف المؤسسات الحكومية[1].

ويعرف البنك الدولي الإدارة الإلكترونية بأنها: مصطلح حديث يشير إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل زيادة كفاءة وفعالية وشفافية ومسائلة الحكومة فيما تقدمه من خدمات إلى المواطنين ومجتمع الأعمال، وتمكينهم من المعلومات بما يدعم كافة النظم الإجرائية الحكومية، ويقضي على الفساد وإعطاء الفرصة للمواطنين للمشاركة في كافة مراحل العملية السياسية والقرارات المتعلقة بها، والتي تؤثر على مختلف نواحي الحياة[2].

أما التعريف الذي تبناه الاتحاد الأوربي للإدارة الإلكترونية فهو استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإدارات العمومية، مرفقة بتغييرات على مستوى التنظيم والتسيير واكتساب الموظفين مهارات جديدة بهدف تحسين الخدمات العمومية وتقوية العملية الديمقراطية ودعم السياسات العمومية[3].

الفرع الثاني :علاقة الإدارة الإلكترونية ببعض المصطلحات المشابهة

مما سبق ذكره ومن خلال ما أشار إليه الدكتور سعد غالب إبراهيم الذي انطلاق في تعريفه من التمييز بين الإدارة الإلكترونية والمصطلحات المشابهة لها، يمكننا أن نلاحظ تشابه بينها وبين:

---

[1] فاطمة الزهرة عشير، مرجع سابق، ص11.

[2] ذهبية جمبية، الإدارة الإلكترونية ودورها في تحسين الخدمة العمومية، –دراسة حالة بلدية خنشلة–، مذكرة مكملة لنيل، شهادة الماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2015–2016، ص 14.

[3] رانية هدار، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 01، الجزائر، 2017–2018، ص 26.

1- الحكومة الإلكترونية:

لقد عرفتها المنظمة العربية للتنمية بأنها استخدام المعلومات والأنترنت للوصول إلى استخدام أمثل للموارد الحكومية وضمان توفير خدمات حكومية مميزة للمواطنين في مختلف المستويات الحكومية، والبعض الآخر يرى أنها تعنى استخدام الجهاز الإداري في الدولة (السلطة التنفيذية) للتقنية الإلكترونية في أدائها ونشاطها ولا يمكن أن يشمل عمل السلطة التشريعية والقضائية، وتعني أيضا أن نجعل جميع الإدارات الحكومية تتكامل مع بعضها البعض وتقدم خدمات فيما بينها وبين المواطنين والقطاع الخاص بشكل مباشر و الكتروني ومفهوم الحكومة الإلكترونية أشمل من مفهوم الإدارة الإلكترونية. [1]

1.1- الفرق بين الإدارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية

نتيجة (e-Management) واختلف أهل الاختصاص في إعطاء مفهوم موحد للإدارة الالكترونية تداخلها مع عدة مصطلحات أخرى معاصرة لها حيث يمكننا التمييز بين هذه التوجهات كما يلي:

أن الإدارة الإلكترونية مصطلح حديث، ظهر كنتيجة لثورة المعلومات والاتصالات- خاصة شبكة الانترنت - التي تعيشها البشرية حاليا، وخصوصا بعد ظهور ما يسمى بالاقتصاد الرقمي وكنتيجة لحداثة هذا المصطلح واستخداماته فيما بين القطاع العام والقطاع الخاص، فقد ظهر بعدة مسمياتٍ الإدارة الإلكترونية، الحكومة الإلكترونية والحكومة الذكية. أي أن مصطلح الإدارة الالكترونية يطرح بصورة مرادفة مع ،(e-Besines) الأعمال الالكترونية (e-Government) مصطلحات أخرى مثل الحكومة الالكترونية إلى غير ذلك من المفاهيم التي تربط ما بين الأنشطة والاتصالات في (e-Commerce) التجارة الالكترونية العالم الرقمي.[2]

[1] علاء عبد الرزاق السالمي، الإدارة الالكترونية دار وائل للنشر، عمان (الأردن) 2008، ص 33 .

[2] سعد غالب ياسين، الإدارة الالكترونية، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، 2017، ص23 .

إلا أن الإدارة الإلكترونية كما تبدو للبعض وكأنها جاءت مع الأنترنت الذي بدأ استخدامه التجاري وللأغراض العامة في منتصف التسعينيات بعد أن استخدمت لفترة طويلة لأغراض عسكرية وأكاديمية. إلا أن الأمر لا يكون كذلك على الأقل من زوايا معينة. فأتمتة المكاتب قد وجدت منذ أكثر من عقدين من الزمن في الآلات (كالهاتف والفاكس والحفظ الآلي والمكروفيلم وغيرها). كما أن الرقابة الرقمية بالحاسوب والتصميم والتصنيع بمساعدة الحاسوب والتصنيع المتكامل بالحاسوب والمستودع المؤتمت وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في الإنتاج والخدمات كلها نماذج لإحلال الآلة والأنظمة الآلية والحاسوبية في الإدارة في محل العاملين في الأنشطة التشغيلية وكذلك محل المديرين في التوجيهات والتعليمات الآلية استنادا إلي برمجة مسبقة. وكل هذا حدث في العقود السابقة على الانترنت[1].ويرى بعض الباحثين أن مفهوم الحكومة الإلكترونية (الإدارة الحكومية الإلكترونية) أشمل من مفهوم الإدارة الإلكترونية. فالإدارة الإلكترونية تعني جعل المعاملات التي تنجز داخل الإدارات تعتمد على تكنولوجيا المعلومات وتتم بشكل إلكتروني في المراسلات انتهاء بتكامل نظم المعلومات بحيث يصبح كل المهام والنشاطات تنجز باستخدام تكنولوجيا المعلومات، أما الحكومة الإلكترونية تعني أن نجعل جميع الإدارات الحكومية تتكامل مع بعضها البعض وتقدم الخدمات فيما بينها وبين المواطنين والقطاع الخاص بشكل مباشر و الكتروني.[2] وفي نفس السياق يرى البعض أن الإدارة الإلكترونية هي جزء من الحكومة الإلكترونية، وأن تطبيقات التقنية التي تمارس في تلك الإدارة من تحويل لجميع العمليات الإدارية ذات الطبيعة الورقية إلى عمليات ذات طبيعة إلكترونية باستخدام التقنيات الحديثة، تبقى ممارسات وتطبيقات للتقنية في دائرة محدودة أو شبكة محدودة خاصة بالمؤسسة أو المنطقة أو القسم الإداري أو الوحدة الإدارية الواحدة، وأننا حين نربط الشبكات الداخلية لتلك الدوائر المحدودة بحدود مؤسساتها أو منظماتها أو إداراتها الصغيرة لشبكة كبرى تنتظم داخلها جميع

[1] نجم عبود نجم، الإدارة الإلكترونية، مرجع سبق ذكره، ص 126.

[2] علاء عبد الرزاق السالمي، مرجع سبق ذكره، ص33 .

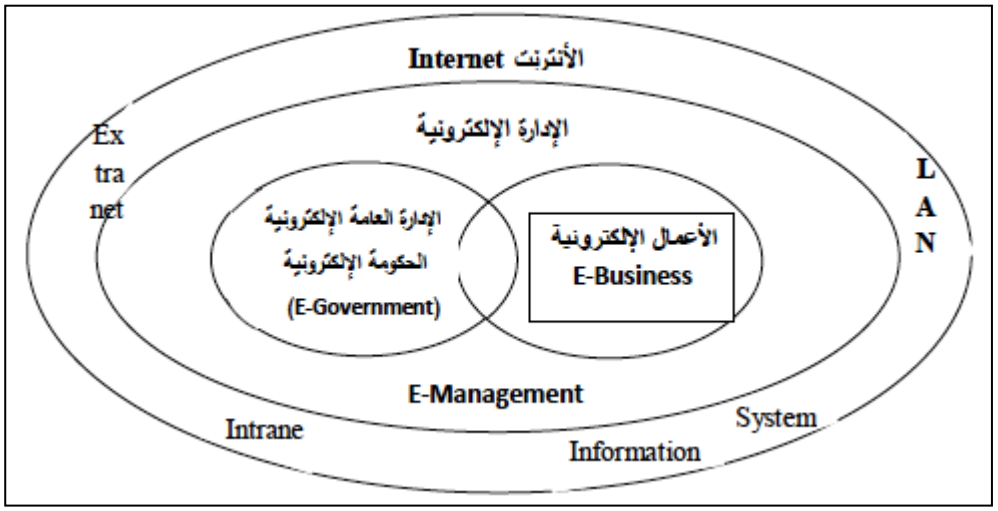
دوائر الدولة وتخضع لتصرفها، فإننا بذلك نكون قد وصلنا إلى صيغة (الحكومة الإلكترونية) فمن وجهة نظر هذا الطرف فإن الإدارة الإلكترونية مرحلة سابقة على مرحلة(الحكومة الإلكترونية) الأعم والأشمل؛ حيث تصب فيها إدارات الدولة المتنوعة[1]. ويحتج هؤلاء أيضًا بأن الإدارة الإلكترونية تعمل على تطوير البنية المعلوماتية داخل المؤسسة الواحدة التي تقوم أعمالها على تلك الإدارة. وتقف مهمة الإدارة الإلكترونية – من وجهة نظر هؤلاء– عند الحدود الافتراضية لشبكة معلوماتها الداخلية، وخروج هذه المعلومات أو تبادلها مع الشبكة الأم التي تصب فيها جميع شبكات الدولة ومؤسساتها ومنظماتها وإداراتها يعني أننا أصبحنا نتعاطى مع ما يسمى بـ: (الحكومة الإلكترونية)[2].

كما يرى معظم الكتاب أن الحكومة الإلكترونية هي جزء من تطبيقات الإدارة الالكترونية بمعنى أن الإدارة الإلكترونية هي المظلة الكبيرة التي تتفرع عنها تطبيقات مختلفة مثل التجارة الإلكترونية (E–Commerce)، والأعمال الإلكترونية(E–Business) وكذلك الحكومة الإلكترونية (E–Government) ، وهكذا نجد أن مفهوم الإدارة الإلكترونية أشمل وأعم وهو الأصل[3]. وحجة هذا الفريق أنه لا حكومة بدون إدارة ، وعليه – من وجهة نظرهم – فلا حكومة إلكترونية بدون إدارة إلكترونية.

[1] حسين محمد الحسن، مرجع سبق ذكره، ص 55.

[2] حسين بن محمد الحسن، الإدارة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، ورقة عمل قدمت للمؤتمر الدولي للتنمية الإدارية : نحو أداء متميز في القطاع الحكومي، الرياض 1–4 نوفمبر 2009 ، ص11 .

[3] دميثان المجالي، أسامة عبد المنعم، التجارة الالكترونية دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2013 ، ص95 .



الشكل رقم(01) يوضح وجهة النظر السابقة التي تعتبر الإدارة الإلكترونية المظلة الكبيرة التي تدخل تحتها تطبيقات مختلفة.

المصدر: سعد غالب ياسين، **الإدارة الإلكترونية**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010 ، ص27

ويذهب فريق آخر من علماء الإدارة في تبني وجهة النظر السابقة نفسها إلى أبعد من ذلك، حيث يرون أن المسألة ليست فقط مسألة تفرقة بين تعبيرين (إدارة وحكومة)، وإنما يرى هؤلاء أنه يفضل التزام تعبير(الإدارة الإلكترونية) والابتعاد عن استخدام تعبير(الحكومة الإلكترونية) نهائيًا، ويحتج هؤلاء على صواب رأيهم بأنه عند ذكر اسم الحكومة الإلكترونية فإن أول ما يتبادر إلى ذهن المستمع البعد السياسي والوظيفة السياسية للحكومة، على الرغم من أن الحكومة ليست كيانًا سياسيًا صرفًا، وأن لها وظائف أخرى تتعلق بالشأن الإداري الداخلي، فيرى أصحاب هذا الرأي أن تلك التسمية لا تصيب المسمى(الحكومة الإلكترونية) كاملا، بل تبقى مصبوغة بالصبغة السياسية، ما لا يتوافق مع شمولية المصطلح؛ لذا يرى أصحاب هذا الرأي أن من الأسلم والأدق والأكثر إصابة للمفهوم استخدام مصطلح (الإدارة الإلكترونية) وتجنب مصطلح (الحكومة الإلكترونية).[1]

[1] حسين بن محمد الحسن، مرجع سابق، ص10 .

كما يرى هؤلاء أن تعبير(حكومة) تعبير محدود بأفراده أو كياناته التي تتبع له، أو حتى تلك الجهات التي يرتبط بها، فهو اصطلاح يعبر عن مجموعة من الأفراد، كما يشير إلى علاقة محصورة في بعض المؤسسات والهيئات المحددة والمعلومة، وليست علاقة مفتوحة مع جميع الناس، فهو من وجهة ظرهم تعبير عن ممارسة داخلية خاصة بذلك الهيكل التنظيمي المسمى (حكومة)، في حين ينفتح اصطلاح (الإدارة) فيدخل في دائرته جميع المستويات في الدولة، ويشمل جميع الناس في علاقاته. ويضيف هؤلاء إلى أدلتهم على محدودية اصطلاح (الحكومة الإلكترونية) وعدم دقته، أن الذين يرشحون هذا الاصطلاح للتداول ويستخدمونه بديلا للإدارة الإلكترونية غاب عن بالهم أن حكومة ما من حكومات العالم لا يمكنها – بحال من الأحوال – أن تنجز جميع أعمالها المنوطة بها عن طريق الأنترانت، أو حتى الانترنت فموارد البلاد وأعمالها وبعض معلوماتها ذات الطبيعة الخاصة والحساسة لا يمكن تداولها عن طريق الشبكة العالمية، ومن هذا المنطلق يرى أصحاب هذا الرأي عجز مصطلح الحكومة الإلكترونية عن تحقيق المفهوم العام المراد منه، ويبقى تعبير(الإدارة الإلكترونية) الأدق تعبيرا عن إجراءاتها وممارساتها. ويعزو هذا الفريق السبب في هذا الخلط إلى ترجمة ذلك الاصطلاح أصلا عن الغرب، فهم يرون أن المصطلح (E– Government) ترجم حرفيًا إلى العربية، أو بالأحرى نقل بحذافيره نقلا جامدًا، وأنه كان من الصواب حينها نقل روح الاصطلاح بما يحترز به من اللبس في مجتمعاتنا العربية، وأن يكون المصطلح هو الإدارة الإلكترونية

(E–Management)، وليس الحكومة الإلكترونية (E– Government)[1]

وعلى الرغم من عدم وجود تعريف موحد ومتفق عليه للحكومة الإلكترونية أو الإدارة الإلكترونية أو تغليب إحدى التسميتين على الأخرى، إلا أن أحدًا لم يختلف على الهدف الأساسي لهذه التطبيقات؛ وهو التحسين المستمر لعمليات التفاعل بين ثلاث مجموعات:

[1] حسين محمد الحسن، مرجع سبق ذكره، ص54.

الحكومة، وقطاع الأعمال، والمواطنين؛ من أجل تحقيق الرقي السياسي والاقتصادي الاجتماعي للمجتمع.

2- التعليم عن بعد (التعليم الإلكتروني):

هو عملية نقل المعرفة إلى المتعلم في موقع إقامته بدلا من انتقاله إلى المؤسسة التعليمية، وهو مبني على أساس إيصال المعرفة والمواد التعليمية للمتعلم عبر وسائط تقنية مختلفة، حيث يكون المتعلم بعيدا عن المعلم، وتستعمل التكنولوجيا من أجل ملء الفجوة بين كل من الطرفين بما يحاكي الاتصال الذي يحدث وجها لوجه، اذ هو ما إلا تفاعلات تعليمية يكون فيها المعلم والمتعلم منفصلين عن بعضهما زمنيا أو مكانيا أو كلاهما معا. [1]

ولقد عرفه "هولمبرج" بأنه ذلك النوع من التعليم الذي يغطي مختلف صور الدراسة في كافة المستويات التعليمية التي لا تخضع فيها العملية التعليمية لإشراف مستمر ومباشر من المدرسين في قاعات الدراسة، بمعنى هناك انفصال بين المعلم والمتعلم في كافة صور التعليم عن بعد، ويحدد ذلك التنظيم مكانة الوسائط التقنية في هذه العملية ودورها في تحقيق الاتصال بين المعلم والمتعلم دون الالتقاء وجها لوجه، خلال مدة معينة من التعليم. [2]

3- الأعمال الإلكترونية: أول من استعمل هذا المصطلح هي شركة IBM عام 1997 حيث عرفتها بأنها "مدخلا متكاملا ومرنا لتوزيع قيمة أنشطة الأعمال الجوهرية المميزة من خلال ربط نظم المعلومات بالعمليات وأنشطة الأعمال الجوهرية بطريقة بسيطة ومرنة وباستخدام تكنولوجيا الأنترنت والشبكات[3].

---

[1] حمد بن سيف الهمامي، حجازي إبراهيم، التعليم عن بعد مفهومه- أدواته- استراتيجياته، دليل لصانعي السياسات في التعليم الأكاديمي والمهني والتقني، منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة، مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، بيروت، 2020، ص 14.

[2] أحمد عزوز، التعليم عن بعد بين النظرية والتطبيق التجربة الج ا زئرية كنموذج، الجزائر، الملتقى الدولي الجزء1، مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة مولود معمري بتيزي وزوو، الجزائر، 2017، ص 29.

[3] فريد كورتل، آسيا تيش سليمان، الإدارة الإلكترونية، ط01، زمزم ناشرون وموزعون، الجزائر، 2015، ص 28.

4- البنوك الإلكترونية:

تتميز هذه الخدمات بالسرعة، والمحافظة على سرية البيانات الخاصة بالعميل وتعمل هذه البنوك طوال 24 ساعة وطوال أيام الأسبوع وتتميز بإنجاز الأعمال بدون مساعدة وفي سرية تامة وأمان وتقديم خدمات مستحدثة في أقل وقت. [1]

5- الصحة الإلكترونية:

تعمل هذه الأخيرة على تقليل أوقات الانتظار للمريض وتسهيل التعامل مع الأطباء أو جهات الإدارة الطبية، كما تقوم بتوفير بعض الخدمات الخاصة بالأدوية الدقيقة التي يصعب الحصول عليها عن طريق التسويق الإلكتر وني لمنتجات جديدة طبية وعلاجية و ارشادات صحية حديثة، ويمكن أيضا من خلالها متابعة نتائج الفحوصات الطبية والتحاليل المخبرية والمعلومات والخدمات عبر الشبكة المحلية للمستشفى أو عبر شبكة الأنترنت[2].

و خلاصة: العلاقة بين الإدارة الإلكترونية بالمصطلحات ذات العلاقة وخاصة الحكومة الالكترونية أن الظهور المتزامن للعديد من المصطلحات مع الإدارة الإلكترونية أدى إلى خلق الكثير من اللبس في تحديد الاختلافات الجوهرية فيما بينها، و سنقوم من خلال هذا إلى إبراز العلاقة بين الإدارة الالكترونية والحكومة الالكترونية لوجود تداخل بينهما وعلاقة خصوص وعموم، ولأننا سنحتاج كليهما في دراستنا.

[1] محمود عبد الفتاح رضوان، الإدارة الإلكترونية وتطبيقاتها الوظيفية، ط01، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2012، ص 26.

[2] عمر أحمد أبو هاشم الشريف، أسامة محمد عبد العليم، هشام محمد بيومي، الإدارة الإلكترونية مدخل إلى الإدارة التعليمية الحديثة، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص ص 68 69.

المطلب الثاني:التطور التاريخي للإدارة الالكترونية وعناصرها

الفرع الأول:التطور التاريخي للإدارة الالكترونية

يذكر دودج أن قدوم تكنولوجيا الحاسوب computer وفر معالجة البيانات بالطريقة الميكانيكية في حين أن الثورة الصناعية قد حولت معالجه الأشياء آليا automate ولكن تقنية الحاسوب الجديدة وتطوراته المتلاحقة قد سمحت بفاعلية لهذه الدورة أن تكون خاضعة باستمرار للمراجعة والتكرار وبطريقه مبسطه وسمح أيضا بتقصير الوقت التطور ومع قدوم تبادل المعلومات الكترونيا وتقنيه المعلومات أزاله القيود التقليدية واضحي التنافس ليس محليا فقط بل على المستوى العالمي. ولكن فقط مع قدوم الانترنت و عد « دودج» ذلك وثبة من العصور المظلمة نحو النظام الجديد وأطلق عليها ولادة الثورة. ويشير هاركروف إلى أن البعض يعتقد أن الإدارة الالكترونية بدأت مع ظهور الانترنت في منتصف التسعينيات من القرن العشرين والواقع أنها بدأت قبل ذلك مع ظهور المكاتب automation office والرقابة الرقمية بالحاسب CNC والتصميم. باستخدام الحاسب وتطبيقات الذكاء الاصطناعي.[1]

1- تجربة الإدارة الالكترونية في الجزائر:

في تسعينيات القرن العشرين بدأت مشاريع إنشاء الحكومة الإلكترونية تظهر في العديد من دول العالم المتقدم، ولم تظهر في الدول العربية إلا في بداية القرن الحادي والعشرين، وهذا في كل من مصر إمارة دبي، الأردن، سوريا وسرعان ما اقتنعت الدول العربية الأخرى بمميزات وفوائد هذا المشروع، مما دفع بها إلى تطبيق هذه الفكرة، والجزائر واحدة من بين هذه الدول التي حاولت تنفيذ هذا المشروع على أرض الواقع، حتى تتمكن من الاستفادة من إيجابياته، سواء على الحكومة أو على المتعامل، حيث أطلقت من خلال وزارة البريد

[1] ساكت خلود، واقع تطبيق الإدارة الإلكترونية بالمكتبات الجامعية "المكتبة المركزية بجامعة العربي بن مهيدي–ام البواقي –، مذكرة لنيل شهادة ماستر ل م د،2020، ص 29.

وتكنولوجيات الإعلام والاتصال أحد الملفات الكبرى وهو مشروع برنامج الجزائر الالكترونية 2008 – 2013.

2- مشروع الجزائر الإلكترونية:

سنحاول إظهار التطور التاريخي لمشروع الجزائر الإلكترونية بداية من سنة 2003 ، السنة التي قدمت فيها الجزائر وثيقة لقمة مجتمع المعلومات(1)، مروراً بسنة 2005 وهي السنة التي ألقى فيها رئيس الجمهورية خطاباً في القمة العالمية لمجتمع المعلومات (2)، ثم وهي سنة 2009 والتي نظم خلالها ملتقى الحكومة الإلكترونية(3)، ثم سنة 2013.

أ- سنة 2003: في الوثيقة التي قدمتها الجزائر لقمة مجتمع المعلومات التي عقدت بسويسرا سنة 2003، أظهرت النوايا للولوج إلى مجتمع المعلومات جاء فيها " إن الجزائر أن النفاذ إلى شبكة المعلومات يشكل شرطا أساسيا لكل تقدم سياسي لوزارة البريد والمواصلات والتي أصبحت تسمى وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، حيث تتحدد مهامها في تدارك التأخر في مجال استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال، وإدماج الجزائر في الاقتصاد الجديد[1].

ب- سنة 2005: في الخطاب الذي ألقاء رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة بتاريخ 16- 11- 2005 في القمة العالمية لمجتمع المعلومات المنعقد بتونس سنة 2005، أكد على النقاط الواردة في وثيقة الجزائر المقدمة بمؤتمر جينيف 2003، ومنها التأكيد على الإصلاحات الاقتصادية وتحرير قطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال، والتأكيد على الإجراءات التي اتخذت تجاه المواطنين والعملاء الاقتصاديين بهدف تشجيع استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال منها مشروع أسرتك ومشروع الحظيرة الوطنية للإعلام الآلي

[1] بوخنوفة عبد الوهاب، المدرسة والتلميذ والمعلم وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، رسالة دكتوراه، قسم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2007، ص 178.

سيدي عبد الله، ومشروع تزويد المدارس الجزائرية بأجهزة الكومبيوتر، وإقامة الجامعة الافتراضية والشبكة المعلوماتية للتعلم عن بعد، ومشروع شبكة الأنترنت الحكومية[1]

ج- سنة 2009: في الملتقى الذي نظم في 21 من شهر مارس 2009 حول الحكومة الإلكترونية الصحة الإلكترونية التعليم الإلكتروني والبلدية الإلكترونية، تم التأكيد على أن مشروع الحكومة الإلكترونية يهدف إلى تطوير ودعم المؤسسات الإدارية والاقتصادية، وتحسين مستوى معيشة المواطنين من خلال استخدامهم لتكنولوجيات الإعلام والاتصال كما أشار إلى أن الدولة تهدف من خلال الحكومة الإلكترونية، إلى تحريك الاقتصاد الوطني وجعله اقتصاد رقمي وتوفير خدمات نوعية للمؤسسات والمواطنين[2].

د- سنة 2013: يعد مشروع الجزائر الإلكترونية أحد الملفات الكبرى التي أطلقتها وعملت عليها وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، في إطار زمني حدد بـ 06 أشهر، على أن يتم تنفيذها ميدانيا بين سنتي 2008 و 2013، وقد تم التشاور من أجل إعداد تفاصيله الأساسية، مع مجموعة من المؤسسات والإدارات العمومية والمتعاملين الاقتصاديين والخواص، وكذا عدد من الجامعات ومراكز البحث والجمعيات المهنية، التي تنشط في مجال العلوم وتكنولوجيات الإعلام والاتصال بالإضافة إلى مشاركة أكثر من 300 شخص في طرح الأفكار ومناقشتها[3].

في إطار جلسات الاستماع السنوية التي يخصصها لنشاطات مختلف القطاعات، ترأس رئيس الجمهورية اجتماعا مصغرا خصص لتقييم قطاع البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، حيث أمر رئيس الجمهورية " بأن تعمل اللجنة الوطنية المكلفة بالإشراف على ترقية مجتمع المعلومات والاقتصاد القائم على المعرفة على تكثيف عملها والإسراع في تنفيذ

[1] حرز الله فواد حسن، الحكومة الإلكترونية في الجزائر دراسة في إمكانية التطبيق، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة 2013، ص59.

[2] حرز الله فواد حسن، المرجع السابق، ص59.

[3] أمينة بن حامد الحكومة الإلكترونية – تجربة الجزائر للتحول نحو حكومة إلكترونية "، مذكرة ماستر، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،، 2013 ص09.

المخطط الاستراتيجي الإلكتروني 2011 – 2013 لفائدة المواطنين والاقتصاد الوطني. كما وجه رئيس الدولة تعليمات للحكومة بغية توحيد المسعى، وتثمين المؤهلات التي تتوفر عليها الجزائر في الجهود الرامية إلى ترقية تحويل التكنولوجيا والمعرفة، إلى مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة. وذكر رئيس الجمهورية أن " الجزائر حاليا توقع العديد من الاتفاقيات لاقتناء تجهيزات في مجال تكنولوجيات الإعلام الحديثة، وستتزايد احتياجاتها خلال السنوات المقبلة مع تعميم تعليم الإعلام الآلي وتطوير الخدمة العمومية، مضيفا انه يجب أن يدرك ممونونا المحتملون الأهمية، التي يوليها بلدنا بتطوير صناعة محلية في مجال هذه التكنولوجيات، وعلى الحكومة أن تجعل منها مؤشرا للمناقصات المستقبلية في هذا المجال[1].

الفرع الثاني: عناصر الإدارة الالكترونية

إن تطبيق الإدارة الإلكترونية يتطلب عدة عناصر وهي كالأتي[2]:

– **الأجهزة والمعدات– البرمجيات بمختلف أنواعها– الاتصالات – نظم المعلومات– الكوادر البشرية.**

ويرى آخرون أن الإدارة الإلكترونية تتكون من عناصر أساسية هي[3]:

- **عتاد الحاسوب: (Hardware):** ويتمثل العتاد في المكونات المادية للحاسوب ونظمه وشبكاته وملحقاته.
- **البرمجيات:(Software):** وهى تعنى الشق الذهني من نظم وشبكات الحاسوب مثل:

برامج البريد الالكتروني Databases و قواعد البيانات البرامج المحاسبية ونظم إدارة الشبكة ومترجمات لغات البرمجة ,أدوات تدقيق البرمجة.

[1] حرز الله فواد حسن، المرجع السابق، ص 61.

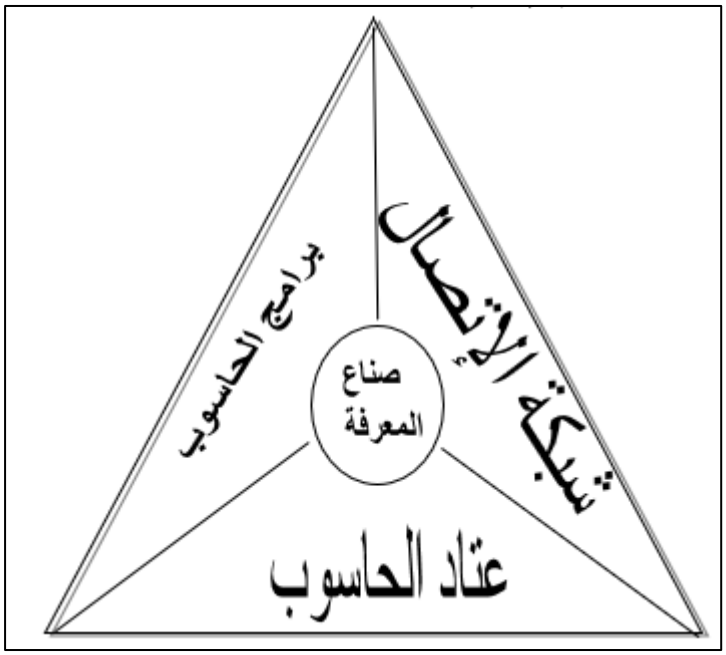
[2] السالمي والسليطى، الإدارة الالكترونية، دار وائل للنشر، الأردن، 2008 م، ص41.

[3] ياسين، مرجع سابق، 2004م، ص25.23.

➢**شبكة الاتصالات:(Communication Network)**:الاكسترانت / Extranet Intranet هي الوصلات الإلكترونية الممتدة عبر نس اتصالي لشبكات الانترانت التي تمثل شبكة القيمة للمنظمة ولإدارتها الإلكترونية وشبكة الانترنت.

➢**صناع المعرفة والمديرون: Digital Leaderships & (Knowledge Worker):**

ويقع في قلب هذه المكونات ويتكون من القيادات الرقمية والمحللون للموارد المعرفية ورأس المال الفكري في المنظمة. وعليه تتكون الإدارة الالكترونية من ثلاث عناصر أساسية هي عتاد الحاسوب البرمجيات وشبكه الاتصالات ويقع في قلب هذه المكونات صناع المعرفة من الخبراء والمختصين الذين يمثلون النسبة الإنسانية أو الوظيفة لمنظومة الإدارة الالكترونية وهذا ما يوضحه شكل رقم(02)



الشكل رقم (02) المكونات الأساسية للإدارة الالكترونية

من خلال الشكل نلاحظ إن الإدارة الالكترونية ما هي إلا صبغه الامتزاج الخاص لثلاثيه أعداد الحاسوب والبرمجيات والشبكات الاتصال بالإضافة إلى صناع المعرفة وفيما يلي شرح كل منها:

1- المكونات المادية للحاسوب ومنظومته وشبكاته وملحقاته وتتمثل في[1]

- وحدات الإدخال
- وحدات المعالجة المركزية
- وحدات الإخراج

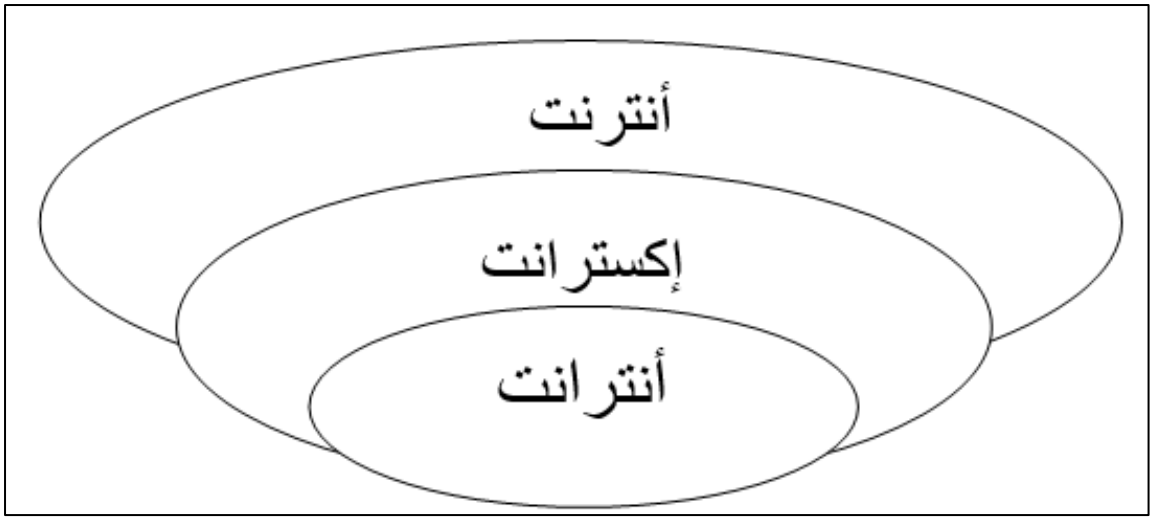
2- برامج الحاسوب:[2] وهي البرامج اللازمة لتشغيل الحاسوب وتنظيم عمل وحداته وتصنف في فئتين:

- ✓ **برمجيات النظم:** هي البرامج التي تسيطر على عمليه الحاسوب تعمل كواسطة بين البرمجيات الأخرى والمكونات المادية للحاسب ومن بين هذه البرمجيات برنامج التشغيل برامج قواعد البيانات برامج نظم اللغات.
- ✓ **برمجيات التطبيقات:** وهي مجموعه البرامج التي يستخدمها المستفيد وتسمح له بأداء مهمة معينه مثل معالج النصوص الوورد برنامج المحاسبة اكسل وغيرها من البرامج.

3- شبكات الاتصال: تعني مجموعه من الحواسيب تنظم معا وتربه بخطوط الاتصال بحيث يمكن لمستخدمها المشاركة في الموارد المتاحة ونقل المعلومات فيما بينهم فشبكات الحاسوب تحت المكانة بارزه في تقنيه المكاتب الحديثة فهي تسهم في رفع كفاءة التشغيل ودعم تطبيقات الإدارة الالكترونية والشكل التالي يوضح أنواع الشبكات.

[1] سعد غالب ياسين، مرجع سابق، ص 32.

[2] سليم الحسنية، نظم المعلومات الإدارية،(2006)، عمان، دار الوراق، ط3، ص 119.



الشكل: (03) يوضح أنواع الشبكات

وفيما يلي شرح كل منها:

– الانترنت internet يتألف من كلمتين inter international (بالإنجليزية: Internet)، وتلقب بـ (شبكة المعلومات، الشبكة العالمية، الشبكة العنكبوتية) هي نظام اتصالات عالمي يسمح بتبادل المعلومات بين شبكات أصغر تتصل من خلالها الحواسيب حول العالم. تعمل وفق أنظمة محددة ويعرف بالبروتوكول الموحد وهو بروتوكول إنترنت. وتشير كلمة «إنترنت» إلى جملة المعلومات المتداولة عبر الشبكة وأيضاً إلى البنية التحتية التي تنقل تلك المعلومات عبر القارات [1].

– انترانت intranet وهي: شبكة محلية تستخدم نفس التقنيات المستعملة في الانترنت لكنها مصغره حيث تسمح للأعضاء المسجلين بمنظمه بمؤسسه واحده فقط بالدخول إليه[2].

– اكسترانت extranet تتألف هذه الشبكة من مجموعة شبكات إنترانت ترتبط فيما بينها عن طريق الإنترنت، وتحافظ على خصوصية كل شبكة إنترانت مع منح أحقية الشراكة على بعض الخدمات والملفات فيما بينها. أي إن شبكة الإكسترانت هي الشبكة التي تربط

---

[1] عمر شابسيغ، أميمة الدكاك، نوار العوا، هاشم ورقوزق، معجم مصطلحات الهندسة الكهربائية والإلكترونية والاتصالات (بالعربية والإنجليزية)، دمشق: مجمع اللغة العربية بدمشق،2016، ص. 96.

[2] مها عيد، ما الفرق بين الإنترنت (Internet)،والإنترانت (Intranet)،والإكسترانت (Extranet)، https://maha.eid.blogspot.com – ، 2023/04/15، 12 :00 سا.

شبكات الإنترانت الخاصة بالمتعاملين والشركاء والمزودين ومراكز الأبحاث الذين تجمعهم شراكة العمل في مشروع واحد، أو تجمعهم مركزية التخطيط أو الشراكة وتؤمن لهم تبادل المعلومات والتشارك فيها من دون المساس بخصوصية الإنترانت المحلية لكل شركة[1].

4- صناع المعرفة المكتبيين: وهي العنصر البشري وهو المغذي للمعلومات والمستقبل لها وراس المال الحقيقي لأي مشروع حيث يقع صناع المعرفة من الخبراء والمختصين الذين يمثلون البنية البشرية لمنظومة الإدارة الالكترونية في قلب العناصر التقنية الثلاثة السابقة ويتولى صناع المعرفة إدارة التعاضد الاستراتيجي لعناصر الإدارة الالكترونية من جهة وتغيير طرق التفكير السائد للوصول إلى ثقافة المعرفة من جهة أخرى[2].

المطلب الثالث:أسباب وكيفية التحول إلى الإدارة الإلكترونية

الفرع الأول: أسباب التحول إلى الإدارة الإلكترونية

توجد مجموعه من الأسباب التي أدت إلى التحول والاتجاه إلى الإدارة الالكترونية والتي من أهمها:

- ✓ الإجراءات والعمليات المعقدة وأثرها على زيادة تكلفه الأعمال.
- ✓ القرارات والتوجيهات الفورية التي من شانها إحداث عدم توازن في التطبيق.
- ✓ العجز عن توحيد البيانات على مستوى المؤسسة.
- ✓ صعوبة الوقوف على معادلات قياس الأداء.
- ✓ صعوبة توفير البيانات المتداولة للعاملين في المؤسسة.
- ✓ التطور السريع في أساليب وتقنيات الأعمال.
- ✓ توظيف استخدام التطور التكنولوجي والاعتماد على المعلومات.
- ✓ زيادة المنافسة بين المؤسسات وضرورة وجود آليات للتميز داخل كل مؤسسة.

[1] إنترانت، www.marefa.org، تاريخ الزيارة: 2023/05/14، على الساعة: 3:30 صباحا.

[2] سليم الحسنية، المرجع السابق، ص 119،

- ✓ حتمية تحقيق الاتصال المستمر بين العاملين على اتساع نطاق العمل[1].

الفرع الثاني: كيفية التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الالكترونية بالمكتبات الجامعية:

تعتبر الإدارة المكتبات الجامعية نظام معلومات متكامل والنقل النوعية التي ترغب في ان تتبناها من الصيغة التقليدية إلى الصيغة الالكترونية تستوجب مجموعه من المراحل المتناسقة فيما بينها والمدرسة تبعا لمكونات إدارة المكتبات الجامعية وإمكانيات المتاحة ورهانات بيئتها الخارجية وتتمثل فيه:

مرحلة عرض المعلومات: هي مرحلة الدراسة المبدئية او التمهيدية لنظام المعلومات أن تعتبر مرحله استطلاعيه تشمل مجموعه من الخطوات والإجراءات اللازمة لاختيار نظام قائم أو احد النظم الفرعية بهدف اكتشاف الخلل الموجود والتسبب في تدني كفاءة النظام أو عدم ملائمة. تدرس فيها إدارة المكتبة الجامعية الأهداف والمشاكل والصعوبات التي تعاني منها هذه الأخيرة بالاستعانة بوسائل البحث العلمي كالمقابلة والملاحظة والاستبيان. كما يتم استخدام موقع على الإنترنت لعرض المعلومات والنماذج الإلكترونية التي يمكن طباعتها، ويسمى هذا النوع من الاتصال بالاتصال باتجاه واحد. وتسمى هذه الخطوة بإجراءات الفهرسة والتكشيف، أي عمل الفهارس والكشافات المطلوبة، بواسطة المعالجة والتحليل للبيانات والمعلومات، للأصول الورقية للوثائق المختلفة، ومن ثم عرضها على الانترنت.[2]

[1] عامر طارق عبد الرؤوف، الإدارة الالكترونية، نموذج معاصرة، القاهرة، دار السحاب للنشر والتوزيع،2007، ص45.

[2] عامر إبراهيم قنديلجي، الحكومة الإلكترونية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ط1 ، 2015، ص70.

- **الإجراءات المطلوبة:**

✓ تحسين البنية التحتية للاتصالات وزيادة عدد الهواتف الثابتة والجوالة. ويكون ذلك بتطوير قطاع الاتصالات.

✓ تخفيض تكلفة الاتصالات.

✓ تشجيع أو دعم تكلفة الحاسبات الشخصية بالتعاون مع القطاع الخاص.

✓ زيادة المنافسة في تقديم خدمات الإنترنت وتخفيض تكلفة توصيلها.

✓ الاستثمار في البنية التحتية للاتصالات المتقدمة مثل: الكابل وأنظمة البث الواسع والاتصالات اللاسلكية والألياف البصرية والأقمار الصناعية.

✓ ضمان الاتصال العالمي بتحسين الاتصال في المؤسسات العامة والمكتبات ومكاتب الهاتف العامة ومكاتب البريد، وتشجيع القطاع الخاص للقيام بذلك أيضاً.[1]

مرحلة الاتصالات باتجاهين: تسعى إدارة المكتبة استنادا على المعلومات التي تحصلت عليها في المرحلة الأولى مرحله الدراسة المبدئية على تحليل نظام معلوماتها لأجل الوصول إلى الفهم الصحيح للمشكلات وخلق بدائل جديدة لها معتمده على الإمكانيات الموجودة وتوظيف المتطلبات وتحديد المسؤوليات المادية والبشرية والمالية والقانونية اللازمة لتنفيذها. كما يتم استخدام موقع على الإنترنت يسمح بعمل الاستفسارات المعلوماتية وتعبئة النماذج الإلكترونية مباشرة، ويسمى هذا النوع من الاتصال بالاتصال باتجاهين.

- **الإجراءات المطلوبة:**

✓ جعل البيانات متوفرة–كأملاك عامة– وتمكين طلب المعلومات بحرية.

✓ دمج الإنترنت في قاعات الدراسة.

✓ تمويل تدريب على كيفية الاستخدام الأفضل لتقنيات الإنترنت.

✓ تقديم تدريب تقني للعاملين في تقنيات المعلومات[2].

[1] المرجع نفسه، ص70.

[2] عامر إبراهيم قنديلجي، الحكومة الإلكترونية، مرجع سبق ذكره، ص75 .

مرحلة تجريب وتنفيذ النظام: تعتمد هذه المرحلة على إدارة المكتبة الجامعية بإدخال النظام الالكتروني إحدى فروعها والقيام بتجربتي لتحديد فعاليته وكفاءة مستخدم الذين بدورهم سيخضعون لتكوين إداري ومهني وعلمي لاعتماد هذا النظام الالكتروني وإبداء نجاعته من خلال المراقبة التقنية والفنية له لأخذ القرار النهائي لتبني هذا النظام.[1]

المبحث الثاني: تطبيقات الإدارة الالكترونية في المكتبات الجامعية

المطلب الأول: أهمية و خطوات تطبيق الإدارة الالكترونية في المكتبات الجامعية:

الفرع الأول: أهمية الإدارة الالكترونية في المكتبات الجامعية:

تتجلى أهمية الإدارة الالكترونية في قدرتها على مواكبة التطور النوعي والكمي الهائل في مجال تطبيق تقنيات المعلومات ونظامها وما يرافقها من انبثاق ما يمكن تسميتة بالثورة المعلوماتية المستمرة أو الثورة التكنولوجيا المعلومات فضلا عن ذلك تمثل الإدارة الالكترونية نوع من الاستجابة الفورية لتحديات العصر الحديث(عصر المعلومات والتكنولوجيا) الذي تختصر العولمة والفضاء الرقمي و اقتصاديات المعلومات والمعرفة وثوره الانترنت وشبكة المعلومات العالمية كل متغيراته اتجاهاته ويمكن تلخيص أهم المتغيرات المؤثرة في خلق الفرص وفرض التهديدات التي تستطيع الإدارة الالكترونية من خلال أدواتها ومنظومات عملها من التعامل معها بفاعليه وكفاءة حسب ما يلي:

- انبثاق ثوره المعلومات والمعرفة
- فرض تكنولوجيا المعلومات وتحدياتها
- ثوره الأعمال الانترنت
- العولمة[2]

[1] ليليا زيان، تصميم و إنشاء نظم المعلوماتية التسويق خدمات مكبة متخصصة، مكتبة مدرسة التكوين شبه طبي–نموذجا – مذكرة ماجستير تسويق نظم المعلومات، قسم علم المكتبات كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة قسنطينة، ص 54.

[2] ياسين سعد غالب، مرجع سابق، ص27– 31.

– ونظرا لأن الإدارة الالكترونية المكتبات مرتبطة باستخدام النظم الآلية المتكاملة بها لذلك فان أهميه الإدارة الالكترونية للمكتبات تتضح من خلال معرفه أسباب ظهور المكتبة الرقمية ناتج استخدام النظم الآلية بالمكتبات ولعل السبب الرئيسي لظهور الإدارة الالكترونية للمكتبات من خلال المكتبة الرقمية الاعتقاد بان المكتبة الرقمية ستكون أفضل في حفظ المعلومات وتوزيعها التقليدية.[1]

– لذلك تتضح أهمية الإدارة الالكترونية للمكتبات من خلال الجوانب التالية:

أ– الجوانب الاقتصادية:

– تقليص ميزانيات المكتبات.

– توفير وقت العاملين وجهدهم.

– إمكانية توفير الخدمة إلى أعداد كبيره من المستفيدين بتكاليف اقل.

– تقديم معلومات مبنية على الحاجة الحقيقية في ظل تقليص الميزانيات حيث يتم الدفع مقابل الاستخدام أحيانا [2].

ب– الجوانب المهنية:

– انتشار تكنولوجيا المعلومات في المكتبات ومراكز المعلومات.

– مواجهه التغيرات المهنية الناتجة عن هذا الانتشار.

– التوجه نحو المواد الالكترونية بسهوله تداولها.

– حارس المكتبات على البقاء في سوق خدمات المعلومات.

– إقبال فئة من المتخصصين في تكنولوجيا المعلومات على العمل في المكتبات.

– الحجم المتزايد للأنشطة التي تتم في المكتبات.

---

[1] Arms, william,digital libraries – London: the mitpress Cambridge, Massachusetts, 2001,p4 .

[2] بومعرافي بهجة مكي، (يوليو2003)، المكتبة الرقمية، ضرورة العصر الاتجاهات الحديثة في المكتبات و المعلومات، مج 11، ع20، ص 50.

– توسيع دائرة التعارف بين المكتبات.[1]

ج– الجوانب الجغرافية و الزمانية:

- عدم قدره الإدارة المكتبات التقليدية على توصيل خدماتها للمستفيدين القاطنين في مناطق بعيده.
- عدم ملائمة أوقات افتتاح المكتبات مع أوقات بعض الشرائح.
- قدره المكتبة الرقمية على توفير الخدمة دون انقطاع لأي مستفيد في المعمورة متصل بشبكه الانترنت. [2]

الفرع الثاني: خطوات تطبيق الإدارة الالكترونية بالمكتبات الجامعية

إن تطبيق الإدارة الالكترونية دفعه واحده في المكتبات الجامعية يترتب عنه خلل كبير في استراتيجيه العمل فهذا أمر يحتاج إلى بنيه تحتية تقوم بدراسة أوليه لهذا المشروع لأجل بلوغ المرحلة النهائية له بما يتماشى والظروف والإمكانيات المتعلقة داخل إدارة المكتبات الجامعية.

1– **الدراسة الأولية:** التي تشمل اجتماع أعضاء مجلس الإدارة المكتبة وعرض المشاكل التي يعاني منها النظام في فرع من فروعه او مجموعه من فروعه ليتم بذلك تحديد ما اذا سيتم تحديث النظام ام لا وحين يتم الموافقة على تغييره يجب توفير تكنولوجيات جديدة لتسيير مضامين مكتبيه يتعين وضع خطه تنفيذ.

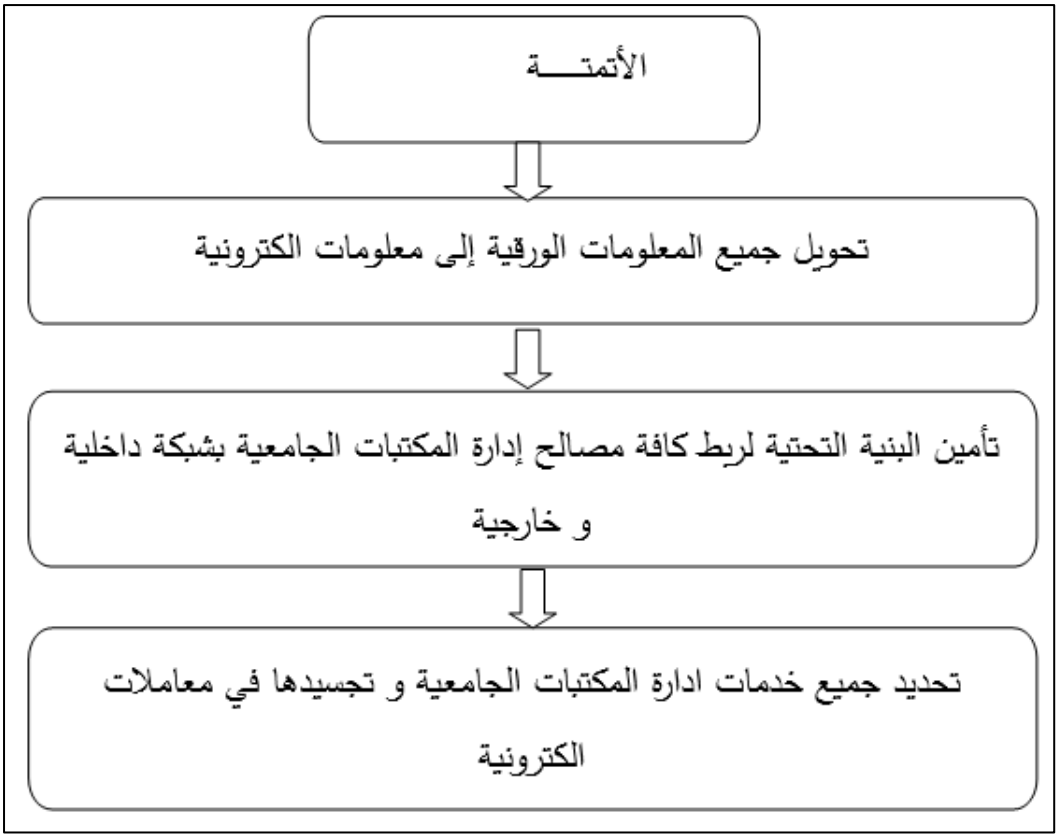
2– **خطة التنفيذ:** وتشتمل هذه الخطة على تحديد المصادر والمسؤوليات المسندة لكل مسؤول ومصلحه أو عون لأجل انجاز عمليه التحول الرقمي لخدماتها من خلال توفير(التقنية تدريب الموظفين وتنميه مهارات استخدامهم لهذه التقنيات الجديدة في المكتبة الجامعية) ولان عالم التكنولوجيا هو عالم متسارع التغيرات لابد ان تبقى المكتبة الجامعية

[1] متولي، محمود النقيب، إدارة النظم الالكترونية المتكاملة للمكتبات في مصر، عالم المعلومات والمكتبات والنشر،مج4،ع2، يناير 2003، ص64.

[2] المرجع نفسه، ص64.

دوما على دراية بكل التغيرات في مجال اقتناء البرمجيات الخبيرة أو الاشتراك في قواعد البيانات أو عمليات الكترونية أخرى كالرقمنة والمكتبات الرقمية).

3- **مرحلة التنفيذ:** ويتم مراقبه كل خطوة من طرف المسؤول أو حتى المراقبة الشخصية لان البيئة الالكترونية الكل مسؤول عليها أما عن العملية الالكترونية فتتمثل في الحوسبة وهو كما يوضحه النموذج التالي: [1]



شكل (04) يمثل: خطوات تطبيق الإدارة الالكترونية بالمكتبات الجامعية

[1] سمير عماري،الادارة الالكترونية،آلية التحول الالكتروني في مؤسسات التعليم العالي في ظل البيئة الرقمية ، مج اقتصاديات الاعمال و التجارة، ع 06، ديسمبر 2018، ص 129،

المطلب الثاني: معوقات و متطلبات تطبيق الإدارة الالكترونية:

الفرع الأول: معوقات تطبيق الإدارة الالكترونية:

ويمكننا تصنيف هذه المعوقات إلى

أ – **معوقات إدارية:**تمثل فيما يلي [1]:

- ضعف التخطيط والتنسيق على مستوى الإدارة العليا لبرامج الإدارة الرقمية.
- ضعف اهتمام الإدارة العليا بتقييم تطبيق الإدارة الإلكترونية ومتابعتها.
- عدم التدرج في تطبيق الإدارة الإلكترونية..
- غياب التنسيق بين الأجهزة والإدارات الأخرى ذات العلاقة بنشاط المؤسسة.
- عدم توافر تدريب للمتخصصين بشكل واسع في المواقع المرغوب فيها.
- عدم اقتناع إدارة المؤسسة بضرورة الإدارة الإلكترونية أو الحاجة إليها.
- عدم تهيئة الأفراد نفسيا وإشعارهم بأهمية دورهم، وأهم جزء من عملية التحول والنجاح.
- الاختلاف في نظم الإدارة داخل الجهة الإدارية الواحدة،مما يعرقل التحول إلى أسلوب الإدارة الإلكترونية بشكل انسيابي وسلس.

ب – **معوقات أمنية:** يتمثل في[2] :

- مخاوف كبيرة لدى المتعاملين مع الإدارات من نجاح إحدى محاولات الاختراق للإدارة التي يتعاملون معها،وأن يمس ذلك الاختراق البيانات الخاصة بهم بالحذف أو التدمير،أو استغلالها في أعمال غير مشروعة.
- عدم توافر برمجيات تحكم الرقابة على الاختراقات المتعمدة.

[1] نبأ مؤيد عبد الحسين الطائي، إمكانية تطبيق الإدارة الرقمية ووظائفها في المنظمات التعليمية دراسة استطلاعية، دار الكتب المصرية، دار شتات للنشر والبرمجيات، مصر، 2011، ص 107.

[2] حسين محمد حسين، الإدارة الإلكترونية المفاهيم، الخصائص، المتطلبات، عمان،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2011، ص ص 196-197.

- تشمل تحديات أمن المعلومات نطاقا واسعا من العناصر، بعضها فني تقني يرتبط بالأنظمة التقنية والبرامج والأجهزة المستخدمة، وبعضها الآخر يرتبط بالأفراد والهيئات الإدارية القائمة على الإدارات الإلكترونية حول العالم.

ج- معوقات تشريعية:من المعوقات التشريعية [1]:

- عدم الاعتراف بحجية الوثائق الإلكترونية واعتمادها أدلة إثبات أو الاعتراف بمصداقيتها.
- عدم صلاحية الأنظمة واللوائح التقليدية المعمول بها لتطبيقها على الإدارة و المعاملات الإلكترونية،مما يجعل هذا البديل لا يفي بالحاجة في ظل غياب الأنظمة واللوائح التي تضبط علاقات العمل والتعاون داخل الإدارات الإلكترونية.
- تأخر وضع التشريعات القان ونية التي تضمن اعتماد التوقيع الإلكتروني والتعامل مع البريد الإلكتروني والتحقق من شخصية طالب الخدمة،مما يعرقل كثيرا من المعاملات الإلكترونية التي كان من الممكن أن تكون أكثر سلاسة في وجود هذه التشريعات وتحقق الفائدة المرجوة منها.
- غياب التشريعات التي تجرم مخترق شبكات الإدارة الإلكترونية،وتضع العقوبات الرادعة لمرتكبي تلك الجرائم، وبخاصة الحسابات البنكية والمستندات ذات الخصوصية وأسرار الشركات التي تخوض المنافسات التجارية.

د- معوقات تنظيمية :وتشمل[2] :

- انعدام التخطيط و التنسيق على مستوى الإدارة العليا لبرامج الإدارة الإلكترونية،وتحديد الوقت الذي فيه البدء بتطبيق وتنفيذ الخدمات والمعلومات الإلكترونية.

[1] حسين محمد حسين، الإدارة الإلكترونية المفاهيم، الخصائص، المتطلبات،مرجع سابق ص 195.

[2] نبأ مؤيد عبد الحسين الطائي، إمكانية تطبيق الإدارة الرقمية ووظائفها في المنظمات التعليمية دراسة استطلاعية، مرجع سابق ص 109.

- غياب المتابعة من قبل السلطات لتطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارة الإلكترونية في الإدارات الصغرى.
- ضعف اقتناع السلطات لتطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارات الصغرى.
- قلة المعرفة الحاسوبية لدى الإداريين الذين يمتلكون قرار إدخال هذه التقنية داخل الجامعة.
- ندرة توفير التدريب المتخصص بشكل واسع في المواقع المرغوبة داخل الجامعة.

الفرع الثاني:متطلبات تطبيق الإدارة الالكترونية بالمكتبات الجامعيه

إن الإدارة الالكترونية بالمكتبات الجامعية في فلسفه جديدة تعتمد على متطلبات أساسيه تتمثل لتغيرات جوهريه في بناء الهيكل الإداري للمكتبة الجامعية وتحديد نظام عملها وأساليب إدارتها فهي تحتاج الى متطلبات أساسيه تتمثل في:

أولا- متطلبات تنظيمية:

إن البيئة التنظيمية في الإدارة الالكترونية للمكتبات الجامعية تتحلى عن الهيكل الهرمي في البيئة التقليدية لكونها بنيه شبكية تعتمد على الاتصالات السلكية واللاسلكية حيث تكون قادرة على تامين التواصل ونقل المعلومات بين مختلف إدارة المكتبات الجامعية المحلية والوطنية وحتى العالمية فمكوناتها وتنظيميه تختلف عن ما كانت عليه في بيئتها التقليدية والتي تتلاءم في البيئة الالكترونية الجديد وتتكون هذه الأخيرة من متطلبات أساسيه وهي:(القيادة الالكترونية، الهيكل الالكتروني، التكنولوجيا الرقمية، الإستراتيجية الإلكترونية، العمليات الإلكترونية و الخدمات الإلكترونية)[1].

ثانيا- متطلبات قانونية:

وجود التشريعات والنصوص القانونية التي تسهل عمل الإدارة الالكترونية وتصفي عليها المشروعية والمستقلة وكافه النتائج القانونية المترتبة عليها إذ أن الصيغ القانونية لمختلف

[1] ياسين سعد غالب، مرجع سابق، ص 302.

المعاملات في الإدارة الالكترونية بالمكتبات الجامعية تحدد مختلف النشاطات المتزامنة مع الحقوق والواجبات والوظائف وتحديد أهم العقوبات المفروضة عليه متطلباته بما يحافظ على سريه العمل الالكتروني فالإطار القانوني يحدد بنود تطبيق أو تبني النظام الالكتروني الجديد قبل وبعد تطبيق ضمانا لامن المعلومات والمعاملات الالكترونية.

ثالثا- متطلبات مادية:

إن الموارد المالية هي عنصر الرئيسي لتمويل مثل هذه المشاريع فتحديد الموارد المالية يتحدد وفقا للموارد المادية والتقنية التي يحتاجها مشروع الإدارة الالكترونية وهذا ما يحتم إجراء دراسة قاعدية للبنيه الإجمالية للإدارة الالكترونية للبنيه الإجمالية للإدارة الالكترونية تصاغ فيها التكاليف التمهيدية تكاليف الإنشاء التشغيل والصيانة والأمن.

رابعا- متطلبات بشرية:

يعتبر المكون البشري عاملا محوريه في الإدارة الالكترونية بالمكتبات الجامعية ويعتبر أفرادها من مكتتبين وأخصائيين المعلومات ورؤساء المصالح كلهم مشاركون في العملية التحويلية فوجود العامل البشري المتخصص في مجال المكتبات نجده ملزما على مسايره تغير التطور من خلال السهر على تدريبه لبناء قدرات وكفاءات قادرة على استخدام الأجهزة الالكترونية والتعامل مع برامجها وتسيير مختلف عملياتها في بيئة وان احتفظت بتسميه وظائفها فإنها اختلفت في كيفيه عملها في البيئة الالكترونية وبفضل ان يتم بواسطة معاهد أو مراكز تدريب متخصصة لنشر ثقافة استخدام الإدارة الالكترونية وطرق ووسائل تقديم خدماتها للمستفيدين. [1]

خامسا- متطلبات أمنية

يعتبر امن المعلومات بالإدارة الالكترونية بالمكتبات الجامعية من أهم المشكلات التي يعاني منها اي موظف في البيئة الالكترونية حيث نجد الإدارة نفسها أمام معضلة معلوماتها

[1] المرجع السابق، ص303.

من التلف بفعل الفيروسات التي تصيب البرامج وحتى الحواسيب نفسها إضافة إلى حرصها على سريه معلوماتها ومدوناتها الالكترونية للحفاظ عليها من أي عبث ويأتي ذلك من خلال وضع برامج أمنيه أو باستخدام التوقيع الالكتروني أو كلمه المرور لمستخدمين النظام.

سادسا- متطلبات أخلاقية

ترتبط الممارسات العلمية في الإدارة الالكترونية بالمكتبات الجامعية بعنصر مهم يتجلى في أخلاقيات الأعمال التي تعتبر العنصر المهم في الثقافة التنظيمية في البيئة الالكترونية لتفادي التجاوزات والفساد الإداري واستغلال الموارد بطريقه تتنافى وأهداف المكتبات الجامعية ولا ريب إن هناك مديرين أكثر واعيا يحرصون على مزاوله أنشطتهم وفقا للمعايير الأخلاقية باعتبار ذلك خيارا استراتيجيا بينما يتخذ البعض منهم القواعد الأخلاقية كستار الاتخاذ قراراتهم الانتهازية وخاصة في المواقف التي لا يستطيع فيها العامة التفرقة بين السلوك الأخلاقي والسلوك الانتهازي. [1]

المطلب الثالث: مزايا وعيوب الإدارة الإلكترونية:

ما مميزات وعيوب الإدارة الإلكترونية؟ وما المهارات التي توفرها؟ حيث تعتبر الإدارة الإلكترونية من ضمن التقنيات الحديثة التي تهدف إلى تغيير شكل الإدارة التقليدية، تعتمد على استخدام بعض التطبيقات وأجهزة الكمبيوتر، وتهدف إلى إلغاء المعاملات الورقية التقليدية، هذا النوع من الإدارة يسهل على العملاء والموظفين طريقة التواصل، لذلك يجب معرفة كافة مميزات وعيوب الإدارة الإلكترونية، ومن خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى هذه المزايا والعيوب وبيانها.

[1] حامد فداء محمود،الإدارة الالكترونية، عمان، دار البداية، 2011، ص 89،90،

الفرع الأول: مزايا الإدارة الإلكترونية

تكمن أهم مميزات الإدارة الإلكترونية في الآتي:

1. التخلص من الفساد الذي يحدث في الإدارات التقليدية، تُعد من أهم الأشياء التي تقدمها الإدارة الإلكترونية، لانتشار البيروقراطية في الإدارات الأخرى
2. يُمكن للإدارة الإلكترونية أن تقدم جميع الخدمات لدى العملاء بأقل جهد ممكن وأقل تكلفة ممكنة[1].
3. تسمح الإدارة الإلكترونية للمديرين القائمين عليها أن يعملوا بشكل أفضل، لاتباعهم جميع الأساليب المتاحة لأداء العمل، بالإضافة إلى أنها تساعده على التركيز على مهام العمل فقط على عكس المعاملات الورقية المملة.
4. من أفضل المميزات لدى الإدارات الإلكترونية أنها كثيرة الدقة فمن النادر أن يحدث فيها خطأ، كما أنها فائقة السرعة في تخزين البيانات.
5. تستطيع الإدارة الإلكترونية أن ترسل النتائج المطلوبة في أقل وقت ممكن.
6. استطاعت الإدارة الإلكترونية أن تظهر الشفافية في أداء العمل، وطريقة التعامل مع العملاء وخصوصًا عملاء الخدمات التعليمية.
7. يُمكن للإدارة الإلكترونية أن تلبي كافة الرغبات والاحتياجات للعملاء، بطريقة تلبي احتياجات العميل لأقصى درجة[2].
8. يُمكن معرفة وصول السلع أو غيرها للمستفيد دون التوجه إلى المؤسسة الإلكترونية.
9. الإدارة الإلكترونية تمكن من القضاء على التكدس الذي كان يحدث في المنظمات التقليدية؛ لأنه يمكن للعميل أن يحصل على كافة الخدمات التي يريدها من خلال جهاز الكمبيوتر. هذه المزايا تعم جميع القطاعات دون تخصص، أما في ما يخص:

---

[1] سحر قدوري، الإدارة الإلكترونية وإمكانياتها في تحقيق الجودة الشاملة، مجلة المنصور، العدد14/ الخاص، الجزء الأول، الجامعة المستنصرية،2016، ص من 157 إلى ص 175،

[2] المرجع السابق، ص162،

- **مميزات الإدارة الالكترونية بالمكتبات الجامعية**

✓متابعه الأنشطة المكتبية في أي وقت ومن أي مكان يتوافر بين جهاز حاسوب متصل بالانترنت دون التقييد بمواقيت العمل الرسمية

✓سرعة التواصل بين مع العاملين في المكتبة المركزية والمكتبات المركزية والمكتبات الأخرى مع بعد المكان بالإضافة إلى سرعة التواصل المكتبات تبادلها للمعلومات وتعاونها مع الإدارات المختلفة بالجامعة.

✓توفير النفقات التي تهدر في المراسلات والاتصالات التقليدية.

✓سرعة حل المشكلات المتعلقة بنظام العمل في المكتبات.

✓متابعه التطورات المتعددة في وسائل الاتصال وتبادل المعلومات ومواكبه التطور التكنولوجي والمساهمة في تطبيق سياسة الحكومة الالكترونية.

✓كبر حجم العمل وتضخمه يدعو لضرورة تطبيق الإدارة الالكترونية لهذه المكتبات من خلال استخدام احد النظم الآلية المتكاملة لإدارة المكتبات والتي تستطيع توفير الإحصاءات والتقارير والمعلومات اللازمة في اتخاذ القرارات الإدارية المناسبة بسهوله ويسر.

✓توفير وقت مدير المكتبة والعاملين بها وجهدهم.

✓إتاحة الاتصال السريع بالمؤسسات المهنية المتخصصة والمكتبات الأخرى محليا وعالميا والتعاون معها والاستفادة منها في المكتبات الرقمية تتيح التعاون والمشاركة في المعلومات بين المكتبات المختلفة. [1]

[1] عبد الرحيم محمد عبد الرحيم،(2011)، دراسة تطبيقية على مكتبات جامعة سوهاج، مجلة بحوثي في علم المكتبات و المعلومات، جامعة القاهرة، كلية الآداب، العدد 07، سبتمبر، ص 256،

الفرع الثاني: عيوب الإدارة الإلكترونية:

يعتقد الكثير من الناس أن استخدام الإدارة الإلكترونية لا يوجد له سلبيات وأضرار، والجدير بالذكر أنه برغم كثرة الفوائد لدى الإدارة الإلكترونية، إلا أنها تعاني من العديد من السلبيات، وتتمثل في الآتي:

* ارتفاع معدل البطالة من أكبر الأسباب التي تتسبب فيها الإدارات الإلكترونية، فبالرغم من أن الإدارة الإلكترونية توفر العديد من فرص العمل إلا أنه في حالة استبعادهم من وظائفهم يكونوا غير مؤهلين لأي عمل آخر.

* يتطلب للعمل في الإدارة الإلكترونية أن يكونوا العاملين بها مؤهلين فقط، مما يزيد من بطالة الغير مؤهلين، على عكس الإدارات العادية التي تتيح فرص عمل لكافة المستويات.

* من الممكن أن تعاني الإدارة الإلكترونية من الاخت ا رق عن طريق الهاكر، وبالتالي من الممكن أن يقوم بحذف بعض ملفات العملاء الهامة بالإضافة إلى أنه يمكنه إتلاف الأجهزة، مما يسبب مشكلة لدى الإدارة في استرجاع بيانات العملاء.

* تتعرض الإدارات الإلكترونية إلى التجسس من قبل الكثير من الأشخاص، بغض النظر عن مدى خصوصية وسرية هذه المعلومات بالنسبة للعميل.

* القراصنة هم أشخاص يحاولون اختراق الإدارات الإلكترونية بكافة الطرق الغير قانونية. تعاني الإدارات الإلكترونية من وجود شلل في الوظائف، وبالتالي يؤدي إلى تعطيل بعض الخدمات.

* كما أن الإدارة الإلكترونية تعاني من ضعف عملية التواصل بين العميل والموظف، على عكس التواصل الذي يحدث في الإدارات التقليدية التي تتيح للعملاء التواصل بشكل مباشر[1].

[1] كلثم محمد الكبيسي، متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في مركز نظم المعلومات التابع للحكومة الإلكترونية في دولة قطر، قدمت هذه الدراسة استكمالا لمتطلبات نيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الافتراضية الدولية، 2008، ص 43،

- **أما عن العيوب التي تمس بالمكتبات الجامعية:** كما أن للإدارة الالكترونية بالمكتبات مميزات فان لها أيضا عيوب أهمها:

✓ التأثير على العلاقات الاجتماعية بين مدير المكتبة والعاملين بها وبين العاملين وبعضهم البعض فيما يسمى بمراعاة البعد الاجتماعي للعاملين بهذه المكتبات.

✓ تحتاج الإدارة الالكترونية بالمكتبات إلى التدريبات المستمرة للإحاطة بكل ما هو جديد وكذلك تذكير العاملين بنظم العمل بالمكتبة وقد يكون هناك بعض الصعوبات لتطبيقها.

✓ قصور نظام إدارة المكتبات الجامعية وعدم احتوائها على بعض الأنشطة المكتبية وكذلك عدم تضمنه للجوانب الإدارية من تخطيط وتنظيم و الرقابة بالقدر الكافي للإدارة الالكترونية لهذه المكتبات مما يؤثر على متابعه سير العمل بالمكتبات والاعتماد على الإدارة الالكترونية في إدارة هذه المكتبات وعدم قابلية بعض العاملين بالمكتبات تطوير نظم العمل بهذه المكتبات وإدارتها إدارة إلكترونيه. [1]

المطلب الرابع: استخدام الادارة الالكترونية في مجال التعليم والبحث العلمي

الفرع الأول: واقع استخدام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي:

أما بالنسبة لواقع استخدام الإدارة الاكترونية في الجزائر كشفت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من خلال مراسلة (المراسلة رقم 288 /أ.خ.و/ 2020 المؤرخة بتاريخ 29 فيفري 2020) وجهتها إلى رؤساء الندوات الجهوية للجامعات ومدراء المؤسسات الجامعية، بخصوص إجراءات وقائية لضمان استمرارية التعليم، حيث طالب من خلالها كل جامعات الوطن بوضع أرضية تتضمن الدروس والأعمال الموجهة والتطبيقية على منصات إلكترونية Moodle لكل مؤسسة جامعية، ليستطيع الطلبة تحميلها والاستفادة منها في ظل إجراءات الحجر الصحي التي تعرفها البلاد، واستجابت اغلب الجامعات لذلك فجامعة محمد بوقرة ببومرداس مثلا قامت بتوفير كل الدروس الكترونيا، مع توفير رقم سري لكل الطلبة للولوج

[1] عبد الرحيم محمد عبد الرحيم، مرجع نفسه، ص 257،

على منصة e-Learning للاطلاع على الدروس، كما قامت باقتراح التعامل بين الطلبة والأساتذة عن طريق تطبيق (université de classroom boumerdes2020)[1]، أو قيام الأساتذة والمتخصصين بتسجيل عددا من المحاضرات ووضعها على موقع معين للدراسة، وهذا النوع من التعليم له نمط التفاعلي إذ يعني وجود مناقشات مبادلة بين الطلبة و الأستاذ المحاضر الذي يتواصل مع الطلاب بشكل دائم ويحدد مهامهم واختباراتهم[2] ومن هنا يمكن القول بان مؤسسات التعليم والتربية استطاعت في بلادنا في ظل التعليم الرقمي أن تضع قفزة نوعية جريئة، وقدم لنا فرصة ذهبية للوقوف على فوائد هذا النوع من التعليم عن بعد؛ أي أن المواقف الاستثنائية التي تقع فيها البلاد أحيانا أعطى لنا فرصة لتعزيز جهودنا في التحضير المستقبلي للتعليم[3].

الفرع الثاني: دور استخدام الادارة الالكترونية في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي

لقد لعبت تكنولوجيا المعلومات والاتصال دورا كبيرا في مجال التعليم العالي والبحث العلمي كونها أحد أساسيات الإدارة الإلكترونية، ففي إطار عصرنة هذه الأخيرة ومواكبة التغيير الحاصل في البيئة الإدارية عملت وزارة التعليم العالي و البحث العلمي على محاولة الارتقاء بنموذج إداري يتماشى مع أهداف المنظومة العلمية، وذلك من خلال ربط الجامعات وفق برامج، بالإضافة إلى إناء رقم تسلسلي إلكتروني خاص بكل طالب على مستوى الوطن، حيث أنه بمجرد الضغط على ذلك الرقم يظهر ملف إلكتروني به كل الوثائق اللازمة بطريقة الماسح الضوئي وفي حالة انتقال طالب من جامعة إلى أخرى يكون الأمر سهلا دون تعقيد على مسؤولي الجامعات، أيضا يمكن استخدامه في الجامعة في حد ذاته من خلال ربط الكليات لاسيما ربط مكتبات الكلية ببعضها مع المكتبة المركزية أو المكتبات الخارجية

[1] ينظر: نافع زينب، شعباني مجيد، الحكومة الالكترونية :السبيل الأمثل في زمن جائحة كورونا المستجد، مجلة المالية و الأسواق،مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية، بومرداس،العدد الثالث، سبتمبر2020 ، ص 12،

[2] أنظر، علي سعدي عبد الزهرة جبير،المرجع السابق، ص11،

[3] أنظر، أمبارك أحمد، بكيري محمد أمين، المرجع السابق، ص13 ،

لتسهيل عملية البحث والمطالعة، كما تسهل عمليات اتصال الجامعات الوطنية بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي من خلال بعض المقترحات أو دراسة ملفات ترقية و عروض التكوين. كما لعبت الانترنت دورا آخرا مهما في الجامعات من خلال أيضا المعلومات والإعلانات لهيئة التدريس وكذا الطلبة والموظفين عن طريق البريد الإلك تروني أو المواقع الإلكترونية الخاصة بالجامعات، بحيث يتم تبليغ الأساتذة والطلبة بأي معلومات تخصهم مثلا الاجتماعات وجداول التدريس أو التكليف بحضور و إستدعاءات، أو أي حدث يخص الجامعة كالندوات والملتقيات، مما سرع وسهل عملية إيصال المعلومات والإعلانات لكل من له علاقة بالجامعة[1]. وقد عملت الجامعات الجزائرية على تفعيل الإدارة الإلكترونية من خلال معاينة النقاط ونتائج الامتحانات عن بعد وهذه تعبر خدمات إلكترونية عامة بحيث تتوفر في العديد من الجامعات يتم إدخال رقم التسجيل عن طريق الدخول إلى موقع الجامعة واختيار الكلية ثم الدخول إلى نتائج الامتحانات وإدخال الرقم السري ثم الرمز.

بالإضافة إلى التسجيلات الجامعية حيث توفر الجامعة الجزائرية خدمات إلكترونية عامة لفائدة الطلبة حاملي شهادة البكالوريا الجدد، وتمنحهم فرصة للاستفادة من خدمات التسجيل الأولي عن طريق الانترنت بملء بطاقة الرغبات في شكل استمارة الكترونية يتم إتاحتها بمجرد الإعلان عن نتائج البكالوريا على المواقع: *https://www.bac.onec.dz*

الفرع الثالث: أمثلة عن استخدام الادارة الاكترونية في التعليم العالي:

من الأمثلة التي كانت أكثر استعمالا للادارة الاكترونية كانت خلال انقطاع الدراسة خلال الظروف الاستثنائية لانتشار الأوبئة والأمراض مثل جائحة كورونا فقد وضعت وزارة التربية خطة مدروسة ودقيقة لمجابهة تعليق دوام التعليم ولضمان استمرارية تلقي التلاميذ

[1] أنظر،غنية نزلي،المرجع السابق، ص 187– 186.

للدروس المقررة لهم، حيث قامت الوزارة باتخاذ جملة من الإجراءات العملياتية المتكاملة تخص التلاميذ عبر مختلف الأطوار والمقبلين على الامتحانات الرسمية، تتمثل فيما يلي[1]:

– برنامج تعليمي بالتنسيق مع وزارة الاتصال، موسوم بمفاتيح النجاح يبث دروسا نموذجية للفصل الثالث من السنة الدراسية 2019– 2020 بدءا من يوم 05 أفريل يبث عبر قنوات التلفزيون العمومي لفائدة تلاميذ السنة الخامسة ابتدائي و السنة الرابعة متوسط والسنة الثالثة ثانوي، وفق برنامج زمني للبث التلفزيوني.

– تفعيل وتوسيع جهاز الدعم المدرسي عبر الانترنت بدءا من 05 أفريل 2020 من خلال الأرضيات الرقمية للديوان الوطني والتكوين عن بعد لفائدة تلاميذ السنة الرابعة متوسط والسنة الثالثة ثانوي وفق برنامج زمني للولوج إلى هذه الأرضيات. ومن الاصلاحات التي شرعت فيها الدولة تزويد المؤسسات التربوية بأجهزة الاعلام الآلي وربطها بشبكة الانترنت وتخصيص حصص للتلاميذ في الاعلام الآلي في الطورين المتوسط والثانوي، ولو أنها في الطور المتوسط غير معممة على كل المتوسطات.

– اعتماد نظام التسجيل في شهادة الباكالوريا عبر موقع وزارة التربية الوطنية والاطلاع على نتائج شهادة الباكالوريا والتعليم المتوسط[2] وشبكة متعامل الهاتف النقال موبيليس.

– تقديم خدمة الكترونية من خلال الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد، كالتسجيل وسحب الاستمارات وتحميل الدروس والامتحانات الخاصة[3]، وقد شهدت وزارة التربية تعزيزا لهذا الفضاء خصوصا بعد انتشار فيروس كورونا "COVID"، واضطرارها لتمديد العطلة وفقا لمقتضيات الحجر المنزلي في إطار مكافحة الوباء، حيث تم الاعلان عن بوابة

[1] ينظر: مقيمي ريمة،مدى تأثير جائحة كورونا المستجد على مبدأ استمرارية المرفق العام في الجزائر،مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، جامعة 08 ماي1945 ، قالمة،العدد الأول الخاص (الجزء الأول)،جانفي2021 ، ص.48.

[2] راجع موقع وزارة التربية الوطنية .www.Education.gov.dz، تاريخ الزيارة: 2023/04/13، 15:00.

[3] المرجع نفسه.

الكترونية تعليمية تتضمن دروسا على الشبكة لجميع الاطوار والسنوات عبر موقع التعليم والتكوين عن بعد.

الفرع الرابع: أهم المشاريع المطبقة في مجال التعليم العالي:

عملت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على تقديم نموذج اداري للارتقاء بأداء هذا القطاع بالارتكاز على تكنولوجيات المعلومات والاتصال. ومن أهم المشاريع التي طبقت في هذا المجال مشروع Avicenne للجنة الاوربية، الذي يهدف لدعم مشروع الجامعة الافتراضية والارتقاء بمستوى جامعات البحر المتوسط، من خلال انشاء روابط شبكية بينها بهدف تطوير نظام التعليم عن بعد الذي تعزز بفضل الممون (LEEPAD) الذي يقوم بدور هام في التغطية الشبكية وضمن التوجه نحو انفتاح الشبكة على الزبائن ومؤسسات التكوين حيث تتوفر على بناء قاعدي للموارد البيداغوجية تسمح بتسهيل عملية التعليم عن بعد وترقيتها.[1] وقد صدر القانون رقم 98-11[2]، حيث بموجبه تم ربط كل الجامعات والمراكز الجامعية المنتشرة عبر التراب الوطني بشبكة وطنية واحدة هي الشبكة الأكاديمية للبحث.

إن أهمية التحول للإدارة الالكترونية وتوفير فرص النجاح لأساليب وطرق عمل الجامعة، قد أصبح مطلبا ضروريا تمليه ظروف الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للشعوب المتحضرة، خاصة في ظل التحول نحو مفاهيم التعليم الالكتروني والجامعات الافتراضية والتعليم عن بعد، أحد المسارات التي سطرت من قبل الدول المتقدمة، سعيا إلى تجسيدها في الواقع العملي داخل جامعاتها[3]. وقد تم الاعتماد على شبكة الأنترنت لدى مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في مختلف المجالات، إذ تتوفر العديد من المخابر ومراكز البحث

---

[1] عبد القادر عبان، المرجع السابق، ص97.

[2] قانون رقم 98-11 مؤرخ 29 ربيع الثاني 1419 الموافق 22 غشت سنة 1998، يتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002 والذي تم تعديله واستكماله بالقانون رقم 05-05 الصادرو بتاريخ 16 صفر 1429 الموافق 23 فبراير 2008, الجزائر، ج ر عدد 62 مؤرخة في 1998/08/24.

[3] عابد عبد الكريم غريسي، شريف محمد، دور الإدارة الالكترونية في ترشيد وتحسين الخدمة العمومية، المجلة الجزائرية للمالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، العدد الثالث، ديسمبر 2013، ص100.

والجامعات على التغطية الكاملة من طرف الشبكة، وهذا تماشيا مع حاجة القطاع الملحة إلى مواكبة التطور التقني والتكنولوجي، وبالتالي البحث عن أساليب تطوير هذا القطاع في ظل مفاهيم ومداخل جديدة لتحسين نوعية خدماته، وتطوير مردوديته، وهو ما أصبح يعبر عنه بجودة التعليم العالي.

المبحث الثالث: حوكمة الإدارة الالكترونية:

المطلب الأول: المبادرات القانونية لإرساء دعائم الحكومة الالكترونية في الجزائر

حاول المشرع الجزائري في العديد من النصوص القانونية مسايرة التطور الحاصل في تكنولوجيا الإعلام بهدف بناء مجتمع المعرفة من خلال سن العديد من القوانين، والتي تدخل ضمن الآليات التي تؤسسها والاتصال لفكرة الحكومة الالكترونية، ونذكر منها:

01 – قوانين تنظيمية:

1.1– المرسوم التنفيذي رقم 98– 275 المؤرخ في 25 أوت 1998 م[1] ، والذي يضبط شروط وكيفيات ممارسة خدمات الانترنت، وقد أنهى هذا المرسوم احتكار الدولة لقطاع الانترنت، مما سمح بظهور مزودين جدد عموميين و خواص.

2.1– المرسوم التنفيذي رقم 2000–307 المؤرخ في 14 أكتوبر 2000 م[2]، والذي يحدد شروط ومعايير تنظيم الانترنت والاستفادة منها وحقوق والتزامات مقدمي الخدمة والإجراءات المتبعة للحصول على الرخصة وحالات سحبها ،كما أشار إلى ضرورة تشكيل لجنة منح الرخص لتقديم خدمة الانترنت.

3.1– القانون 03–2000،[3] والذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، والذي يكرس الفصل بين وظائف المتعامل البريدي ومتعامل الاتصالات، فإعادة هيكلة وزارة البريد والمواصلات سمح بميلاد الجزائر للاتصالات وبريد الجزائر، وتم تحديد إطار دستوري لسلطة ضبط مستقلة وحرة وفتحت الأبواب للمستثمرين

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، مرسوم تنفيذي رقم 98–275 المؤرخ في 25 أوت 1998 م، المتعلق بضبط شروط وكيفيات إقامة خدمات الانترنت واستغلالها، الجريدة الرسمية، العدد 36 ، 26 أوت 1998م، ص05 ،

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية المرسوم التنفيذي رقم2000 – 307 المؤرخ في 14 أكتوبر 2000 م، الجريدة الرسمية، العدد60 ، 15 أكتوبر 2000 م، ص51.

[3] قانون رقم 2000–03، المؤرخ في جمادى الأولى عام 1421 الموافق 05 غشت سنة 2000 قانون و أمر يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية: ج ر ر عدد 48، ص03.

الخواص، وتكلفت بمنح الرخص للقطاع الخاص سواء المتعلقة بالهاتف النقال أو الثابت وترخيصات موزعي خدمات الانترنت ومراكز النداء[1] .

4.1- الثقة الرقمية: وتعّرف على أنها تلك البيئة المعلوماتية التي تتمتع وتتميز بخصائص الثقة التي تتميز البيئة الورقية[2] ، ومن عناصرها التصديق الالكتروني والإمضاء الالكتروني.

ولاستكمال الترسانة التشريعية للثقة الرقمية في إستراتيجية الجزائر الالكترونية: عمل المشرع الجزائري على وضع مجموعة من القوانين منها

5.1- الاعتراف بحجية الكتابة الالكترونية: من خلال إصدار القانون رقم 05- 10 [3]بتاريخ 20 جوان 2005 م، والمتمم والمعدل للقانون المدني الجزائري، حيث انتقل المشرع من خلاله من النظام الورقي في الإثبات إلى النظام الالكتروني ،حيث أصبح للكتابة في الشكل الورقي مكان ضمن قواعد الإثبات في القانون المدني الجزائري، طبقا لنص المادة 323 مكرر من القانون المدني الجزائري، ويقصد بها الكتابة في الشكل الالكتروني ذات التسلسل في الأوصاف أو الأرقام أو أية علامات أو رموز ذات معنى مفهوم مهما كانت الوسيلة الالكترونية المستعملة ومهما كانت طرق إرسالها ،كما يقصد بالوسيلة الالكترونية المستعملة القرص الصلب أو المرن أو في شكل رسائل الكترونية.

6.1-التوقيع الالكتروني: اعتمد المشرع الجزائري التوقيع الالكتروني في نص المادة 2/327 من القانون المدني الجزائري، المعدلة بالقانون 05- 10 المعدل والمتمم للأمر

---

[1] آمنة بن عبد ربه، الجزائر في عصر المعلومات سنة 2013 م حصيلة وآفاق، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2005 - 2006م، ص41.

[2] نذير غانم وعبد الحميد ريحان ونبيل عكنوش وجميلة معمر،" الثقة الرقمية ضمن استراتيجية الجزائر الالكترونية "واقعها ودورها في إرساء مجتمع المعرفة"، بحث مقدم للمؤتمر 23 للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، جامعة قسنطينة معهد علوم المكتبات والتوثيق، 2013 م.

[3] قانون رقم 05-10 المؤرخ في 13 جمادى الأولى عام 1426 الموافق 20 يونيو 2005 المعدل والمتمم للأمر رقم 75-58 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون المدني.ج ر رقم: رقم 2005/44.

75- 58 المتضمن القانون المدني الجزائري، والتي تنص على أن: "يعتمد بالتوقيع الالكتروني وفق الشروط المذكورة في المادة 323 مكرر، وذلك من أجل إضفاء الحجية على المحررات الالكترونية".[1]

02-التصديق الالكتروني: حددت ممارسة نشاط مقدمي خدمات التصديق الالكتروني بموجب المرسوم التنفيذي 07-162 ، وهو الأمر الذي يتطلب الحصول على ترخيص تمنحه سلطة ضبط البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية (ARPT) وهذا الترخيص يكون مرفق بدفتر الشروط الذي يحدد حقوق وواجبات ، مؤدي الخدمات والمستعمل لها، والأشخاص الذين يجوز لهم قانوناً ممارسة هذا النشاط يجب أن تتوفر فيهم نفس الشروط لممارس نشاط خدمة الانترنت. وبالتالي فإن نشاط مقدمي خدمات التصديق يعتبر نشاطا اقتصاديا يخضع للقيد التجاري طبقا للقانون التجاري ،وبالتالي تكون جهة التوثيق الالكتروني مسؤولة عن توثيق العقد الالكتروني ،الأمر الذي يجعل الوضع تطبيقاً لمهمة الموثق العادي.[2]

03- الدفع الالكتروني: تضمن القانون الجزائري مواد تتعلق بأنظمة الدفع الالكتروني، وفي سنة 2003 م بدأ الاعتراف الرسمي بوسائل الدفع الالكتروني من خلال الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض[3]، من خلال المادة 69 التي تنص على أنه: "تعتبر وسائل الدفع كل الأدوات التي تمكن الشخص من تحويل الأموال مهما يكون السند أو الأسلوب التقني المستعمل".

---

[1] المادة (46) من القانون رقم 05-10 المؤرخ في 20 يونيو سنة 2005 والقانون رقم 07-05 المؤرخ في 13 مايو سنة 2007.تعدل وتتمم المادة 327 من الأمر رقم 75 - 58 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975، يتضمن القانون المدني (الجريدة الرسمية عدد 78 لسنة 1975).

[2] نذير غانم وعبد الحميد ريحان ونبيل عكنوش وجميلة معمر، مرجع سابق، ص

[3] الأمر رقم 03 - 11 المؤرخ في 26 أوت 2003 م المتعلق بالنقد والقرض، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المؤرخة، في 27 أوت 2003 م، العدد53 ، ص11 .

04- الجريمة الالكترونية: أمام الفراغ القانوني في مجال الجريمة الالكترونية تم إصدار القانون رقم 04- 15 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004 المعدل والمتمم لقانون العقوبات ،والذي ينص على حماية جزائية لأنظمة المعلوماتية ،وذلك من خلال تجريم كل أنواع الاعتداءات التي تستهدف أنظمة المعالجة الآلية للمعطيات كالدخول غير المشروع لأنظمة المعلوماتية تغيير أو إتلاف المعطيات...،وفي سنة 2009 م ،تم سن قانون الجريمة الالكترونية ،القانون رقم 09-04 المؤرخ في 05 أوت 2009 م ،والذي يتضمن القاعدة الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها .

المطلب الثاني: الجرائم الالكترونية والعقوبات المطبقة عليها:

أولا- النصوص القانونية في مجال الجرائم الالكترونية بالجزائر.

نذكر أن المشرع الجزائري اعتمد على تسمية الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الاعلام والاتصال"، بدلا عن اصطلاح الجرائم الإلكترونية، الجرائم الرقمية أو الجرائم السيبيرانية المعتمد من بعض القوانين الأجنبية، وذلك قصد توسيع نطاق التجريم[1] ، وبما أن الجرائم الإلكترونية لها خصوصيات تختلف عن الجرائم التقليدية، بصفتها جرائم تتم بالمجال الافتراضي، الشيء الذي يستلزم استصدار نصوص قانونية خاصة بها، دون الاستمرار في اسقاط النصوص القانونية المتعلقة على الجرائم التقليدية للقصور الملاحظ حول هذا الشأن، لاسيما أن الجرائم الإلكترونية أصبحت تهدد المصالح الحكومية ذاتها[2] ، فالجريمة الإلكترونية عموما هي الممارسات غير المشروعة والتي تتم عبر و/أو من خلال الوسائط الإلكترونية.

[1] أمينة بن عميور، إلهام بولحلايس، القطب الجزائي الوطني لمكافحة الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والإتصال: مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، المجلد 07، العدد 01، جامعة قسنطينة، 2022، ص70.

[2] آمنة زعيطي وراضية برناوي، مكافحة الجرائم الالكترونية في ضوء قانون العقوبات الجزائري: دراسة مقارنة، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، المجلد 07، جامعة مستغانم، 2019، ص221.

1- الجرائم الإلكترونية ضمن مواد قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجزائرية. من بين التعديلات التي أقرها المشرع الجزائري هي إيراده لنصوص قانونية تتعلق أساسا بمجال الجريمة الإلكترونية سواء على مستوى قانون العقوبات أو قانون الإجراءات الجزائية.

أ- بالنسبة لقانون العقوبات

* **المساس بأنظمة المعالجة الآلية:** قام المشرع في هذا الخصوص بتعديل قانون العقوبات سنة 2004 بإضافة القسم السابع مكرر المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات"، ضمن الفصل الثالث المتعلق بجرائم الجنايات والجنح ضد الأموال[1] ، والذي تضمن إجراءات عقابية على كل دخول بقاء، إدخال إزالة تعديل عن طريق الغش، وكذلك القيام بما يلي:

- تصميم أو بحث أو تجميع أو توفير أو نشر أو الاتجار في معطيات مخزنة أو معالجة أو مرسلة عن طريق منظومة معلوماتية يمكن أن ترتكب بها الجرائم المنصوص عليها في هذا القسم.

- حيازة أو إفشاء أو نشر أو استعمال لأي غرض كان المعطيات المتحصل عليها من إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القسم.

كما تم كذلك تعديل قانون العقوبات سنة 2006، حيث شُدّدت العقوبة على الجرائم الواردة ضمن القسم السابع مكرر، وذلك بهدف تحقيق الردع نظرا لتفشي الجرائم الإلكترونية على مستوى البلد[2]. ومن خلال الاطلاع على هذا التعديل، نجد أن المشرع الجزائر قد قام بتجريم أي مساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات مهما اختلفت طبيعته، وهو أمر

[1] قانون رقم 04-15، ممضي في 10 نوفمبر 2004، الجريدة الرسمية عدد 71، المؤرخة في 10 نوفمبر 2004، يعدل ويتمم الأمر رقم 66-156، المؤرخ في 18 صفر عام 1386، الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات.

[2] القانون رقم 06- 23 المؤرخ في 2006/12/20، المعدل والمتمم للأمر رقم 66-156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات، ج ر، العدد 84، الصادر في 2006/12/24.

مستحسن الشيء الذي يُمكن من الإحاطة بصفة شاملة بأي مساس غير مشروع بأنظمة المعالجة الآلية.

*** تعديلات محتشمة في مواجهة تطور تكنولوجي متسارع**

رغم أن المشرع الجزائري قد استصدر نصوصا قانونية عديدة تختص بالجريمة الالكترونية إلا أنه غالبا ما يعتمد على إسقاط الجرائم التقليدية على المجال التكنولوجي، وهو أمر غير محبذ؛ فالنطاق الافتراضي يمتاز بخصوصيات عديدة تجعله متمايزا عن نظيره التقليدي، في مجال الجريمة خصوصا أن هذه الخصوصيات تستدعي فعليا استصدار نصوص قانونية تُعنى بالجرائم الإلكترونية على اختلافها، لاسيما أن التطور التكنولوجي يُبرز مع مرور الزمن عدة ممارسات غير مشروعة، تستلزم التأطير القانوني لها في مجالي الوقاية والعقاب، فالجريمة الإلكترونية هي ظاهرة إجرامية مستحدثة ذات طبيعة خاصة تقوم على أركان وأسس مستقلة[1].

غير أنه من المُنصف الإقرار أن الحماية القانونية للبرامج والقواعد والبيانات تمثل مسألة غاية في الصعوبة، وهذا بالنظر إلى الطبيعة التقنية المعقدة لهذه البرمجيات، كما أن هذه التعديلات المتضمنة بقانون العقوبات الجزائري تعتبر غير كافية لمواجهة هذا النوع المستحدث من الجرائم، مما يُبرز الحاجة الماسة إلى تفعيل قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية [2] ، والذي لابد أن يشمل في مضمونه مختلف الجرائم المحتملة في المجال الرقمي. فيُطرح التساؤل، إلى عدم وضوح المشرع الجزائري بهذا المجال، إذ أن القوانين، لاسيما ذات الطابع العقابي متناثرة في نصوص غير موحدة، فإنه من الأجدر تقنين النصوص العقابية المتعلقة بالجريمة الإلكترونية في سند قانوني موحد.

[1] سمية بهلول، المرجع السابق، ص289.

[2] آمنة زعيطي وراضية برناوي، المرجع السابق، ص225.

ب- بالنسبة لقانون الإجراءات الجزائية:

تم تعديل قانون الإجراءات الجزائية سنة 2004 ، وذلك بقصد مواكبة التغيرات التكنولوجية التي شهدتها البلاد، طبقا لأحكام المادتين رقمي 03 و 08 منه المتعلقة بالجرائم الماسة بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات[1]. كما مدّد المشرع من الاختصاص المحلي لكل من ضباط الشرطة القضائية، قاضي التحقيق ووكيل الجمهورية بموجب نص المادة رقم 37 من ق إ ج، حين يتعلق الأمر بمجموعة من الجرائم من بينها جرائم المعالجة الآلية للمعطيات.

في نفس الإطار استحدث المشرع الجزائري سنة 2021 بموجب المادة 211 مكرر 22 من المرسوم الأمر المتمم لقانون الإجراءات الجزائية، قطبا جزائيا متخصصا في المتابعة والتحقيق في الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الاعلام والاتصال على مستوى محكمة مقر مجلس قضاء الجزائر.

الملاحظ من خلال الاطلاع على هذا النص القانوني أن المشرع قد وسّع من نطاق هذه الجرائم لتشمل كل جريمة ترتكب أو يسهل ارتكابها استعمال منظومة معلوماتية أو نظام للاتصالات الالكترونية أو أي وسيلة أخرى أو آلية ذات صلة بتكنولوجيات الاعلام والاتصال[2]. يُمثل هذا الاستحداث الإجرائي خُطوة غاية في الأهمية، فالجريمة الإلكترونية كما سبق ذكره تختلف عن الجريمة التقليدية، سواء من ناحية الأدوات الإثبات أو الضرر الناتج عنها والأطراف المشاركين بها ، فلا يمكن أن يتم مجابهة الجرائم الإلكترونية بقواعد إجرائية تقليدية.

---

[1] القانون رقم 04-14، المؤرخ في 2004/11/10، المعدل والمتمم للأمر رقم 66-155 المؤرخ في 1966/06/08، المتضمن قانون الاجراءات الجزائية، ج ر، العدد 77، الصادر في 2004/11/10.

[2] الأمر رقم 21-11، المؤرخ في 2021/08/25، المتمم للأمر رقم 66-155، المؤرخ في 1966/06/08، المتضن قانون الإجراءات الجزائية، العدد65، الصادر في 2021/08/26.

2 – قانون الوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الاعلام والاتصال ومكافحتها.

أقر المشرع الجزائري سنة 2009 تحديدا قانونا من تسعة عشر (19) مادة فحسب، يُعنى بالجرائم المتصلة بتكنولوجيا الاعلام والاتصال ومكافحتها:

وفق هذا القانون فقد عرفت هذه الجرائم على أنها "جرائم المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات المحدّدة بقانون العقوبات وأي جريمة أخرى ترتكب أو يسهل ارتكابها عن طريق منظومة معلوماتية أو نظام للاتصالات الإلكترونية[1]. وقد نظم هذا القانون عملية المراقبة الإلكترونية ضمن المادة الرابعة منه، وحدد حالاتها بصفة حصرية أربع حالات مع اشتراط إذن مكتوب من السلطة القضائية المختصة، كما أجاز تفتيش المنظومات المعلوماتية وحجزها كما حدد كذلك ضمن مواد لاحقة التزامات مقدمي الخدمات، لاسيما مقدمي خدمة الإنترنيت.

ضمن المادتين رقمي 13 و 14 من هذا القانون، أنشأ المشرع الجزائري الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال باعتبارها سلطة إدارية مستقلة، وأحال تشكيلتها وتنظيمها وسيرها إلى التنظيم. في هذا الإطار، منح المشرع صلاحيات معينة لهذه الهيئة لمباشرة بعض المهام كتنشيط وتنسيق عمليات الوقاية من هذه الجرائم، مساعدة السلطات والجهات المختصة في التحريات في هذا المجال وتبادل المعلومات مع الأجهزة المماثلة في الخارج. أما بخصوص تشكيلة هذه الهيئة وتنظيمها وكيفيات سيرها فقد حدّدت مرتين، المرة الأولى سنة 2015 [2] مع صدور استدراك بعد ذلك بسنتين، ثم ألغيت بموجب المرسوم الرئاسي الصادر سنة 2019[3]

---

[1] المادة 02 من القانون رقم 09-04، المؤرخ في 2009/08/05، المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحتها، ج ر، العدد 47، الصادر في 2009/08/16.

[2] المرسوم الرئاسي رقم 15- 261، المؤرخ في 2015/10/08، المحدد لتشكيلة وتنظيمها و كيفيات سير الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحتها، ج ر، العدد 53، والصادر في 2015/10/08.

[3] المرسوم الرئاسي رقم 19- 172، المؤرخ في 2019/06/06، المحدد لتشكيلة الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحتها وتنظيمها كيفيات سيرها، ج ر، العدد 53، والصادر في 2015/10/08.

الملاحظ أن الفترة الزمنية ما بين استصدار القانون رقم 09-04 وتحديد أول تشكيلة للهيئة المنشأة تجاوزت ستة (06) سنوات، وهو ما يطرح التساؤل حول جدية السلطات في تأسيس هذه الهيئة من الأساس ومدى تمكينها من القيام بالمهام المكلفة بها.

كما نصت المادة الخامسة عشر (15) من هذا القانون على أنه: " زيادة على قواعد الاختصاص المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية تختص المحاكم الجزائرية بالنظر في الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال المرتكبة خارج الإقليم الوطني عندما يكون مرتكبها أجنبيا، وتستهدف مؤسسات الدولة الجزائرية والدفاع الوطني أو المصالح الإستراتيجية للاقتصاد الوطني". رغم تحديد هذا التمديد في الاختصاص بالحالات المبينة أعلاه فحسب، وعدم شموليتها لتشمل كافة الجرائم الإلكترونية مهما كانت طبيعتها، إلا أن هذا التمديد في شموليته للعنصر الأجنبي يتلاءم مع طبيعة الجريمة الإلكترونية والتي لا تنحصر ضمن حدود مكانية.

جدير بالذكر فقد تمكّنت الأجهزة الأمنية المتخصصة في الجزائر من فكّ ومعالجة 500 جريمة سيبرانية منذ بداية العام الحالي، وفقاً لما أكدته السلطات الجزائرية التي عبّرت عن قلقها البالغ بشأن تصاعد الجرائم السيبرانية التي تستخدم الإنترنت ووسائط التواصل الاجتماعي. وتحدث المختص في الإجرام السيبراني، بقيادة الدرك الوطني، الرائد فريد درامشية[1]، في برنامج بثّته الإذاعة الحكومية، اليوم الأربعاء، عن "تسجيل معالجة 500 جريمة إلكترونية منذ انطلاق العام الحالي"، مشيراً إلى أنّ الجرائم الإلكترونية تشمل: الابتزاز والتهديد والتشهير والمساس بالحريات الشخصية والحياة الخاصة عبر شبكات التواصل الاجتماعي، فضلاً عن جرائم نشر المعلومات الزائفة والمضللة، والقرصنة والتشهير والتحرش الإلكتروني والنصب والاحتيال. وكشف المسؤول الأمني الجزائري أنّ البيانات تشير إلى تزايد كبير للإجرام الإلكتروني بصورة مستمرة، إذ ارتفع نسق هذا النوع من الجرائم من 2838 جريمة عام 2021، إلى 4600 جريمة في 2022، كما أنّ تسجيل 500 جريمة إلكترونية خلال شهر واحد من السنة الحالية يؤشر على أنّ حصيلة عام 2023، ستفوق بكثير

[1] الرائد فريد درامشية المختص في الإجرام السيبراني بقيادة الدرك الوطني

حصيلة العام الماضي. وأشار درامشية إلى أنّ "ما بين 65 و75 في المائة من القضايا المعالجة تخص الحياة الخاصة للأفراد". ولفت إلى جهود توعية المواطنين وتشجيعهم على الإبلاغ وتقديم شكاوى، وحثّهم على الاستعمال العقلاني لسائر التطبيقات الإلكترونية، وتثبيت نُظم الحماية. وكشف عن "وجود تهديد يطاول فئة الأطفال"، لذا حذّر من الإمعان في الحياة الافتراضية واستخدام الهويات المستعارة، معلناً عن "معالجة 200 قضية إجرام إلكتروني استهدفت الأطفال سنة 2021، و193 قضية في 2022". وسمحت خطة مبكرة نفذتها السلطات الجزائرية منذ عام 2000، تقضي بإنشاء مصلحة مكافحة الإجرام السيبراني، فضلاً عن تكوين محققي تكنولوجيات الإعلام والاتصال، وعصرنة تجهيزات الدرك الوطني، واستخدام الإنابات القضائية دولياً لتوقيف الجناة، وسنّ القوانين الداعمة لمكافحة الإجرام السيبراني، بأن تكون الجزائر جاهزة لمواجهة هذا النوع من الجرائم. [1]

[1] عثمان لحياني، 500 جريمة سيبرانية خلال شهر واحد في الجزائر، المديرية العامة للأمن الوطني، إحصائيات، تاريخ الولوج للموقع: 2024/03/16، 3:30، يرجع إلى المواقع: https://www.alaraby.co.uk/entertainmen

الفصل الثاني



المبحث الاول: المكتبات الجامعية:

تعتبر المكتبات الجامعية الشريان الرئيسي الذي يغذي برامج وأهداف وأغراض الجامعة سواء عملية التدريس أو فيما يخص البحوث العلمية ،وهي بذلك ملزمة بمتابعة المناهج الدراسية الجامعية ومواكبة التطورات المتلاحقة ،وكذلك ملزمة بمتابعة برامج البحث العلمي حتى تتمكن من تنمية مجموعات في هذا الاتجاه وتسعى للسيطرة على مصادر المعرفة اللازمة ، ونشر المطبوعات للتبادل كبحوث الأساتذة والرسائل الجامعية القيمة.

المطلب الأول: ماهية المكتبات الجامعية:

الفرع الأول: تعريف المكتبات الجامعية:

عرفت المكتبات الجامعية عند الكثير من المختصين في مجال المكتبات بتعاريف مختلفة كل حسب الزاوية التي يرى منها في مجملها تصب في واد واحد والمكتبة الجامعية في تعريفها البسيط: "عبارة عن المكتبة الملحقة بالجامعة أو بمعهد عال، وظيفتها الأساسية تقديم المواد المكتبية من أجل البحث والدراسة وتقديم المعرفة في عدد كبير من الموضوعات المختلفة، وهي تستقبل روادها من مختلف التخصصات الأساسية في العلوم الانسانية، الاجتماعية، التطبيقة، البحثية والتاريخية وكافة التخصصات وذلك لأنه لا يمكن وضع حد نهائي مقرر لحجم موضوعاتها. كما يعرفها حسن الحداد في كتابه:" خدمات المكتبات الجامعية السعودية" بأنها:" مؤسسة علمية تعمل على خدمة مجتمع من الطلبة والأساتذة والباحثين، وذلك بتزويدهم بالمعلومات التي يحتاجونها في دراساتهم وأعمالهم من الكتب والدوريات والمطبوعات الأخرى، إضافة إلى المواد السمعية والبصرية وتسهيل استخدامهم" [1]

[1] عميمور سهام، المكتبات الجامعية ودورها في تطوير البحث العلمي في ظل البيئة الإلكترونية :دراسة ميدانية بالمكتبات الجامعية لجامعة جيجل، رسالة ماجستير :علم المكتبات :جامعة منتوري قسنطينة، 2012، ص18.

وعرفها المعجم الموسوعي للمصطلحات المكتبية والمعلومات بأنها:" مكتبة أو مجموعة أو نظام من المكتبات تنشئه وتدعمه وتديره جامعة لمقابلة الاحتياجات المعلوماتية للطلبة ولهيئة التدريس كما تساند برامج التدريب والأبحاث والخدمات".[1]

وعليه يمكن تعريف المكتبة الجامعية بأنها: "مؤسسة علمية ثقافية تربوية واجتماعية تهدف إلى جمع مصادر المعلومات وتنميتها بطرق مختلفة (شراء، إهداء، تبادل) وتنظيمها أي (فهرستها، تصنيفها وترتيبها على الرفوف) واسترجاعها بأقصر وقت ممكن وتقديمها إلى مجتمع المستفيدين من خلال مجموعة من الخدمات، كخدمات الإعارة والمراجع والتصوير لإضافة إلى خدمات الإحاطة الجارية، البث الانتقائي للمعلومات".

الفرع الثاني: أهداف المكتبات الجامعية

تستمد المكتبات الجامعية وجودها وأهدافها من الجامعة ذاتها، بإعتبارها نظاما فرعيا أساسيا من النظام الكلي ، وإحدى وسائل حركية وإستمرارية الجامعة، وتتمثل أهدافها في:

– دعم وتطوير وخدمة المنهج الدراسي بالجامعة أو الكلية، عن طريق اختيار وحفظ المواد المكتبية التي ترتبط بهذا المنهج.

– تيسير وسائل البحث والدراسة، من خلال توفير المعلومات ومصادر البحث والمعرفة التي يحتاجها الأساتذة في إلقاء محاضراتهم، ويحتاجها الطلبة والباحثون كل في مجال تخصصه.

– تنظيم مجموعات المكتبة، وذلك بإعداد الفهارس لها ووضع اللافتات الإرشادية التي تعاون القراء في الحصول عليها.

– تقديم الخدمات المكتبية للقراء كخدمات الإعارة بأنواعها والخدمات الرجعية وكذلك إعداد

[1] مراد كريم، مجتمع المعلومات وأثره في المكتبات الجامعية مدينة قسنطينة نموذجا، مرجع سابق ، ص79 .

برامج لتدريب القراء على كيفية استخدام المكتبة.

– المساهمة في نقل التراث الفكري العلمي، وذلك بتبادل الأبحاث والرسائل العلمية والمعلومات التي تساعد الطالب والباحث والأستاذ على أداء رسالته العلمية، ومعرفة مدى ما وصلت إليه المجتمعات الأخرى من تقدم ورقي في مجالات المعرفة المختلفة.[1]

– المشاركة في تطوير علم المكتبات، عن طريق تدريب العاملين في حقل المكتبات من غير المتخصصين من خلال عقد الدورات وعقد المؤتمرات والندوات وإلقاء المحاضرات، والبحث في كل ما يساهم في تطوير المكتبات والمعلومات.[2]

– النهوض بالحركة العلمية البحث العلمي، إلى ارفع مستوى وبمعدل تقدم متزايد لكل الراغبين من ذوي الكفاءة ضمن متطلبات خطة التنمية.

– التوكيد على العلم كأداة ثورية تمع ، وتنمية الاتجاهات العلمية ، والأخذ بأسلوب التفكير في العلمي والتقدمي ، واستخدامه في معالجة المجتمع ومشكلاته[3].

– تلبية حاجات الأمة بتزويدهم بالمتخصصين في جميع الميادين والمهام في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

– إعداد الكوادر المتخصصين من الفئات التالية: الأساتذة الجامعيين والمفكرين والعلماء، المدرسيين الباحثين العلميين.

– تنظيم المعارف المختلفة والندوات والحلقات الدراسية في مجال المكتبات.

[1] وهبي، مليكة، الإتجاهات الحديثة في علم المكتبات، القاهرة : دار الكتاب الحديث،،2011 ص، ص66 –67،

[2] المدادحة، أحمد نافع، أنواع المكتباتtypes of librairies، عمان: دار المسيرة، 2011 ، ص113. ربحي مصطفي عليان ، إدارة المكتبات(الأسس والعمليات) ، عمان : دار الصفاء، ط2، 2015 ، ص 36 .

[3] ريان احمد الدباس ، مرجع في علم المكتبات و المعلومات ،ط1، 2005، ص72.

– تطوير علاقات التعاون مع المكتبات الجامعية الأخرى داخل البلد وخارجه .

المطلب الثاني: خدمات وأنواع المكتبات الجامعية:

الفرع الأول: خدمات المكتبات الجامعية:

تعريف الخدمة المكتبية: لقد تعددت التعابير وتدفقت الأفكار في تحديد مفهوم الخدمات المكتبية نذكر بعض التعاريف:

– لقد عرفنا المعجم الموسوعي للعلوم المكتبات والتوثيق والمعلومات:"بأنها التسهيلات التي تقدمها المكتبة لاستخدام الكتب وبث المعلومات[1].

– وتعرف كذلك على أنها مجموعة من الخدمات التي تقدمها المكتبة لروادها والزائرين لمساعدتهم في إيجاد ما يبحثون عنه داخل المكتبة، ومن خلال هذه الخدمات تبرز المكتبة ما لديها من رصيد الذي تجعله في متناول الفئة سواء كانوا باحثين، طلاب، زائرين

1. خدمات فنية غير مباشرة:

أ. خدمة التزويد:

تتضمن سلسلة من العمليات والإجراءات الفنية تشمل دراسة مجتمع المستفيدين من حيث تخصصاتهم، وبناء سياسة مناسبة للتزويد، وكذلك القيام بعملية التقييم للموارد والمصادر المطلوبة بالطرق المختلفة، وأخيرا تجليد هذه المواد وإجراء عملية الإستبعاد اللازمة لها، ويمكن إختيار مصادر المعلومات مباشرة عن طريق فحصها وتقييمها بطريقة غير مباشرة بإختيارها من فهارس الناشرين وإعلاناتهم في الصحف والدوريات من خلال البيبليوغرافيات، وتستطيع المكتبات الجامعية توفير مصادر المعلومات بعدة طرق كالإهداء والشراء ....

[1] غالب عوض النوايسة، خدمات المستفيدين من المكتبات ومراكز المعلومات عمان :دار الصفاء، 2000 م، ص25.

ب. خدمة الفهرسة والتصنيف:

تعتبر الفهرسة التصنيف من بين الخدمات القاعدية الواجب توفرها في المكتبات ويقصد بالتصنيف: تجميع الأشياء أو الأفكار المتشابهة معا، وفصل الأشياء والأفكار الغير متشابهة.

أما الفهرسة فهي عملية إعداد فنيا، بحيث تكون في متناول القراء في أسرع وقت ممكن، وبأيسر الطرق الممكنة. وناتج هاتين العمليتين هي أدوات ووسائل بحث للتعريف بمقتنيات المكتبة وتقديمها بصورة منظمة لتسهيل الوصول إليها من طرف الباحثين والدارسين.

ج . خدمة التكشيف والاستخلاص:

يعرف التكشيف على أنه: تحليل المحتوى الموضوعي لأوعية المعلومات والتعبير عنه بلغة نظام التكشيف[1]. أما الإستخلاص فهو فن إستخراج أكبر قدر ممكن من المعلومات المطلوبة من الوثيقة والتعبير عنها ناقل عدد من الكلمات. وقد حددت أوجه الشبه بينهما في أن كلاهما يتضمنان إعداد تمثيل للمحتوى الموضوعي للوثيقة، ضمن بُعد المستخلص، يكتب وصف نصي أو خلاصة للوثيقة، بينما يصف المكشف محتواها باستخراج مصطلح تكشيف واحد أو أكثر.[2]

2. الخدمات المباشرة: وتشمل هذه الخدمات كل الأنشطة التي يكون فيها إحتكاك مباشر مع المستفيد، ومن بينها ما يلي:

أ. خدمة الإعارة: وتعرف على أنها النشاط الذي يزود القارئ بالمواد التي يريدها من خلال اتصال الشخصي ونظام التسجيل. [3]وتشمل الإعارة كافة الأنشطة المتعلقة بإعارة المواد المكتبية

---

[1] بوكعبين، إلهام، قتاتلية، نفيسة، تشاطر المعرفة بين أوساط المكتبيين بالمكتبات الجامعية: دراسة ميدانية بمكتبات جامعة 8 ماي 1945 بقالمة، مذكرة ماستر: إدارة أعمال المكتبات ومراكز التوثيق، قسنطينة: جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري: 2015 ، ص،ص، 13-14.

[2] بوكعبين، إلهام، قتاتلية، نفيسة، المرجع نفسه، ص14،

[3] غالب عوض النوايسة ،المرجع السابق، ص34.

او إلغاء إعارتها بعد إرجاعها إلى المكتبة ، مثل : إعارة المواد الخاصة ، أو محجوزة ومتابعة وصيانة السجلات ومراقبة جميع الكتب ، المتأخرة وإعداد إحصاءات يومية وشهرية[1].

ب. الخدمة المرجعية: هي من بين الخدمات التي تقدمها المكتبات الجامعية للمستفيدين قد توكل هذه المهمة لعدد من الموظفين يترأسهم كبيرا أخصاصي المعلومات وقد يقوم بها شخص واحد وهذا راجع إلى حجم المكتبة ولا تقتصر الخدمة المرجعية على الإجابة عن الأسئلة المرجعية التي يتقدم بها المستفيدين وإنما تتعداها لتشمل الوظائف والمهام والخطوات اللازمة لحلها.[2] وعليه فهي الإجابة على الأسئلة والاستفسارات التي يطرحها المستفيد، وإرشاده وتوجيهه إلى الأماكن التي يحتاجها في المكتبة، وإعداد قوائم بيبليوغرافية عند الضرورة، وتقييم المراجع المتوفرة والخدمة المرجعية المقدمة.

ج . خدمة الإحاطة الجارية: هي إعلام وإطلاع المستفيدين على التطورات الحديثة في حقل إهتاماتهم وبما يتوافر من مواد مكتبية أو مصادر معلومات.

د. خدمة البحث بالإتصال المباشر: هي عبارة عن نظام استرجاع المعلومات بشكل فوري ومباشر عن طريق الحاسوب والمحطات الطرفية التي تزود الباحثين بالمعلومات المخزنة في نظم وبنوك قواعد المعلومات المقروءة آليا.

هـ. خدمة البث الإنتقائي: تعرف بأنها خدمة إحاطة جارية في شكل جديد ، موجهة إلى مستفيد معين أو مجموعة من المستفيدين يجمعهم تخصص أو سمات أو مشروع عمل جماعي . وما يتم انتقائه له أو لهم من تسجيلات ببليوغرافية عن أوعية معلومات يعتمد بشكل أساسي على ما تم تحديده من موضوعات وصفت في بناء السمات.[3] وعليه هي خدمة البث المستمر

[1] سعود بن عبد الله الخز يمي ، خدمات الحديثة ، ط،2 ، الرياض : مكتبة ملك فهد الوطنية ، 2002 ، ص،16

[2] ربحي مصطفى عليان ، مبادئ علم المكتبات والمعلومات، الأردن : دار صفاء، 2010 ،ص237 ،

[3] إبراهيم دسوقي البنداوي ، البث الانتقائي للمعلومات : مكونات وخدمات، الاسكندرية : دار الثقافة العلمية ، 2004 ، ص32 .

للوثائق والمراجع والمستخلصات وكذلك البيانات التي يجري إختيارها وفقا لإتجاهات وإهتمامات المستفيدين.

و. خدمة تدريب المستفيدين: تعد من بين الوسائل التي تعتمدها المكتبات لتحفيز المستفدين على التردد إليها، لأنه كلما كان هناك تمكن من الإستخدام كلما كان التردد على المكتبة أكثر[1].

ز. خدمة التصوير والإستنساخ: تعتبر من الخدمات الأساسية، خاصة إذا كانت هناك مواد لا يمكن إعارتها، وبالتالي يمكن بواسطتها الإستفادة من المجموعات المكتبية بتصوير عدد من الصفحات من كتب أو مقال كما يمكن توفير صور للوثائق النادرة ووضعها في أيدي الباحثين.

ح . خدمة الترجمة: تعتبر الحواجز اللغوية من أكبر معوقات تداول مصادر المعلومات ونشرها ويمكن للمكتبات ومراكز المعلومات أن تساهم في حل هذه المشكلة من خلال تقديم خدمة الترجمة لبعض المصادر ولعدد كبير من المستفيدين.

ط. خدمة الأنترنت: تتيح شبكة الأنترنت إمكانية الحصول على بيانات بيبليوغرافية لمصادر المعلومات من خلال البحث في قواعد البيانات البيبليوغرافية المتاحة على الشبكة، والدخول والإطلاع على فهارس المكتبات في مختلف أنحاء العالم.

وتعتبر الأنترنت مصدرا هاما لمواد المرجعية في البحث العلمي، حيث تتاح على شبكة الأنترنت كل المصادر المرجعية التي يعتمد عليها الباحث في إعداد بحثه من قواميس

[1] ميمونة سي الطيب، بناط مراد، تأثير خدمات المكتبات الجامعية على رضا المستفيدين: دراسة ميدانية بالمكتبة الجامعية المركزية ، للمركز الجامعي، أحمد بن يحي الونشريسي– تيسمسيلت، مذكرة ماستر: علم المكتبات، خميس مليانة: جامعة الجيلالي بونعامة: 2017 ، ص61،

موسوعات، خرائط، دوريات أبحاث سابقة وملخصات لها وبرامج إحصائية بالإضافة إلى المكتبات التي تتيح أوعية الإلكترونية[1].

الفرع الثاني: أنواع المكتبات الجامعية:

تختلف أنواع المكتبات الجامعية بإختلاف مجتمع المستفدين الذي تخدمه، ويمكن حصر تلك الأنواع فيما يلي:

1- المكتبة المركزية: وهي المكتبة الرئيسية للجامعة، تهتم بصفة أساسية بخدمة طلبة الدراسات العليا وأعضاء هيئة التدريس والباحثين، مع الإهتمام بإقتناء المراجع العامة والمتخصصة، وتقديم خدمات المعلومات. وتقوم المكتبة المركزية بالتنسيق والتكامل مع مكتبات الكليات، وقد تحتوي على المواد المكتبية التي لا يمكن توفيرها بمكتبات الكليات.

2- مكتبات الكليات: هي المؤسسات التي تقوم بخدمة المناهج التعليمية التي تدرس بالكلية ولقد طورت وظيفتها بحيث تركز اهتمامها على تشجيع الطلاب على استخدام المصادر التعليمية المتعددة.[2]وتقوم هذه المكتبات داخل الكليات الجامعية، وتوجه خدماتها لمجتمع المستفيدين من الدارسين والأساتذة والعاملين في الكلية، وتكون كل مكتبة منها متخصصة في تخصص الكلية وتطور مجموعاتها في هذا الإتجاه، كما تشرف على مكتبات الأقسام في حالة وجودها.

3- مكتبات الأقسام والمعاهد: وتقوم بخدمة الدارسين والهيئة التدريسية في القسم، وتنمي مجموعاتها وتقدم خدماتها، لخدمة تخصص القسم التابعة له، وقد ظهرت هذه الأقسام مع تعدد التخصصات العلمية وزيادة عدد الدارسين في التخصصات المختلفة.[3] وقد ظهر هذا النوع من

[1] ميمونة سي الطيب، بناط مراد، المرجع السابق، ص،62

[2] جمال توفيق العريخي ، أنواع المكتبات الحديثة، عمان : الأكاديميون والرمال للنشر والتوزيع، 2014 ، ص91 .

[3] إبراهيم، السعيد مبروك، إدارة المكتبات الجامعية في ضوء إتجاهات الإدارة المعاصرة: الجودة الشاملة، الهندرة، إدارة المعرفة، الإدارة الإلكترونية، المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2012 ، ص- ص، 43-42 .

المكتبات مع توسع الجامعة الجزائرية خلال سنوات السبعينيات وتعدد التخصصات العلمية. تقوم بخدمة الهيئة التدريسية والطلبة الدارسين في قسم أو معهد وتنمي مجموعاتها وخدماتها في خدمة تخصصات هذه الأقسام والمعاهد، وقد تطور العمل بين المكتبات الجامعية ليصبح على شكل مكتبات محلية المشاركة في الشبكات الوطنية والدولية[1].

4- مكتبات المخابر: تنشأ على مستوى الأقسام المجهزة بالمخابر لإجراء التجارب العلمية والأعمال التطبيقية، والتي تتطلب مواد ووثائق خاصة، هذه الأخيرة كانت أصلا موجودة بمكتبات المعاهد، ونتيجة للحاجة المستمرة إليها في عين المكان، خصصت لها خزائن أو قاعات مجاورة للمخابر ومع مرور الوقت أصبحت تضم رصيد مهم من الوثائق والمواد، بشكل لا يمكن الإستغناء عنها لإنجاز تجارب الباحثين والأساتذة والأعمال التطبيقية والموجهة للطلبة، كما أن هذه المكتبات أيضا أصبح لديها إمكانيات تكنولوجية وإرتباطا بشبكة الأنترنت[2].

5- مكتبات مراكز البحث العلمي: وهي مكتبات تنشأ على مستوى الجامعة أو وحدات البحث وتوجه لخدمة البحوث العلمية والعاملين على إعداد الدراسات، فتهيئ لهم المصادر والمراجع التي تساعدهم في تقديم بحوثهم وإجراء تجارم، لإضافة إلى ذلك فإن هذه المكتبات أصبحت لديها إمكانيات تكنولوجية هائلة وارتباطها بشبكة الأنترنت[3].

المطلب الثالث: تطبيقات الإدارة الالكترونية في الجامعات الجزائرية (المكتبات الجامعية) والهيكل التنظيمي للمكتبة الجامعية:

لقد تم الاعتماد على شبكة الانترنت في مؤسسات التعليم والبحث العلمي في مجالات عديدة منها: المخابر ومراكز البحث والمكتبات بكل أنواعها الجامعية و العمومية ، إذ أن تطبيق الإدارة الالكترونية والخدمات الالكترونية في الجزائر يرمي بالأساس إلى تحقيق عدد

[1] عميمور سهام، مرجع سابق، ص ص 23-24 .

[2] المدادحة، أحمد نافع، مطلق، حسن محمود، المكتبات الجامعية ودورها في عصر المعلومات، عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2014 ، ص57.

[3] المرجع السابق، ص24.

من الأهداف تشمل التطوير النوعي وتحديث كامل طرق التسيير، مما يضمن السرعة في أداء مهامها وتدعيم تنمية مختلف الأنشطة المتعلقة بالبحث العلمي، والاستفادة من الخبرات التي تكونها الجامعات، وقد ساعد التوجه نجو الادارة الالكترونية الطلبة على تحقيق العديد من الامتيازات، تتمثل خصوصا في التخفيف من عناء التنقلات وتخفيف التكاليف وإنهاء ظاهرة الطوابير والسرعة والدقة في تقديد الخدمات.

الفرع الأول: التطبيقات والعمليات الالكترونية

تتمثل أهم هذه التطبيقات فيما يلي[1]:

1- بوابة حاملي البكالوريا: تقدم الجامعة الجزائرية خدمات الكترونية لفائدة حاملي شهادة البكالوريا الجدد ويكون ذلك من خلال التسجيل الأولى وذلك بملء بطاقة الرغبات في شكل استمارة الكترونية يتم إتاحتها بمجرد الإعلان عن نتائج البكالوريا عبر المواقع الالكترونية وهي:

-www.ini.dz -www.orientation.ini.dz -www.mesrs.dz

2- أرضية التسجيلات للطلبة الاجانب:

تمكن هذه الأرضية الطلبة الأجانب المحصلين على شهادة بكالوريا أجنبية أو شهادة معترف بها معادلة من التسجيل وتقديم طلب توجيه عن طريق مواقع الأرضية. كما يمكن للطلبة الجزائريين الحائزين على شهادة بكالوريا أجنبية التسجيل في مؤسسة التعليم العالي بتقديم طلب توجيه عبر الموقع بعد المعادلة للشهادة التي تتم من خلال موقع معادلة الشهادات الجامعية الأجنبية فيتم إيداع الوثائق المشكلة لملف طلب معادلة الشهادات والرتب الجامعية

[1] عبد المجيد رمضان، الإدارة الالكترونية كأداة لتحسين الخدمات الإدارية: حالى الجزائر، المؤتمر الدولي حول الإدارة الالكترونية بين الواقع والحتمية، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، 6-8 نوفمبر، 2017، ص07.

الأجنبية المحددة بموجب القرار الوزاري رقم 1260 لسنة 2015 عبر الخط حصريا في الموقع الإلكتروني لوزارة التعليم العلي والبحث العلمي.[1]

3- بوابة الالتحاق بالدكتوراه: حيث قامت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في بداية السنة الدراسية الجامعية 2017/2018 بإقامة بوابة الكترونية خاصة بالطلبة الراغبين بالتسجيل في الدكتوراه الطور الثالث، والمتصفح للبوابة يجد تعليمة تتعلق بكيفيات تنظيم مسابقة الالتحاق بالتكوين في الطور الثالث القرار 834 المتضمن تأهيل المؤسسات الجامعية للتكوين في الدكتوراه والذي يحدد عدد المناصب المفتوحة للسنة الدراسية 2017/2018، دفتر طالب الدكتوراه، ومجال خاص للبحث عن ميدان المشاركة والتخصص العلمي المطلوب[2].

4. شبكة البحث الجزائرية (Algerian Research Network) ARN: عبارة عن شبكة ربط وطنية ودولية تشمل جميع المؤسسات ذات الطابع العلمي والتكنولوجي وتتطور تدريجيا مع تطور التكنولوجيا وقدرات الهياكل المتوفرة، وهي التي تدعم على الخصوص نظام التعليم عن بعد من خلال توطيد جيد، شهدت تطورا متذبذبا ومشتتا، لتلبية الحاجيات الدقيقة والتي هي في الغالب مستعجلة، خاصة ما يتعلق بالدخول إلى الانترنت.[3]

4- بوابة المكتبات الجامعية الجزائرية BiblioUniv Algéri: هي بوابة وثائقية مفتوحة لممثلي الجامعات من طلبة، أساتذة باحثين ومسؤولي المكتبات الراغبين في تعزيز المناهج وأنماط تنظيمية جديدة لسير المكتبات الجامعية، وهو فضاء مفتوح لجميع المكتبات الجزائرية تطمح للانضمام إلى التنمية والتعاون لتطوير وتقديم خدمة أفضل المستخدميها وتقاسم وتبادل المعلومات وتقدم بوابة BIBLIOUNIV عدة خدمات من خلال أقسامها المختلفة كأخبار

---

[1] قرار رقم 1260 مؤرخ في 20 ديسمبر 2015، يحدد قائمة الوثائق المطلوبة لملف الحصول على معادلة الشهادات والرتب الجامعية الأجنبية وكيفيات إيداعها (النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي سنة 2015 ، الثلاثي الثاني)،

[2] قرار رقم 834 مؤرخ في 27 جويلية 2017 يتضمن تاهيل مؤسسات التعليم العالي لضمان التكوين لنيل شهادة الدكتوراه و يحدد عدد المناصب المفتوحة بعنوان السنة الجامعية 2017-2018،

[3] خلية التعليم المتلفز والتعلين عن بعد، المشروع الوطني للتعليم المتلفز و التعليم عن بعد، تاريخ الولوج للموقع: 2024/03/10، على الساعة: 14:00، https://www.univ-msila.dz

معلومات عملية (دليل المكتبات)، قواعد البيانات الوطنية والدولية، الكتالوجات الفردية الجامعات والمدارس والمعاهد ومراكز البحوث وغيرها)، الكتالوجات الجماعية (CCdz، RIBU)، وسائل الاتصال كالمنتدى وتويتر وغيرها.[1]

5- دليل المكتبات الجزائرية RBDZ: هو دليل الإحصاء المكتبات ومراكز التوثيق الجزائرية، يسمح بتوفير المعلومات اللازمة لتحديد هوية وموقع هذه الوحدات المعلوماتية والخدمات التي تقدمها (العنوان، ساعات العمل التخصصات للاستفادة من خدماته دليل المكتبات الجزائرية 2019).

6. الفهرس المشترك الجزائري CCdz[2]: هو فهرس وطني يضم مجموعة من الأرصدة الوثائقية للمكتبات الجزائرية، بحيث يعمل على تشجيع العمل الجماعي بين المكتبات وكذا تقاسم الأرصدة الوثائقية التي تحتويها. الهدف الأساسي للفهرس هو مساعدة المكتبات على تطوير خدماتها والوصول إلى عدد أكبر من المصادر الوثائقية وخفض التكاليف من خلال الفهرسة المشتركة. كما يستخدم الفهرس الجزائري الموحد كنقطة إتاحة وحيدة للولوج إلى مختلف المصادر الوثائقية للمكتبات المشاركة فيه، تحديد الوثائق مما يسمح بإنشاء قاعدة ببليوغرافية وطنية موحدة ومقننة وذلك باستعمال نفس المواصفات الوثائقية، تحديد مكان تواجد الوثائق في المكتبات المشاركة، تقاسم المصادر الوثائقية عن طريق خدمة الإعارة ما بين المكتبات، إنشاء ملفات إسناد وطنية التي تسمح بدورها بإنشاء لغة وثائقية محلية، تقاسم المصادر الوثائقية عن طريق خدمة الإعارة ما بين المكتبات CCdz 2019).[3]

---

[1] مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني cerist ، ينظر للموقع: https://www.cerist.dz/index.php، تاريخ الولوج للموقع: 2024/02/15، على الساعة: 02:30

[2] الفهرس المشترك الجزائري، تاريخ الولوج للموقع 2024/02/15، عل الساعة: الرابعة صباحا، https://www.ccdz.cerist.dz/ccdz

[3] تعريف الفهرس المشترك الجزائري، ينظر الموقع: https://www.ccdz.cerist.dz/ccdz

7- الموقع موحد للمجلات العلمية Webreview

هو موقع موحد للمجلات العلمية.و يوفر للمستخدمين مجموعة من المجلات العلمية الجزائرية تغطي جميع المجالات. و هو مفتوح لأي مجلة مستعدة لنشر محتواها على الإنترنت سواء بنمط الولوج الكامل أو المقيد، و ذلك من أجل تطوير البحث العلمي في الجزائر [1].

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للمكتبات الجامعية

يتميز عادة الهيكل التنظيمي في المكتبات الجامعية بالشكل الهرمي فيكون محافظ المكتبة على رأسه لكونه المسؤول الاول عن التسيير و التخطيط و المتابعة للعمل بمختلف مصالح المكتبة و يليه رؤساء الاقسام في المكتبة وهم يشرفون بدورهم على تسيير العمل بالأقسام التي يرأسونها كقسم التزويد الجرد ، التسجيل وقسم الاعمال الفنية ، الادارة و السكريتارية ، وتوجد في كل قسم من هذه الاقسام فئات اخرى من الموظفين وهكذا نلاحظ أن اسلوب الهيكل التنظيمي وان كان يعتبره البعض تقليديا ولم يعد يتماشى مع تطور العمل المكتبي لأنه يجعل كل قسم او مصلحة منغلقة ومعزولة عن سائر الاقسام الاخرى وهو يتنافى مع مبدأ التنسيق و التكامل و التداخل احيانا في انجاز الاعمال المكتبية وتقديم الخدمات[2] .

ويعد الهيكل التنظيمي او خريطة التنظيم الوسيلة الاكثر استعمالا لتحديد الشكل الاداري العام في المكتبة الجامعية فهي تبين المصالح والوحدات وفروعها وتحدد وظائف ومهام كل منها كما تبين السلطة وتطبيقها بين المصالح والافراد من القمة الى القاعدة، وللهيكل التنظيمي فائدة في الكشف عن مواطن الخلل والضعف في تأدية الوظائف على مستوى المكتبة وهو ما يتيح امكانية التصحيح والتقويم من طرف الادارة المسؤولة.

، تاريخ الولوج : 2024/02/25، على الساعة 12:00.

[1] تعريف الموقع موحد للمجلات العلمية: https://www.cerist.dz/index.php/ar/portails-3/315-webreview

، تاريخ الولوج : 2024/02/25، على الساعة 12:00،

[2] ماضي وديعة، دور اختصاصي المعلومات في ادارة المعرفة داخل المكتبات الجامعية، مذكرة ماجيستر علم المكتبات قسنطينة منتوري،2006، ص156.

وتستخدم عدة اشكال هندسية لرسم الهياكل التنظيمية فمنها مستطيلة الشكل، الربعة والدائرية وكذلك الهياكل الرأسية من الاعلى الى الاسفل ويستعمل هذا النوع عادة لتحديد مستويات السلطة والربط بين الاقسام من القمة الى القاعدة.

أولا- مصالح المكتبة المركزية:

تخضع المكتبة الجامعية للسلطة المباشرة لرئيس الجامعة (المادة 25 من المرسوم رقم 3-279 الصادر في 2003/08/23 التي تحدد المهام والقواعد الخاصة لتنظيم وعمل الجامعة).[1]يقسم المرسوم الوزاري الصادر في 24 أوت 2004 بشأن التنظيم الإداري للجامعة والكلية والمعهد والملاحق الجامعية والخدمات المشتركة مكتبة الجامعة إلى أربعة مصالح:

مصلحة "الإقتناء"/ مصلحة "المعالجة" / مصلحة "البحث الببليوغرافي"/مصلحة "التوجيه"

1- مصلحة الاقتناء: تتكفل هذه المصلحة بعملية الاقتناء بداية من الاختيار إلى غاية استقبال الكتب الجديدة وجردها، حيث تهتم هذه المصلحة بمتابعة حركة التأليف والنشر من خلال الاطلاع المستمر على ما تقدمه دور النشر من عناوين جديدة في التخصصات المتوفرة بالجامعة، وتسهر على اعداد قوائم الكتب المراد انتقاؤها كل عام بالتنسيق مع هيئة التدريس،وبالاعتماد على طلبات القراء مع الاخذ بعين الاعتبار مختلف الاحصائيات المسجلة حولالعناوين الأكثر تداولا من طرف القراء. ومن بين مهامها كذلك الحرص الدائم على تسجيل وجرد المقتنيات الجديدة بصفة منتظمة.

2 - مصلحة المعالجة: تعنى هذه المصلحة بالعمل على اقتراح وتنفيذ أنجع السبل لمعالجة الرصيد الوثائقي وتطبيق العمليات التقنية والفنية، فهي تهتم بفهرسة الرصيد وفق معايير

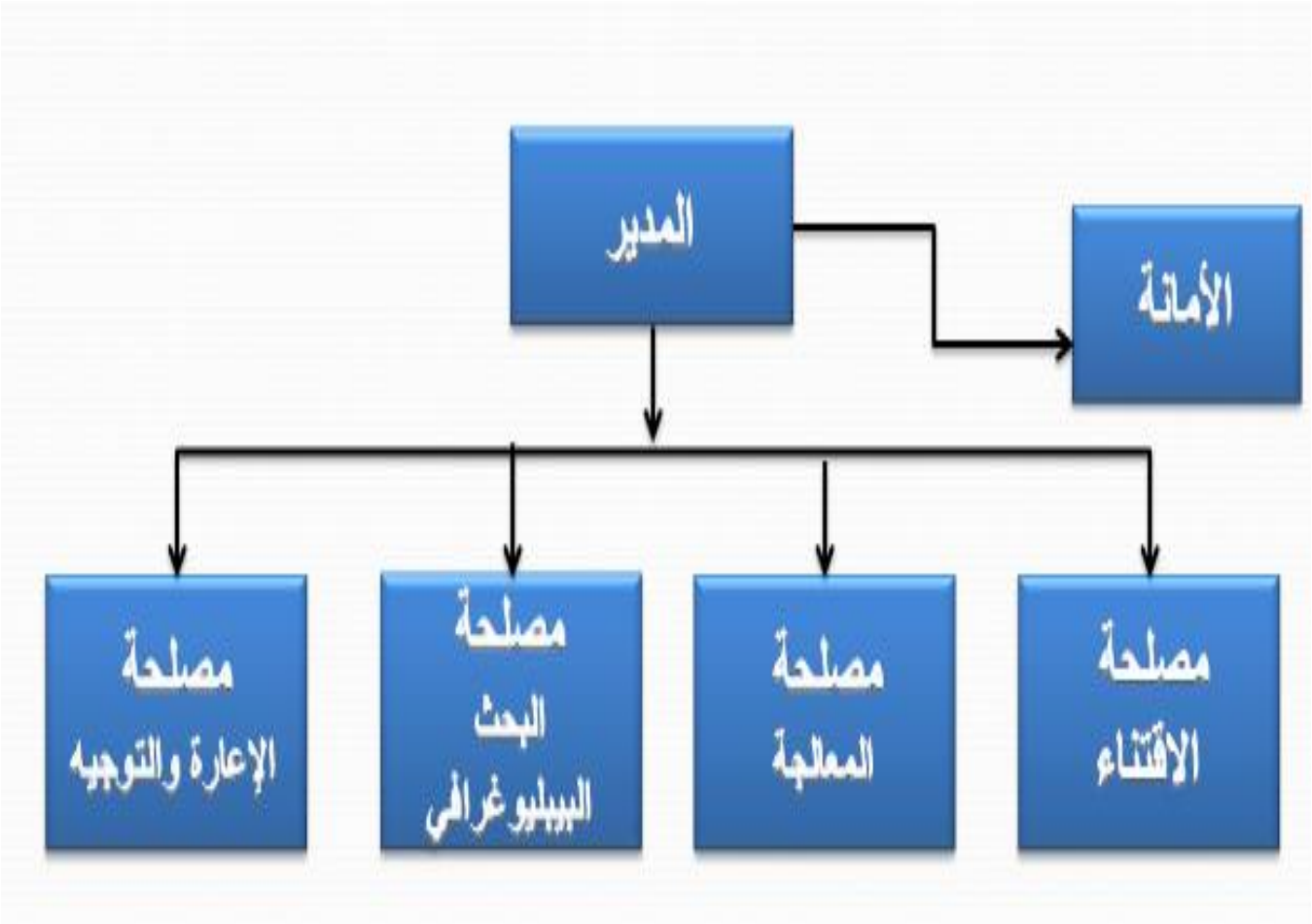
[1] القرار الوزاريّ المشترك المؤرّخ في8 رجب عام 1425 الموافق 24 غشت سنة 2004 الذي يحدّد التنظيم الإداري لمديرية الجامعة والكلية والمعهد وملحقة الجامعة ومصالحها المشتركة، لجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة /العدد 56، 11 شوال، 1430هـ/30 2009/09، ص17،

الوصف البيبليوغرافي المتعارف عليها عالميا، وكذا تصنيفه اعتمادا على نظام تصنيف علمي وعملي يمكنمن استرجاع المعلومات بشكل فعال ليضعها في متناول المستفيدين للإفادة منها.

3 – مصلحة البحث البيبليوغرافي: تسهر هذه المصلحة على ترقية البحث البيبليوغرافي لدى المستفيدين ومساعدتهم في انجاز بحوثهم العلمية، من خلال التحيين المستمر لقوائم الاشتراك في الدوريات العلمية، واعداد كشافات وأدلة البحث، والعمل على تكوين المستفيدين على طرق البحث عن المعلومات في المصادر والمراجع المتوفرة.

4– مصلحة التوجيه: لا تقتصر مهمة هذه المصلحة في توجيه المستفيدين لاستخدام المكتبة فقط بل ترافقهم في عملية البحث عن المراجع وتضعها تحت تصرفهم، وتسعى لتوفير كل الظروف الملائمة لهم للمطالعة والبحث.كما تتكفل أيضا بتسجيل كل الوثائق المعارة وتوفير الاحصائيات والمعلومات عن الرصيد الوثائقي المتداول من طرف القراء.

الشكل (05): مخطط يوضح مصالح المكتبة المركزية.



المبحث الثاني: استخدام الادارة الالكترونية(تكنولوجيا المعلومات) في المكتبات الجامعية

المطلب الأول: واقع استخدام الإدارة الالكترونية في المكتبات الجامعية

الفرع الأول: تطور استخدام الإدارة الالكترونية في المكتبات الجامعية

لقد تغير مفهوم العمل في المكتبات الجامعية، بحكم التطورات الحديثة في مجال خدمات المعلومات واسترجاعها وبثّها، وظهر تبعاً لذلك خدمات ووظائف جديدة، وأصبحت معطيات التكنولوجيا الحديثة بدائل ضرورية لتفصيل عمل المكتبات، والرفع من مستوى الأداء والإنتاجية، وظهور شبكات المعلومات في عصرنا الحاضر، التي جاءت نتيجة للتطورات التي حدثت في مجال التخاطب الإلكتروني بين أجهزة الحاسبات الآلية، مما سهل عملية تبادل ونقل المعلومات بكافة أنواعها وأشكالها عبر الدول[1]، وفي هذا السياق، يشير أونا ديل بلاي (Onadell Bly) إلى أنه في الثلاثين عاماً الماضية كانت المكتبات الجامعية ومراكز الحاسب، وهما من الإدارات التقليدية المستقلة بأي جامعة، يسيران بشكل متوازن كل في مساره، مركز الحاسب الآلي يطور ويستخدم التكنولوجيا لإنتاج المعلومات، والمكتبة الجامعية أو الأكاديمية تنظمها وتخزنها، وتسمح بإمكان الرجوع لها والحصول عليها لمتابعة الاطلاع على مختلف المعارف. وفي العقد الأخير اتجه التوازي في المسارين، في الاختفاء، حيث بدأ المساران في الاندماج في مسار واحد، وقد بدأ هذا الاندماج في الحدوث ببطء، ثم تزايد بصورة كبيرة في السنوات الأخيرة، كما تزايد أيضا سرعة الإحساس بأهمية وضرورة هذا الاندماج[2]. ومع ظهور نظم المكتبات المحلية ذات الاتصال المباشر ON Line، وشبكات المعلومات داخل الجامعات، والحاسبات الشخصية في المكاتب، إلى جانب الطلب المتزايد بشكل كبير من المستفيدين على

---

[1] الغامدي، فالح، شبكة الخليج من منظور أعضاء هيئة التدريس في جامعة الملك فيصل، مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، عدد (1)، مجلد (3)، الرياض، 1996ه، ص92،

[2] الحداد، فيصل عبد الله ، خدمات المكتبات الجامعية السعودية: دراسة تطبيقية للجودة الشاملة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2001، ص18.

المعلومات من الحاسبات، فإن القضايا الأساسية الناتجة عن تكنولوجيا المعلومات في المكتبات بدأت في الظهور، فمع ظهور شبكات المعلومات واجهت كل أمناء المكتبات فجأة مشاكل وأمور تنبأ بها البعض وتجاهلها آخرون، أما الغالبية فقد نحوها جانباً حيث استغرقتهم أعباء واجبات وظائفهم اليومية. إلا أنه في النهاية أصبح واضحاً للغالبية أن المكتبات الجامعية وأمناء المكتبات، لا يوجد لديهم، لا الإمكانيات المالية المطلوبة ولا التعليم اللازم، وذلك لاندماج المكتبة والعاملين بها في عالم تقنيات المعلومات[1].

الفرع الثاني:المفاهيم المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات في المكتبات الجامعية:

لكي تتمكن المكتبات من الاستمرار كمهنة وكمؤسسات، فإن عليها قيادة المؤسسات التابعة لها نحو بناء وتقوية البنية التحتية اللازمة لتكنولوجيا المعلومات، فعلى سبيل المثال أصبحت الأقراص المتراصة والوسائط متعددة التفاعل، والنصوص المقروءة آلياً وعبر الإنترنت، والمواد المخزنة ضوئياً، أصبحت بشكل متزايد جزءاً لا يتجزأ من المجموعات المكتبية، وأصبحت هذه المجموعات متوافرة عبر برمجيات محملة على شبكات المحلية ومرتبطة أيضاً مع الإنترنت، فالشبكة المحلية بما توفره من قدرة للبحث في مجموعة كاملة من الأقراص المتراصة المحملة على خادم خاص بها ومرتبطة مع الإنترنت، وفرت طريقة متكاملة للحصول على المعلومات من مصادر داخلية وخارجية بشكل غير مرئي للمستفيد النهائي، وأصبح مستخدم المكتبة أكثر انسجاماً مع وجود الحواسيب حوله، فهو يستخدم النشرات الإلكترونية والبريد الإلكتروني وخدمة البحث المباشر والبحث في قواعد البيانات المحلية من نفس الموقع [2]. وإليك أبرز المفاهيم المتصلة بتكنولوجيا المعلومات في المكتبات ومراكز المعلومات الجامعية:

أ- **المعلومات:** من المعروف أن المعلومات هي المعالجة الإنسانية للبيانات؛ وهي أيضاً البيانات التي جرت معالجتها للاستخدام، كما أنها مجموعة من البيانات تحتوي على معنى،

[1] المرجع السابق، ص19،

[2] الشربجي، تكنولوجيا المعلومات والمكتبة، (محرر في): المكتبات ومراكز المعلومات في الأردن: الواقع والتحديات، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمّان، 2000، ص62،

وهي بيانات جرت معالجتها فأخذت شكلاً مفهوماً. وليست كل البيانات قابلة للتحويل إلى معلومات، فنوعية البيانات هي أحد المعايير الأساسية التي تجعل منها معلومات تصلح لبناء القرارات عليها. ويرى كولير أن مسألة رداءة نوعية البيانات هي مشكلة أساسية، فالبيانات الخام ليست معلومات، بل يجب تمحيصها وتحليلها ومقارنتها والتأكد من مصدرها وتقييمها. وقد تضيف المعلومات إلى المعنى ما يجعل منه ذا فائدة أو قيمة، كما أن ما يمكن أن يكون معلومات بالنسبة لشخص ما ربما لا يكون معلومات بالنسبة لغيره، إضافة إلى أنه يجب أن تكون المعلومات في وقتها صحيحة وكاملة، وأن تزيل الشك، وأن تكون جاهزة للاستخدام في دعم اتخاذ القرار أو أداء مهمة فنية أو حل مشكلة[1]. وتعتبر عملية تلبية حاجات المعلومات عملية معقدة وتحتاج إلى فهم عميق لهذه الحاجات؛ لأنها تعبّر عن سبب استخدامها وكيفيته لاتخاذ القرار. ولكي تكون المعلومات صالحة للاستخدام لا بد أن تكون ذات نوعية ممتازة ومتوافرة في الوقت المناسب وكاملة، وهذه هي الجودة النوعية للمعلومات[2]

ج- المعلوماتية: هي العلم الذي يدرس استخدام ومعالجة البيانات والمعلومات والمعرفة. فالمعلوماتية ليست علم الحاسوب، بل هي تطبيق لعلم الحاسوب، ومعالجة المعلومات إلكترونياً لا يعطيها قيمة إضافية لها إلا إذا كانت هي في الأساس على مستوى عال من الجودة، فالمعلومات الخام الجيدة تأخذ قيمة كبيرة إذا ما عولجت بالوسائل الإلكترونية.

د- المكتبة الرقمية: للمكتبة الرقمية العديد من التعريفات وسنقوم بذكر بعضها، ولكن لا بد من أن ننوه على معلومة هامة وهي أن (مكتبة الكونغرس) تعتبر بحق صاحبه هذا التعبير، ألا وهو "المكتبة الرقمية" قبل أي جهة أخرى في تخصص المكتبات والمعلومات. ومن تعريفات المكتبة الرقمية ما يلي: عبارة عن "مكتبة يجري إنشاؤها دون رفوف توضع عليها أوعية المعلومات، وإنما هي حاسبات مضيفة خادمة (Servers) تحتضن المليزرات بداخلها من دون مستفيدين يستخدمون المكتبة الأم، وإنما هي حاسبات (Computers) تحت أيدي

[1] Collier, H، (1993)، Strategies in Electronic Information Industry: A Guide for the 1990s, 2nd Ed, Calne: Infonortics, Oxford.

[2] الشربجي، مرجع سابق، ص63.

المستفيدين في أي مكان على وجه الأرض إلى جانب حاسبات موجهة (Routers)، وهي بحق الذروة العليا التي بلغتها التطبيقات التجارية لتكنولوجيا المعلومات"[1]

هـ- جودة البيانات: عند تطبيق نظام إدارة الجودة ظهر ما يعرف بجودة البيانات، والمقصود بجودة البيانات: هو الاستخدامات الرئيسية للإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية التي تنتجها الجهات والمكاتب الإحصائية الرسمية التي تتطلب مستويات من الجودة تقف حائلا دون إنتاج إحصاءات متعارضة أو غير منسقة، أو تعاني من مشكلات تتعلق بالجودة، وهو ما يؤدي عادة إلى فقدان الثقة في المعلومات المنتجة للإحصاءات.

و- نظام المعلومات Information's Systems: يسمى النظام الذي يعالج البيانات (Data) ويحولها إلى معلومات (Information) ويزود بها المستفيدين نظام معلومات، وتستخدم مخرجات هذا النظام وهي المعلومات لاتخاذ القرارات وعمليات التنظيم والتحكم داخل المؤسسة. وعليه، يمكننا تصور نظام المعلومات على أنه مكون من الإنسان والحاسوب والبيانات والبرمجيات المستخدمة في معالجتها بهدف إمداد المؤسسة بالمعلومات اللازمة لها عند الحاجة ويتصوره آخرون على أنه مكون مما يلي:

- ✓ المدخلات Input وهي البيانات.
- ✓ المعالجة (العمليات) Processing وتتكون من جهاز الحاسوب نفسه والبرمجيات المستخدمة في معالجة البيانات والملفات والأشخاص.
- ✓ المخرجات Output وهي المعلومات Information (Sutton, 1995).

ز- مصادر المعلومات الإلكترونية: إن مصادر المعلومات الإلكترونية "تعتبر من أبرز التطورات الحديثة التي شهدتها المكتبات ومراكز المعلومات في العقود الأخيرة، وتعرف بأنها: "كل ما هو متعارف عليه من مصادر المعلومات التقليدية الورقية وغير الورقية مخزنة إلكترونياً

[1] الترتوري، محمد عوض وجويحان، أغادير عرفات، (2006)، إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي والمكتبات ومراكز المعلومات، دار المسيرة، عمّان، ص178

على وسائط ممغنطة أو ليزرية بأنواعها، أو تلك المصادر المخزنة أيضاً إلكترونياً حال إنتاجها من قِبَل مصدِّريها أو ناشريها (مؤلفين وناشرين) في ملفات قواعد بيانات وبنوك ومعلومات متاحة للمستفيد عن طريق: الاتصال المباشر On – Line، أو داخلياً في المكتبة عن طريق منظومة الأقراص المتراصة CD – Rom و غيرها" [1].

ح- **خدمات المعلومات الإلكترونية:** خدمات المعلومات الإلكترونية هي الخدمات التي تميز عصرنا الحالي وترتكز أساساً على سحب الأرصدة إلى طرفية المستفيد وتوجيهه إلكترونياً إلى المكتبات ومراكز المعلومات المحلية والإقليمية والعالمية في ظل التطورات الحديثة.

كما أنها تتميز بتعدد التشغيل (Inter – operable system) لتوزيع واسع لأنماط المعلومات دون الحاجة إلى إعادة تعليب وسيلة البث، والتي تسمح أيضاً للفئات المستفيدة الاتصال فيما بينهم بواسطة المقاييس المشتركة [2]

[1] غالب عوض النوايسة ، مرجع سابق، ص94.

[2] الأفغاني، سوزان أحمد، دور الإنترنت في تقديم الخدمة المعلوماتية الإلكترونية دراسة وصفية لدى عينة من مستفيدي قسم الطالبات بالمكتبة المركزية في جامعة الملك عبد العزيز بجدة، رسالة ماجستير، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2002، ص10.

المطلب الثاني: اتجاهات المكتبات الجامعية نحو التسيير الالكتروني وأهمية الرقمة للمكتبات الجامعية:

الفرع الأول: الإتجاهات الحديثة في المكتبات الجامعية:

دخول التكنولوجيا والحاسبات الإلكترونية عالم المكتبات وخدماتها وتطور الإتصالات عن بعد ولدت العديد من الاتجاهات الحديثة في المكتبات الجامعية ومن هذه الاتجاهات الاتجاه نحو ظهور مصادر معلومات إلكترونية منافسة لمصادر المعلومات التقليدية وذلك من خلال[1]:

أ- التعامل مع الحاسبات الإلكترونية والتي أدت إلى:

* أتمتة ترجمات اللغات. * تحضير الوثائق عبر واقعات تعمل بواسطة الصوت.

ب- التعامل مع قواعد البيانات والتي تقدم:

* معلومات فورية. * إعطاء معلومات عن الكثير من الموضوعات.

ج- التعامل مع الأقراص المكتنزة وأقراصDVD أصبحت المكتبات الجامعية أكثر تعاونا مع بعضها البعض، بفضل ارتباطها بشبكة الأنترنت والإفادة من خدماتها من أجل تحقيق الأهداف التالية:

* توفير واجهة للبث عن المعلومات.
* سهولة استخدام المتصفح للوصول إلى كافة المعلومات من دون الاضطرار إلى تعلم استخدام برمجيات تقليدية.
* الاقتصاد في الكلفة.

[1] المدادحة، أحمد، نافع،، مطلق، حسن محمود، المكتبات الجامعية ودورها في عصر المعلومات، عمان :مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2014 ، ص33 ،

هذه الاتجاهات سهلت على المكتبات الجامعية تقديم خدماتها للمستفيد بأفضل الطرق وذلك عن طريق الاقتصاد في التكلفة والوقت، هذا ما يسهل على الموظفين الخدمة المكتبية.

الفرع الثاني: أهمية الإدارة الإلكترونية للمكتبات الجامعية:

في عصر قلّ مثيله هو عصر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، عمل الإنسان على تطوير ذاته من خلال تحويل العديد من الأنشطة الإنسانية إلى أنشطة إلكترونية وتقنية، وبدأت مسيرة الأتمة تنشط في العالم ليدخل النظام العالمي المحوسب داخل المصنع والمعمل والمشغل وحتى المؤسسات الخدماتية كالمكتبات الجامعية ومراكز المعلومات، وبدأت الأعمال تنتقل من الإنسان إلى التقنية عبر نوافذ والمواقع والبوابات مما دفع الإنسان للانشغال في مسألة تطوير التكنولوجيا والثقافة للاستعاضة من الأعمال البشرية التي يحكم عليها أحيانا بالخطأ.

إن التقنية وتكنولوجيا المعلومات أسهمت بشكل واسع إلى تخفيف نسبة ورود الأخطاء في الأعمال الإنسانية، ولما كان على الإدارة مهام عديدة متمثلة في مجال التخطيط، التنظيم، تنمية الكفاءات البشرية، الرقابة، التوجيه، ولذلك فقد بدأت عملية برمجة هذه المهام ضمن الأنظمة المحوسبة بما يخدم العملية الإدارية ويهدم الحاجز أمام الأفراد للتواصل مع الإدارة ضمن هذا التوجه التقني عمل المبرمجون في العالم باستخدام أحدث التقنيات مع توفير الخدمات الإدارية والفنية ضمن برمجة حاسوبية تكون بديل عن الإدارة البشرية، بحيث تمكن العاملين في قطاع المكتبات من تأدية وظائفهم بشكل أكثر كفاءة وسرعة وفعالية، كما أدى إدخال هذه التقنية على رفع مستوى الخدمات المقدمة للمستفيدين وجمهور المكتبة سواء داخل جدرانها أو الخدمات المقدمة عبر الشبكات والمنافذ الإلكترونية.

هذا وتقدم الإدارة الإلكترونية وجها آخر مغايرًا لوجه الإدارة التقليدية، نظرا لسلاسة أدائها وإيقاعها السريع، وقد أصبحت أداة فاعلة في أيدي الذين بادروا بتطبيق التقنية في مؤسساتهم أو مصالحهم الإدارية وحلما يتطلع إليه الإداريون الذين لم يحظوا بالانتقال إلى الإدارة الإلكترونية أو طبقوها جزئيا في بعض أنشطتهم ، ولم يبلغوا الدرجة الكافية لإطلاق اسم الإدارة

الإلكترونية على تعاملاتهم[1] وتظهر تأثيرات أخرى لاستخدام الإدارة الالكترونية وأهمية كبيرة بشكل شبه يومي، ولصعوبة حصرها، يمكن الإشارة إلى بعضها:

* إشاعة استخدام الأقراص المدمجة (CD–ROM)، المخزن عليها مواد معرفية مختلفة وتوفرها في المكتبات التجارية، كما تستخدم مواد معرفية متاحة بمختلف المكتبات العامة والمدرسية والجامعية، وذلك للاختيار بواسطة الباحثين والمعلمين والمحتاجين لمثل هذه المواد المعرفية.

* يمكن البحث عن عناوين الكتب التي تغطي مجالاً معيناً يطلبه المستفيد وذلك بصورة سريعة من خلال برامج حاسوبية، وإذا لم تكن النتائج مرضية للمستفيد تستطيع الاستعانة بشبكة إنترنت للنفاذ إلى فهارس المكتبة البريطانية، أو مكتبة الكونجرس الأمريكية، ويمكن للمستفيد الحصول على كل هذه المعلومات مطبوعة خلال دقائق معدودة وفي فترة زمنية وجيزة.

* يتم استخدام قواعد بيانات متقدمة تستعين بركائز متخصصة، وذلك لاختزان المعارف المختلفة المتزايدة بشكل كبير في مقالات وكتب وتقارير ونشرات وغيرها، وتقوم بعض المنظمات العلمية بتحديث هذه القواعد بصورة تعاونية مع المؤسسات المشابهة لها، وتصور القوائم المحدثة سنوياً على أقراص مدمجة وتوزيعها بهدف تعميم الفائدة منها.

* بدلاً من إصدار نشرات الإحاطة الجارية شهرياً، تستطيع المكتبات الحديثة إصدار هذه النشرات بشكل يومي من خلال موقعها على شبكة الإنترنت، ودون أن تتكلف جهود الطباعة ونفقات الإرسال البريدي.

* تستطيع المكتبات الحديثة اليوم نشر كشافاتها ومستخلصاتها ونظم استرجاع المعلومات الخاصة بها من خلال موقعها على شبكة الإنترنت، وبالتالي يستطيع المستفيد

[1] سعيدي، سليمة، متطلبات تطبيق الادارة الاكترونية في المكتبات الجامعية لولاية قسنطينة: أطروحة دكتوراه: علم المكتبات: جامعة قسنطينة 2، عبد الحميد مسهري، 2015 ، ص ص 74–82،

الحصول على هذه المعلومات وهو في مكتبه أو في بيته، مما يسهل عليه تحديد الكتاب أو المقال المطلوب وبالتالي طلب تصويره.

* تستطيع المكتبات الحديثة بناء نظم للأرشفة الضوئية تحل محل تقنيات المصغرات الفيلمية، وذلك لحفظ صور المقالات المهمة من الدوريات والتقارير والنشرات، وبذلك يمكن إدخال المقالات الحديثة واسترجاعها بسهولة تامة.

* يمكن للمكتبات الحديثة التعامل مع الكتب الرقمية الإلكترونية، وتستطيع تحقيق الفائدة القصوى من ذلك باستخدام واسترجاع المعلومات للنص الكامل.

* نظراً للارتفاع الشديد في أسعار بعض المطبوعات العلمية، فإن الحل الذي يبدو ممكناً لحل مثل هذا الإشكال يكمن في الاعتماد على النشر الإلكتروني للدوريات والكتب العلمية المتخصصة، بالإضافة إلى اعتماد المكتبات الصغيرة على مقتنيات المكتبات الكبرى من خلال شبكة الإنترنت[1] ومن المعروف بأن المكتبات هي المكان الأمثل لإنشاء وتقديم خدمات شبكات وقواعد المعلومات، على الرغم من أن هناك جهات أخرى تشارك المكتبات في تقديم هذه الخدمة، ولعل ما يهم المستفيدين هو نوع الخدمة المقدمة بصرف النظر عن مكان وجودها، غير أن وجود خدمة شبكات وقواعد المعلومات داخل المكتبة الجامعية وتحت إدارتها وإشرافها يساعد على توثيق الصلة بالطلاب وأعضاء هيئة التدريس، ويجعل المكتبة الجامعية أكثر تجاوباً مع متطلباتهم واحتياجاتهم بفضل التقنيات الحديثة في مجال خزن المعلومات واسترجاعها [2]

وخلاصة ذلك أن من أهم الموضوعات في هذا المجال أن تحرص المكتبة الجامعية على أن تكون محافظة على توافقها مع التكنولوجيا السائدة، وأن تستخدم الاتصالات الإلكترونية بفاعلية، ومساعدة أعضاء هيئة التدريس وطلاب الدراسات العليا والباحثين، بتوفير مختلف

[1] الترتوري، مرجع سابق،ص 283،

[2] فيصل عبد الله (2001)، مرجع سابق، ص20.

مصادر المعلومات وما إلى ذلك. ولا شك أن ذلك يمثل أكبر تحد يمكن للمكتبات الجامعية أن تواجهه، فهل المكتبات الجامعية قادرة فعلاً على مواجهة تلك التحديات؟

المطلب الثالث: الموقع الالكتروني للمكتبة الجامعية وخدماته:

الفرع الأول: مفهوم الموقع الإلكتروني للمكتبة الجامعية:

يعرف موقع الويب عموما على أنه معلومات نسقية تتبع جهة ما لتحقيق أهداف معينة لها، هذه المعلومات يتم وضعها في قالب معين وتحمل على حاسب خادم متصل بالإنترنت وله اسم فريد عليها، وتتاح تلك المعلومات عبر أساليب الإتاحة المختلفة مثل أدوات البحث التي تكشف المواقع بغرض الإتاحة عن طريق البحث، وتسمح مواقع المكتبات الجامعية بتحقيق فكرة المكتبة الافتراضية التي لا تشترط التواجد الفعلي للمستفيد حتى يمكنه الإستفادة من خدماتها ومصادرها، كما لا تشترط أوقات محددة للإستفادة من تلك الخدمات[1] .

مما تقدم يمكن القول بأن مواقع ويب المكتبات الجامعية هي :عبارة عن صفحات على شبكة الانترنت تمثل المكتبات الجامعية تصمم من قبل أشخاص مسؤولين عن تصميم المواقع، تتيح معلومات للمستفيدين بطريقة حديثة بحيث يستفيدون منها في أي وقت بدون جهد وعناء.

الفرع الثاني: خدمات الموقع الإلكتروني للمكتبة الجامعية :

تعمل المكتبات الجامعية على تقديم خدمات المعلومات المتنوعة غير موقعها الإلكتروني، وبالرغم من أن كل خدمات المعلومات ذات أهمية إلا أن هناك بعض الخدمات

[1] قموح، ناجية، عطية بدر الدين، خدمات المعلومات المتاحة عبر مواقع ويب المكتبات الجامعية :دراسة مقارنة بين موقعي مكتبة جامعة الأمير عبد القادر الإسلامية ومكتبة جامعة الجزائر ، :الأمير عبد القادر الإسلامية ومكتبة جامعة الجزائر 1، متاح على العنوان: www.univ-constantine2.dz تاريخ الزيارة: 2024/04/12، على الساعة: 10:00.

التي لابد على المكتبة أن توفرها عبر موقعها، ويمكن صياغة معظم الخدمات في النقاط الآتية:

* **معلومات عن المكتبة وتشمل** :بيانات تعريفية، أهداف المكتبة المستقبلية، مواعيد العمل كيفية الإتصال، الخدمات التي تقدمها، العطلات الرسمية، قائمة الإضافات الحديثة للمكتبة خلال فترة معينة.

* **البريد الإلكتروني** :تمكن هذه الخدمة من تبادل المراسلات بين المكتبة والمستفيد.

* **الإستعلام** :تقدم مجموعة من الإستعلامات كالخدمات المشترك فيها المستفيد، الأوعية المعارة، الأوعية المحجوزة باسم المستفيد، إنذارات التأخير إن وجدت، مبلغ الغرامات.

* **تحديث المستفيد لبياناته** :تسمح للمستفيد بتحديد قائمة الموضوعات محل إهتمامه، تحديث قائمة المواقع المفضلة التي تناسب إهتمامه .

* **الفهرس المتاح على الخط المباشر OPAC:** يسمح بالبحث في فهرس المكتبة سواء بطريقة البحث البسيط، أو المركب، وكذا عرض نتائج البحث بصورة بسيطة أو مفصلة[1]

* **الخدمة المرجعية** :طورت هذه الخدمة مؤخرا من قبل المكتبات، وتدل على منظومة من الخبراء والوسطاء والمصادر التي يتم تقديمها لسد حاجات المستفيدين في البيئة الرقمية على الخط المباشر، وتحدث الخدمة المرجعية الرقمية في حالة تلقي السؤال رقميا والإجابة عنه رقميا.[2]

[1] أمجد، الجوهري، متولي، النقيب، خدمات المعلومات في البيئة الرقمية، القاهرة: دار الجوهرة للنشر والتوزيع، 2014 ، ص48-51.

[2] شارلز، ماكلوير وآخرون، الإحصاءات والقياسات ومعايير الجودة لتقييم الخدمات المرجعية الرقمية على الانترنيت: إرشادات وإجراءات، تر :أمجد عبد الهادي الجوهري، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 2010 ، ص15.

* **خدمات المطالعة** :وذلك بإتاحة المصادر التي تملك المكتبة حق نشرها عن طريق إتاحتها على موقع المكتبة للتصفح مع إمكانية التحميل، إو إتاحة روابط لمصادر المعلومات أخرى كالكتب والدوريات والصحف اليومية.

* **خدمات الإحاطة الجارية والبث الإنتقائي للمعلومات** :وذلك بوضع كل ما هو جديد من مصادر في موقع المكتبة، أو إرسال بريد إلكتروني إلى قوائم بريدية تكون موزعة على التخصصات التي تعنى بها المكتبة، أو إرسال بريد إلكتروني لكل مستفيد بالمصادر التي تخدم مجال اهتمامه، كما قد تشمل الأنشطة الجارية كالمكتبة كالندوات والمحاضرات والملتقيات[1].

* **خدمة الإعارة (الحجز):** حيث تمكن المستفيد من حجز أي وعاء بغرض الإعارة مستقلا، ويكون مدّة الحجز محددة من طرف المكتبة، فإذا نفذت ولم تتم الإعارة الفعلية يلغى الحجز، كما يمكن للمستفيد من خلال هذه الخدمة تجديد ما لديه من مواد معارة مسبقا، كما تسمح أيضا بإشعار المستفيد بانقضاء مدة الإعارة.

* **خدمة الترجمة** :حيث تكمن أهمية الخدمة في بث المعلومات من لغة يجهلها المستفيد إلى لغة أخرى يعرفها، وقد تكون حسب الطلب أو نشر ترجمات كاملة للأولية الفكرية الهامة[2].

كما يمكن للمكتبة تقديم خدمات أخرى عبر موقعها، كخدمات التدريب والمساعدة عن طريق وضع بعض الإرشادات والأفلام التعليمية، والمحاضرات المصورة على موقعها لتدريب المستفيدين على كيفية تنفيذ الخدمات المقدمة في البيئة الرقمية.

[1] نصر الدين، حسن احمد، العوض، أحمد محمد الحسن، خدمات المعلومات في البيئة الرقمية: دراسة حالة مكتبة أكاديمية سوداتل للاتصالات، المؤتمر 21 للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، بيروت، 2010 ، د ص.

[2] الدباس، ريا أحمد، خدمات المعلومات في المكتبات التقليدية والالكترونية، ط1 ،عمان: دار البداية، 2012 ،ص306 .

* **خدمات البحث في قواعد البيانات** :بإتاحة ما تملكه أو تشترك فيه المكتبة من قواعد بيانات، وعادة ما يتم تخصيص اسم مستخدم وكلمة مرور لكل مستفيد يريد هذه الخدمة[1].

المبحث الثالث: التعريف بمكان الدراسة (مكتبة الجامعة المركزية الشيخ العربي التبسي)

1- التعريف بمكان الدراسة :

تعتبر المكتبة المركزية هيكلا هاما من هياكل الجامعة، كما تعد المحور الرئيسي لعجلة البحث العلمي، تم تدشينها رسميا خلال السنة الجامعية 2009/2010، متربعة على مساحة قدرها 3100 م^2 بالجهة الغربية للجامعة، تحتل المكتبة موقعا هاما، إذ أنها تقع في الجهة اليمنى من المدخل الرئيسي للكلية وتقدر يعتها ب 632 مقعد بيداغوجي.

تحتوي على ثلاثة طوابق :

1- طابق أرضي به شباك الاستقبال، إدارة المكتبة المخزن، قاعة الاجتماعات، قاعة إعارة خارجية.

2- طابق أول به قاعة الدوريات والرسائل الجامعية (ماجستير ودكتوراه، قاعة للمطالعة الحرة (داخلية)، قاعة أساتذة، بالإضافة إلى بهو يستغل للراحة والإعلانات.

3- طابق ثان استغل لمكتبة كلية العلوم والتكنولوجيا وأرشيف الجامعة بصفة مؤقتة.

أما عن التطور التاريخي لها فقد كانت عبارة عن مكتبات معاهد وطنية متخصصة من 1985 إلى غاية 1992 عندما ارتقت إلى صف مركز جامعي، كانت كل التخصصات الموجودة في مكتبة واحدة، وهي المكتبة المركزية، وعندما ارتقى المركز إلى جامعة سنة 2009 كان لزاما وجود مبنى جديد به كل المواصفات للمكتبة المركزية الحديثة[2] .

[1] قموح، ناجية، عطية، بدر الدين، المرجع السابق، ص 05،

[2] دليل المكتبة المركزية لجامعة العربي التبسي- تبسة، مصلحة التوجيه بالمكتبة، 2019.

* **تجهيزات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالمكتبة المركزية:** تحتوي المكتبة الجامعية المركزية على بعض التجهيزات التقنية التي تساعد في العمل الإداري والمكتبي نذكر: جهاز سكانير، 21 حاسوب، 07 طابعات، 02 حجم كبير، 04 حجم صغير جديدة وطابعات أخرى قديمة، جهاز تلفون فاكس.

* **الرصيد الوثائقي للمكتبة** : إذ تتوفر على رصيد وثائقي يبلغ عدده 281821 نسخة موزعة على 6 كليات ومعهدين وطنيين. بما فيها المكتبة المركزية. هذه الأخيرة يشرف عليها مجموعة من المكتبيين المتخصصين مقسمين على أربعة مصالح يرأسهم مدير برتبة محافظ رئيسي للمكتبات. تشمل المكتبة المركزية على أربع مصالح تضطلع بالمهام المحددة في القسم الثالث من المادة 21 من قرار الوزاري المشترك المؤرخ في 8 رجب عام 1425 الموافق 24 أوت سنة 2004. و هي على النحو التالي :

* **مصالح المكتبة المركزية:** يكمن نشاط المكتبة المركزية في الاقتناء، المعالجة، الاشتراك في قواعد البيانات، الإعارة، تدريب المستخدمين. كل هذه الإجراءات موزعة عبر المصالح التالية :

الإدارة :

أ – مدير المكتبة المركزية يعمل على:

– التنسيق بين مختلف أقسام المكتبة.

– توفير العلاقة بين مكتبات الكليات والمعاهد اقتناء الكتب و الوثائق الجامعية.

– توفير العلاقات الخارجية مع مختلف الموردين.

– تنظيم المعارض.

– الصيانة الوثائقية للمكتبة المركزية و كذا التحديث المستمر لقوائم الجرد.

- إدارة جميع شكاوى المستخدمين.

- تسير عملية العمل التقني و الحرص على فرض النظام .

ب- مصلحة الاقتناء :

- مسؤول عن السلسلة الوثائقية.

- جمع احتياجات المكتبة وفق برامج التدريس في الجامعة.

- تحليل الطلبات لتحضير الطلبية.

- معاينة و استقبال الطلبية بوصل الاستلام ، ثم تسجيلها في السجل.و يتم اقتناء الوثائق عن طريق :

- فهارس الناشرين.

- معرض الكتاب

- القائمة المقترحة من طرف الأساتذة والباحثين.

- القوائم المقترحة من طرف الممولين.

- التبرعات.

ج- مصلحة البحث البيبميوغرافي الآلي:

يساعد الأساتذة و الطلبة في عملية البحث البيبميوغرافي حيث يؤدي المهام التالية :

- إدارة موقع المكتبة الإلكتروني.

- إدارة حسابات نظام – SNDL .

- تدريب المستخدمين على كيفية استعمال فهرس المكتبة الالكتروني SYNGEB .

د - مصلحة الاستقبال و التوجيه :

توفر خدماتها حسب فئات الباحثين :

1- الأساتذة وطلبة ما بعد التدرج :

- البحث البيبليوغرافي.
- الحصول على المراجع (الكتب الأطروحات الدوريات و المجلات).
- الإعارة الداخلية و الخارجية.
- التسجيل في المكتبة المركزية (شروط التسجيل).

2- الطلبة :

- البحث البيبليوغرافي .
- الحصول على المراجع (الكتب الأطروحات ، المجلات، المقالات، الدوريات).
- الإعارة الداخلية

3-المستخدمين الخارجيين: أساتذة، طلبة ما بعد التدرج و طلاب سنوات التخرج بعد الحصول على رخصة موقعة من طرف مؤسستهم الأصلية من أجل التسجيل بالمكتبة المركزية.

- البحث البيبليوغرافي .
- التواصل الفوري بالوثائق

- إمكانية الحصول على قواعد البيانات (قاعة المراجع في الدور الثاني).

*** خدمات أخرى : يقوم عمال الإعارة بـ :**

- البحث في وثيقة طلب المراجع .

- الحرص على إرجاع المراجع ووضعها في رفوف التخزين

- الحرص على الحفاظ على مقتنيات المكتبة و كذا تجديد قوائم الجرد.

- التوقيع على استمارة براءة الذمة بالنسبة لـ :

1- للأساتذة كل نهاية سنة جامعية .

2- لطلبة الماجستير و الدكتوراه بعد إيداع نسخة من الأطروحة بشكل ورقي و رقمي (بصيغة PDF في قرص مضغوط).

3- لطلبة التخرج: (الماستر2) إيداع نسخة من الأطروحة بشكل رقمي بصيغة PDF في قرص مضغوط .

هـ - مصلحة المعالجة :

- يتم استعمال برمجيات (SYNGEB) في :

- المعالجة الفنية للمقتنيات (للكتب)
- إعداد الببليوغرافيات الانتقائية و المتخصصة.
- إعداد النشرات التحليلية
- الفهارس
- الإحصائيات

*** الهيكل التنظيمي :**

الشكل (06): الهيكل التنظيمي للمكتبة المركزية لجامعة العربي التبسي – تبسة–



الجدول (01): عمال المكتبة الجامعية المركزية بجامعة تبسة:

العمال	العدد
المدير (محافظ مكتبات رئيسي)	**01**
ملحق بالمكتبات الجامعية	**05**
مساعد بالمكتبات الجامعية	**02**
عون تقني بالمكتبات الجامعية	**07**
عون إدارة	**01**
إعلام ألي	**01**
عقود ما قبل التشغيل	**01**
امن ووقاية	**02**

2- النظام الداخلي للمكتبة:

الفقرة الأولى: توقيت عمل المكتبة.

المادة 01:

- قاعات المطالعة بالمكتبة مفتوحة كل أيام الأسبوع، عدا يوم الجمعة والعطل المدفوعة الأجر.
- دخول المكتبة يكون 15 دقيقة بعد الفتح و تغلق 15 دقيقة قبل الوقت الرسمي لنهاية العمل.
- التوقيت من الساعة 08:00 صباحا إلى غاية 17:00 مساءا.
- مكتبات الكليات والمعاهد كل أيام الأسبوع عدا الجمعة والسبت

من الساعة 08:00 صباحا إلى غاية 12:00

من الساعة 13:00 زوالا إلى غاية 16:30 مساءا

يمكن إدخال تعديلات على هذه الأوقات حسب ظروف المكتبة.

الفقرة الثانية: شروط الدخول للمكتبة وملحقاتها

المادة 02: الدخول إلى المكتبة وقاعات المطالعة مخصص:

- للأساتذة والطلبة المسجلين على مستوى المكتبة.
- العمال والموظفين بجامعة العربي التبسي تبسة.
- الرواد والزوار من خارج الجامعة المرخص لهم من محافظ المكتبة.

المادة 03: بطاقة القارئ

- تسلم بطاقة القارئ في بداية كل سنة جامعية لرواد المكتبات (هذه البطاقة تحمل طابعا شخصيا محضا).
- الدخول للمكتبة يكون بعد التسجيل.
- إظهار بطاقة القارئ إجباري عند الدخول.
- كل مستفيد مسؤول عن استعمال بطاقة القارئ الخاصة به، وأي تجاوز أو سوء استخدام يتحمل كل المسؤولية و يعرض صاحبها لعقوبات .
- في حال ضياع البطاقة يقدم تصريح بالضياع في أقرب وقت لإتخاذ الإجراءات اللازمة في مثل هاته الحالات.
- تقديم تصاريح بالموافقة للرواد من خارج الجامعة من طرف إدارة المكتبة، مرفوقين ببطاقة التعريف الوطنية و كذا ترخيص بالإطلاع على المراجع من الإدارة المرسلة.

الفقرة الثالثة: الإعارة الخارجية

المادة 04: الإستفادة من خدمة الإعارة الخارجية

- **طلبة التدرج:** لديهم الحق في (02)كتابين لمدة 10 يوما (حسب توفر النسخ).

- **طلبة ما بعد التدرج:** لديهم الحق في(03) كتب لمدة 15 يوما (حسب توفر النسخ).
- **أساتذة:** لديهم الحق في (05) كتب لمدة 21 يوما (حسب توفر النسخ).
- **رواد خارجيين:** لديهم الحق في الإعارة الداخلية فقط وإمكانية النسخ والتصوير بعد الحصول على موافقة من إدارة المكتبة.

المادة 05: تجديد حجز الكتب المعارة

- بإمكان الطالب تجديد حجز الكتاب، مرة واحدة ولا تتكرر هذه العملية إلا بوجود نسخ كثيرة من العنوان المعار.

المادة 06: التأخر في الإرجاع

- يتعرض أي طالب يتأخر في إرجاع المراجع في الوقت المحدد إلى عقوبات تصل لحد إقصائه من الإعارة نهائيا.

المادة 07: سرقة الكتاب أو ضياعه

- في حالة ضياع أو سرقة المرجع للطالب، يلزم بتعويض نسخة من نفس العنوان أو (05) خمس نسخ من عنوان في نفس الإختصاص والقيمة.
- تقديم تصريح بالضياع ممضى ومختوم من هيئة رسمية (رئيس القسم أو البلدية)
- منعه من خدمة الإعارة والدخول إلى قاعات المطالعة، إلى حين تسوية وضعيته مع الإدارة.
- عدم الحصول على التبرئة إلى غاية تسوية وضعيته.

المادة 08: المراجع المستثناة من الإعارة الخارجية

- مراجع ذات النسخة الوحيدة.
- المعاجم، الموسوعات، دوائر المعارف، الأدلة والقواميس.

- المؤلفات الثمينة والتراثية، المخطوطات والخرائط.
- الأطروحات والدوريات.
- أخر رقم لكل مجلة.

المادة 09: الإعارة الصيفية

بإمكان الأساتذة المسجلين و كذا طلبة ما بعد التدرج الإستفادة من المراجع طيلة العطلة الصيفية وذلك بملئ استمارة الإعارة الصيفية بالعناوين المطلوبة.

الفقرة الرابعة: الإعارة الداخلية

المادة 10: تتيح المكتبة خدمة الإعارة الداخلية للوثائق و الكتب المتوفرة بقسم المراجع و الدوريات:

- الرسائل الجامعية.
- المجلات العلمية.
- المعاجم و الموسوعات.
- الكتب المرجعية و البيبليوغرافيات.
- الكتب المستخدمة بكثرة وذات النسخة الواحدة.
- المكتبة الالكترونية
- خدمة الانترنيت
- خدمة النسخ.

الفقرة الخامسة: شهادة التبرئة

المادة 11: و كضمان لإرجاع المواد المعارة وإخلاء الذمة تمنح شهادة التبرئة كالتالي:

- للأساتذة نهاية كل سنة جامعية.

- لطلبة ما بعد التدرج (الماجستير والدكتوراه) على مستوى المكتبة الجامعية المركزية، بعد إيداع (02)نسخ مصححة من الأطروحة بشكل ورقي ورقمي (بصيغة PDF في قرص مضغوط).
- لطلبة التدرج (ثالثة ليسانس وثانية ماستر) على مستوى مكتبة الكلية التابعين لها بعد إيداع (02) نسخ مصححة من الأطروحة بشكل ورقي ورقمي (بصيغة PDF في قرص مضغوط).

الفقرة السادسة : أحكام تنظيمية تسييرية للمكتبة

المادة 12: يمنع منعا باتا مايلي:

- الدخول إلى مخازن المكتبة و أخذ مؤلفات من على الرفوف.
- التجول في القاعات ومصالح المكتبة بدون سبب.
- إتلاف المراجع المعارة أو الكتابة بداخلها.
- التعدي المادي أو المعنوي أو تهديد موظفي المكتبة.
- تحويل و تحريك الكراسي والطاولات من أماكنها.
- الوقوف داخل القاعة سواء كانت الأماكن متوفرة أم لا.
- التجمهر بقاعات المطالعة والبهو.
- الأكل و الشرب والتدخين داخل بناية المكتبة.
- استعمال الهاتف النقال والمذياع، و جميع الأجهزة الذكية للمكالمات داخل قاعات المطالعة والبهو.
- كل تصرف يخل بالآداب العامة للجامعة.

المادة 13: كل إخلال بنظام سير المكتبة سيترتب عنه مايلي:

- تنبيه.
- طلب مغادرة المكان.

- منع من الدخول لمدة محدودة بقرار من مسؤول المكتبة.
- الطرد النهائي من مكتبة الجامعة.
- الإحالة على المجلس التأديبي للجامعة.

المادة 14: إلتزامات رواد المكتبة

- تجنب كل التصرفات التي من شأنها الإخلال بالسير الحسن للمكتبة.
- احترام موظفي ومستخدمي المكتبة.
- المحافظة على الرصيد الوثائقي للمكتبة و إخطار مصالحها بكل ما يلاحظ على الوثيقة من عيوب .
- المحافظة على وسائل و تجهيزات المكتبة.
- عدم استعمال بطاقات الغير.
- التزام الهدوء داخل المكتبة بمختلف مصالحها .

المادة 15: التزامات موظفي المكتبة

- عمال المكتبة مطالبون كل حسب مجال اختصاصه بتطبيق واحترام النظام الداخلي.

الفقرة السابعة:

أحكام نهائية

المادة 16: يتم وضع في متناول الرواد سجل الاقتراحات والشكاوي على مستوى كل مكتبة.

المادة 17: إلزامية إدارة كل مكتبة توفير مطويات للرواد للتعريف بالنظام الداخلي للمكتبة.

المادة 18: وضع نسخة من النظام الداخلي دائمة للاطلاع على لوحة الإعلانات و كذا الموقع الالكتروني للمكتبة.

المادة 19: ليكن في علم الرواد أن كل مخالفة منهم للتشريع المتعلق بالملكية الفكرية والأدبية لا تلزم سوى مسؤوليتهم.

المادة 20: كل تعديل يتم على هذا النظام الداخلي يجب اقتراحه و إثرائه بالمجلس العلمي للجامعة.

المادة 21: يسهر مسؤول المكتبة المركزية ومساعدوه، في حالة غيابه على حسن تنفيذ محتوى هذا النظام الداخلي.

المادة 22: على كل رواد المكتبة تطبيق النظام الداخلي للمكتبة واحترامه بعد الاطلاع عليه بعناية.

خلاصة الفصل:

وفي الأخير يمكن القول ان المكتبة الجامعية لها دور جوهري ووظيفة أساسية هي خدمة المجتمع والبحث العلمي، وكل فئات المجتمع الأكاديمي من باحثين وطلبة وأساتذة. كما أن دخول البيئة الالكترونية أضفى طابعا فعالا في تقديم مختلف الخدمات وبالتالي يكملان بعضهما البعض، وقد حاولنا من خلال هذا الفصل أن نربط موضوع الإدارة الالكترونية بالمكتبات الجامعية وبيان دورها الفعال في تطوير خدمات المكتبات العمومية.

خـــاتمـــة



خاتمة:

تلعب المكتبات الجامعية دورا كبيرا في تطوير البحث العلمي في ظل البيئة الإلكترونية رغم التطورات الحاصلة فيها، من خلال ما توفره من مصادر معلومات و كذلك من خلال ما يقدمه المكتبي، و هذا ما توصلنا إليه في هذه الدراسة، و التي وجهت إلى المكتبيين لجامعة الشيخ العربي التبسي، حيث حاولنا من خلالها التعرف على دور الإدارة الاكترونية في المكتبات الجامعية الجزائرية

و تعمل الإدارة بجد لتكون على نفس الصفحة مع التقدم العلمي والتكنولوجي الذي يتم تحقيقه من خلال الابتكارات البشرية. في الوقت نفسه، تجبر التطورات الحديثة في الحياة الإدارية على القانونيين على استكشاف الأفكار التي لم تكن معروفة سابقاً ودراستها بطريقة قانونية تتوافق مع الطبيعة الديناميكية لقواعد القانون الإداري، والتي تسمح بإلغاء وتعديل هذه القواعد بعد فترة قصيرة من تاريخ صدورها وفقاً لما تتطلبه المصلحة العامة. أحد أبرز المصطلحات التي أصبحت شائعة الاستخدام مؤخراً في مجال الدراسات القانونية الإدارية هو الحكومة الإلكترونية، والتي تشير إلى مجموعة الأنشطة الحكومية التي تعتمد على الإنترنت والاتصالات الإلكترونية عبر جميع طبقات ومستويات الحكومة لتقديم جميع الخدمات والمعاملات للأفراد والحصول على المعلومات في جميع المجالات بسهولة ويسر. الإدارة الإلكترونية تعتمد على استخدام الوسائل الإلكترونية في تنفيذ جميع أو معظم أعمال ومعاملات المنظمة، مثل استخدام البريد الإلكتروني والتحويلات الإلكترونية للأموال والتبادل الإلكتروني للمستندات، والفاكس والنشرات الإلكترونية وغيرها من الوسائل الإلكترونية

وبما أن المكتبات الجامعية تعتبر الركيزة الأساسية لمختلف مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، ويعود سبب ذلك إلى أن هذه المكتبات، تقدم خدماتها لفئة الجامعيين وهم الباحثون والدارسون، وهاتان الفئتان تمثلان خلاصة المجتمع، كما تعد المكتبات الجامعية من المؤسسات العلمية التي تسعى إلى تقديم خدمات المعلومات ومصادرها إلى المجتمع الذي تقوم

خاتمـــــــــــــــة

على خدمته، وبظهور التقنيات الإلكترونية بما فيها أجهزة الحاسوب ومكوناتها وشبكات المعلومات والاتصالات أصبح لزاما على المكتبات الجامعية إعادة النظر في أساليبها وإجراءاتها وسياساتها وأنظمتها بالدرجة التي تجعلها تستجيب وتتفاعل إيجابيا مع التغيرات التكنولوجية التي لا يمكن بأي حال من الأحوال تجاهلها أو التغاضي عنها . فقد غزت تكنولوجيا المعلومات والاتصال مختلف جوانب العمل في المكتبات الجامعية، ونتيجة لهذا التغير فقد انتقل أسلوب العمل في هذه الأخيرة من الأسلوب التقليدي الذي يعتمد على المعاملات الورقية والإجراءات الروتينية إلى الأسلوب الإلكتروني الذي يعد من ضروريات المكتبات العصرية والذي بدونه لا تستطيع هذه الأخيرة ضمان الاستخدام الأفضل لمواردها والارتقاء بمستوى أدائها، من هذا المنطلق جاءت هذه الورقة البحثية بغرض الإلمام بجميع الجوانب المتعلقة بموضوع تطبيق الإدارة الإلكترونية في المكتبات الجامعية، وذلك نظرا للدور الذي تؤديه هذه الأخيرة في مجالات التعليم الجامعي والبحث العلمي.

ومن خلال ما لاحظناه – إذ تعتبر الملاحظة من الوسائل المنهجية التي اعتمدنا عليها في جمع المادة العلمية والحقائق من مكان إجراء الدارسة، ذلك أن الملاحظة هي"عبارة عن عملية مراقبة أو مشاهدة لسلوك الظواهر والمشكلات والأحداث ومكوناتها المادية والبيئية ومتابعة سيرها و اتجاهاتها وعلاقتها بأسلوب عملي منظم ومخطط وهادف بقصد التفسير وتحديد العلاقة بين المتغيرات والتنبؤ بسلوك الظاهرة و توجيهها لخدمة أغراض الإنسان وتلبية احتياجاته[1]– أثناء قيامنا بهذه الدراسة توصلنا إلى مجموعة ن الملاحظات تمثلت في جموعة من النتائج أهمها في:

1– اعتماد المكتبة على التكنولوجيات الحديثة التي تفتح المجال نحو تطبيق الإدارة الإلكترونية في المكتبة، وهذا ما يعكس حرصها على تحسين سير العمل وتوفير الجهد والوقت.

[1] محمد عبيدات، وآخرون، منهجية البحث العلمي، القواعد والمراحل والتطبيقات، ط 1 ، دار وائل للنشر، الجامعة الأردنية، الأردن،2008،ص88، ،

2- أن استخدام الإدارة الإلكترونية يؤدي إلى التغلب على العديد من المشاكل التي تعيق مسيرة العمل داخل المكتبة مثل: (الوقت، حواجز المكان والزمان)

3- رغبة العاملين بالمكتبة في التحول نحو العمل في البيئة الإلكترونية، وذلك لتنمية القدرات وزيادة الكفاءة والفعالية سواء للفرد أو بالنسبة للإدارة.

4- أن الإدارة الإلكترونية تقلل من وظائف العمل التي كانت تمارس في الإدارة التقليدية.

5- أن المكتبة تعمل على استخدام الحاسب الآلي في تقديم الخدمات وتحقيق الربط الإلكتروني بين جميع المصالح.

6- اعتماد المكتبة على شبكة الأنترنت لتطوير أساليب العمل مما يساهم في زيادة فعالية الأداء الوظيفي للعاملين في المكتبة المركزية لجامعة الشيخ العربي التبسي.

7- أن إدارة المكتبة تدعم استخدام واستغلال تقنيات حديثة وتقنيات متطورة.

8- رغبة العاملين في توفير جميع المتطلبات اللازمة التي يقوم عليها التحول نحو تطبيق الإدارة الإلكترونية.

09- غياب التخطيط الاستراتيجي للتوجه نحو الإدارة الإلكترونية يؤدي إلى عدم التطبيق الفعلي للإدارة الإلكترونية في المكتبة.

10- معظم القوانين التشريعية لا تتناول الإدارة الالكترونية في المكتبات الجاعية بصفة خاصة وإنما تتكلم عن الإدارة الالكترونية عموما وفي مجالات عدة خاصة التجارية والاقتصادية.

11- إن العوائق المانعة لتجسيد فعلي للإدارة الإلكترونية في الجزائر متفرعة، متعددة ومختلفة الأسباب، وليس هنالك حاليا إرادة فعلية، لاسيما الإرادة السياسية، لتخطّيها على المستوى التطبيقي، خصوصا على نطاق التشريع، إذ أن القواعد القانونية في الجزائر لا تُؤطر بدقة التعاملات الإلكترونية، لاسيما الإدارية منها.

12- المشرع الجزائري انطلق نحو تطبيق الإدارة الالكترونية في مختلف القطاعات المتعلقة بالخدمة العمومية كالإدارة المحلية، البريد، الضمان الاجتماعي، الضرائب، ...

13- وجود نقص تشريعي في بعض المجالات الأساسية كالقانون الأساسي للوظيفة العمومية، مصالح المناجم، الصحة العمومية، التعاقد الالكتروني في مجال الصفقات العمومية.

14- المشرع الجزائري يؤكد على المسؤولية المدنية للدولة والولاية و البلدية و المؤسسات ذات الصبغة الإدارية في قانون الإجراءات المدنية و الإدارية 08 – 09 المؤرخ 18 صفر 1429 الموافق 25 فبراير 2008, الجزائر.

على الرغم من الدور الأساسي الذي تلعبه الإدارة الإلكتروني في تفعيل الخدمات على مستوى المكتبات الجامعية إلا أن هناك عدة تحديات تواجهها وتعيق تطبيقها ومن أهم هذه التحديات نجد :

– كثرة الاعتماد على الأساليب التقليدية حيث لازالت الكثير من المصالح والمكاتب داخل الأجهزة الإدارية للمكتبة المركزية تمارس الإجراءات التقليدية السابقة دون إدخال للوسائل والأدوات التكنولوجية الحديثة ، ويعود ذلك إلى عدم وجود خطة مدروسة لتطبيق أساليب الإدارة الإلكترونية على مستوى الجامعات عموما والمكتبات خصوصا، ضعف النفقات المالية المخصصة لتوفير متطلبات تطبيق الإدارة الالكترونية، بالإضافة إلى غياب التشريعات والقوانين التي تدعم مشروع تطبيق الإدارة للمكتبة ، مما يؤدي إلى عدم الاستفادة من مزاياها لتحسين وتطوير أداء العاملين بالمكتبة.

مصادر و مراجع



أولا: المصادر

الدساتير: لا يوجد

القوانين:

- قانون رقم 98-11 مؤرخ 29 ربيع الثاني 1419 الموافق 22 غشت سنة 1998، يتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002 والذي تم تعديله واستكماله بالقانون رقم 05-05 الصادرو بتاريخ 16 صفر 1429 الموافق 23 فبراير 2008, الجزائر ، ج ر عدد 62 مؤرخة في 1998/08/24.

- قانون رقم 2000-03 ، المؤرخ في جمادى الأولى عام 1421 الموافق 05 غشت سنة 2000 قانون و أمر يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية: ج ر ر عدد 48.

- قانون رقم 05-10 المؤرخ في 13 جمادى الأولى عام 1426 الموافق 20 يونيو 2005 المعدل والمتمم للأمر رقم 75-58 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون المدني.ج ر رقم: رقم 2005/44.

- القانون رقم 05-10 المؤرخ في 20 يونيو سنة 2005 والقانون رقم 07-05 المؤرخ في 13 مايو سنة 2007.تعدل وتتمم المادة 327 من الأمر رقم 75 - 58 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975، يتضمن القانون المدني (الجريدة الرسمية عدد 78 لسنة 1975).

- قانون رقم 04-15، ممضي في 10 نوفمبر 2004، الجريدة الرسمية عدد 71، المؤرخة في 10 نوفمبر 2004، يعدل ويتمم الأمر رقم 66-156، المؤرخ في 18 صفر عام 1386، الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات.

- القانون رقم 06- 23 المؤرخ في 2006/12/20، المعدل والمتمم للأمر رقم 66-156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات، ج ر ، العدد 84، الصادر في 2006/12/24.

- القانون رقم 04-14، المؤرخ في 2004/11/10، المعدل والمتمم للأمر رقم 66-155 المؤرخ في 1966/06/08، المتضمن قانون الاجراءات الجزائية ، ج ر ، العدد 77، الصادر في 2004/11/10.

- القانون رقم 09-04، المؤرخ في 2009/08/05، المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحتها، ج ر ، العدد 47، الصادر في 2009/08/16.

المراسيم:

- المرسوم الرئاسي رقم 15- 261، المؤرخ في 2015/10/08، المحدد لتشكيلة وتنظيمها و كيفيات سير الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحتها، ج ر ، العدد 53، والصادر في 2015/10/08.

- المرسوم الرئاسي رقم 19- 172، المؤرخ في 2019/06/06، المحدد لتشكيلة الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحتها وتنظيمها كيفيات سيرها ، ج ر ، العدد 53، والصادر في 2015/10/08.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، مرسوم تنفيذي رقم 98-275 المؤرخ في 1998/8/25 م، المتعلق بضبط شروط وكيفيات إقامة خدمات الانترنت واستغلالها، الجريدة الرسمية، العدد 36 ، 26 أوت 1998م.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية المرسوم التنفيذي رقم2000 - 307 المؤرخ في 14 أكتوبر 2000 م، الجريدة الرسمية، العدد 60 ، 15 أكتوبر 2000 م.

الأوامر

- الأمر رقم 03 - 11 المؤرخ في 26 أوت 2003 م المتعلق بالنقد والقرض، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، المؤرخة ، في 27 أوت 2003 م، العدد 53

القرارات

- قرار رقم 1260 مؤرخ في 20 ديسمبر 2015، يحدد قائمة الوثائق المطلوبة لملف الحصول على معادلة الشهادات والرتب الجامعية الأجنبية وكيفيات إيداعها (النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي سنة 2015 ، الثلاثي الثاني)،

- قرار رقم 834 مؤرخ في 27 جويلية 2017 يتضمن تاهيل مؤسسات التعليم العالي لضمان التكوين لنيل شهادة الدكتوراه و يحدد عدد المناصب المفتوحة بعنوان السنة الجامعية 2017-2018

- القرار الوزاريّ المشترك المؤرّخ في8 رجب عام 1425 الموافق 24 غشت سنة 2004 الذي يحدّد التنظيم الإداري لمديرية الجامعة والكلية والمعهد وملحقة الجامعة ومصالحها المشتركة، لجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة /العدد 56، 11 شوال، 1430هـ/30 2009/09.

ثانيا: المراجع

الكتب

- ✓إبراهيم دسوقي البنداوي ، البث الانتقائي للمعلومات : مكونات وخدمات، الاسكندرية : دار الثقافة العلمية ، 2004 ، ص32
- ✓إبراهيم، السعيد مبروك، إدارة المكتبات الجامعية في ضوء إتجاهات الإدارة المعاصرة: الجودة الشاملة، الهندرة، إدارة المعرفة، الإدارة الإلكترونية، المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2012.

✓أمجد، الجوهري، متولي، النقيب، خدمات المعلومات في البيئة الرقمية، القاهرة: دار الجوهرة للنشر والتوزيع، 2014.

✓آمنة زعيطي وراضية برناوي، مكافحة الجرائم الالكترونية في ضوء قانون العقوبات الجزائري: دراسة مقارنة، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، المجلد 07، جامعة مستغانم، 2019.

✓أمينة بن عميور، إلهام بولحلايس، القطب الجزائي الوطني لمكافحة الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والإتصال: مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، المجلد 07، العدد 01، جامعة قسنطينة، 2022.

✓بسام عبد العزيز الحمادي، وليد بن سليمان الحمضي، الحكومة الإلكترونية: الواقع والمعوقات وسبل التطبيق بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، الرياض: معهد الإدارة العامة، 2003.

✓بومعرافي بهجة مكي ، المكتبة الرقمية ، ضرورة العصر الاتجاهات الحديثة في المكتبات و المعلومات ، مج 11، ع20 ، يوليو2003.

✓الترتوري، محمد عوض وجويحان، أغادير عرفات، إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي والمكتبات ومراكز المعلومات، دار المسيرة، 2006، عمّان.

✓جمال توفيق العريخي ، أنواع المكتبات الحديثة، عمان : الأكاديميون والرمال للنشر والتوزيع، 2014 .

✓جمال يوسف بدير ، اتجاهات حديثة في ادارة المعرفة و المعلومات ، ط1 ، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر و التوزيع ، عمان ، 2012.

✓جمال يوسف، طه، إدارة المكتبات و مصادرا لمعلومات المتخصصة ، عمان، دار حامد،2008.

- ✓حامد الشامي دياب، إدارة المكتبات الجامعية أسسها النظرية وتطبيقاتها العلمية، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر، 1994.
- ✓حامد فداء محمود، الإدارة الالكترونية ، عمان ، دار البداية، 2011.
- ✓حامد فداء، الإدارة الالكترونية، الأسس النظرية و التطبيقية، دار ومكتبة الكندي للنشر و التوزيع، ط1، 2015.
- ✓حسين محمد حسين، الإدارة الإلكترونية المفاهيم، الخصائص، المتطلبات، عمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط1، 2011 .
- ✓خليل محمد حسن الشماع، **مبادئ الإدارة**، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط3، 2002.
- ✓خيري مصطفى كتانة، مدخل إلى إدارة الأعمال (النظريات، العمليات الإدارية)، منهج تحليلي، عمان: دار جرير، ط1، 2007.
- ✓الدباس، ريا أحمد، خدمات المعلومات في المكتبات التقليدية والالكترونية، ط1 ،عمان: دار البداية، 2012 .
- ✓ربحي مصطفى عليان ، مبادئ علم المكتبات والمعلومات، الأردن : دار صفاء، 2010 .
- ✓ربحي مصطفى عليان، البيئة الالكترونية ،E-ENVIRONEMENT ،جامعة البلقاء التطبيقية ، دار صفاء، للطباعة والنشر، الاردن، ط02، 2015.
- ✓ريان احمد الدباس ، مرجع في علم المكتبات و المعلومات،ط1، 2005.
- ✓السالمي والسليطى، علاء عبد الرزاق السالمي والسليطي، الإدارة الالكترونية ، دار وائل للنشر، الأردن . 2008 م .
- ✓سعد غالب ياسين النوايسية ، الإدارة الالكترونية ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، عمان، 2017.
- ✓سعود بن عبد الله الخزيمي ، خدمات الحديثة ، الرياض : مكتبة ملك فهد الوطنية، ط2 ، 2002.

- ✓سليم الحسنية، نظم المعلومات الإدارية، عمان، دار الوراق، ط3 ، 2006.
- ✓شارلز، ماكلوير وآخرون، الإحصاءات والقياسات ومعايير الجودة لتقييم الخدمات المرجعية الرقمية على الانترنيت: إرشادات وإجراءات، تر :أمجد عبد الهادي الجوهري، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 2010.
- ✓الشربجي، تكنولوجيا المعلومات والمكتبة، (محرر في): المكتبات ومراكز المعلومات في الأردن: الواقع والتحديات، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمّان، 2000.
- ✓عامر إبراهيم قنديلجي، الحكومة الإلكترونية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ط1 ، 2015.
- ✓عامر طارق عبد الرؤوف ، الإدارة الالكترونية ، نموذج معاصرة ، القاهرة ، دار السحاب للنشر و التوزيع،2007.
- ✓علاء عبد الرزاق السالمي، الإدارة الالكترونية دار وائل للنشر، عمان – الأردن– 2008.
- ✓عمر أحمد أبو هاشم الشريف، أسامة محمد عبد العليم، هشام محمد بيومي، الإدارة الإلكترونية مدخل إلى الإدارة التعليمية الحديثة، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013 .
- ✓عمر شابسيغ، أميمة الدكاك، نوار العوا، هاشم ورقوزق ، معجم مصطلحات الهندسة الكهربائية والإلكترونية والاتصالات (بالعربية والإنجليزية)، دمشق: مجمع اللغة العربية بدمشق،2016 .
- ✓غالب عوض النوايسة، خدمات المستفيدين من المكتبات ومراكز المعلومات عمان :دار الصفاء، 2002 .
- ✓فريد كورتل، آسيا تيش سليمان، الإدارة الإلكترونية، ط01، زمزم ناشرون وموزعون، الجزائر، 2015 .
- ✓لنجار، فايز جمعة، أساليب البحث العلمي: منظور تطبيقي، 2008، عمان.

✓ياسين سعد غالب، الادارة الالكترونية وآفاق تطبيقها، الرياض،معهد الادارة العامة، مركز البحوث،2005 .

✓**المجلات و المقالات:**

✓سحر قدوري، الإدارة الإلكترونية وإمكانياتها في تحقيق الجودة الشاملة، مجلة المنصور، العدد14/ الخاص، الجزء الأول، الجامعة المستنصرية ،2016.

✓سمير عماري ،الادارة الالكترونية ،آلية التحول الالكتروني في مؤسسات التعليم العالي في ظل البيئة الرقمية ، مج اقتصاديات الاعمال و التجارة ، ع 06، ديسمبر 2018.

✓عابد عبد الكريم غريسي، شريف محمد ، دور الإدارة الالكترونية في ترشيد وتحسين الخدمة العمومية، المجلة الجزائرية للمالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، العدد الثالث، ديسمبر 2013.

✓عبد الرحيم محمد عبد الرحيم،(2011) ، دراسة تطبيقية على مكتبات جامعة سوهاج ، مجلة بحوثي في علم المكتبات و المعلومات ، جامعة القاهرة ، كلية الآداب ، العدد 07 ، سبتمبر.

✓الغامدي، فالح، (1996)، شبكة الخليج من منظور أعضاء هيئة التدريس في جامعة الملك فيصل، مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، عدد (1)، مجلد (3)، الرياض.

✓متولي، محمود النقيب، إدارة النظم الالكترونية المتكاملة للمكتبات في مصر، عالم المعلومات والمكتبات والنشر، مج4،ع2، يناير 2003.

✓محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي، كلية العلوم السياسية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2000، الجزائر.

✓محمود عبد الفتاح رضوان، الإدارة الإلكترونية وتطبيقاتها الوظيفية، ط01، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2012.

✓المدادحة، أحمد نافع، أنواع المكتبات ،عمان: دار المسيرة، 2011 ، ص، 113، ربحي مصطفي عليان ، إدارة المكتبات(الأسس والعمليات)، عمان :دار الصفاء، ط2، 2015 .

✓المدادحة، أحمد نافع، مطلق، حسن محمود، المكتبات الجامعية ودورها في عصر المعلومات، عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2014 .

✓المدادحة، أحمد، نافع،، مطلق، حسن محمود، المكتبات الجامعية ودورها في عصر المعلومات، عمان : مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2014 .

✓مقيمي ريمة،مدى تأثير جائحة كورونا المستجد على مبدأ استمرارية المرفق العام في الجزائر ،مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، جامعة 08 ماي 1945 ، قالمة،العدد الأول الخاص (الجزء الأول)،جانفي2021 .

✓نافع زينب، شعباني مجيد، الحكومة الالكترونية :السبيل الأمثل في زمن جائحة كورونا المستجد، مجلة المالية و الأسواق،مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية، بومرداس،العدد الثالث ، سبتمبر 2020 .

✓نجم عبود نجم، الادارة و المعرفة الالكترونية ، الاستراتيجية ، الوظائف و المجالات، ط1، دار البرويني للنشر و التوزيع ، الأردن، 2009.

✓وهبي مليكة، الإتجاهات الحديثة في علم المكتبات، القاهرة : دار الكتاب الحديث،2011 .

المذكرات و الرسائل الجامعية

✓ الأفغاني، سوزان أحمد، دور الإنترنت في تقديم الخدمة المعلوماتية الإلكترونية دراسة وصفية لدى عينة من مستفيدي قسم الطالبات بالمكتبة المركزية في جامعة الملك عبد العزيز بجدة، رسالة ماجستير، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2002.

✓ آمنة بن عبد ربه، الجزائر في عصر المعلومات سنة 2013 م حصيلة وآفاق، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر ، 2005 – 2006م.

- ✓ أمينة بن حامد الحكومة الإلكترونية – تجربة الجزائر للتحول نحو حكومة إلكترونية "، مذكرة ماستر، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013 .
- ✓ بوخنوفة عبد الوهاب، المدرسة والتلميذ والمعلم وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، رسالة دكتوراه، قسم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2007 .
- ✓ بوكعبين، إلهام، قتاتلية، نفيسة، تشاطر المعرفة بين أوساط المكتبيين بالمكتبات الجامعية: دراسة ميدانية بمكتبات جامعة 8 ماي 1945 بقالمة، مذكرة ماستر: إدارة أعمال المكتبات ومراكز التوثيق، قسنطينة: جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري: 2015 .
- ✓ حرز الله فواد حسن، الحكومة الإلكترونية في الجزائر دراسة في إمكانية التطبيق، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة 2013
- ✓ ذهبية جمبية، الإدارة الإلكترونية ودورها في تحسين الخدمة العمومية، –دراسة حالة بلدية خنشلة–، مذكرة مكملة لنيل، شهادة الماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2015– 2016.
- ✓ رانية هدار، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 01 ، الجزائر، 2017–2018 .
- ✓ سعيدي، سليمة، متطلبات تطبيق الادارة الاكترونية في المكتبات الجامعية لولاية قسنطينة: أطروحة دكتوراه: علم المكتبات: جامعة قسنطينة 2، عبد الحميد مسهري، 2015.
- ✓ عبد الحي فيصل، واقع تطبيق الإدارة الالكترونية بالمكتبات الجامعية المركزية بجامعة تبسة نموذجا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر "ل م د"،2006.

- ✓ عمر، أحمد همشري، واقع استخدام الإدارة الإلكترونية في مكتبات الجامعات الرسمية في الأردن من وجهة نظر المديرين فيها واتجاهاتهم نحوها، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير: علم المكتبات، الجامعة الأردنية: كلية الدراسات العليا،2013.
- ✓ عميمور، سهام، المكتبات الجامعية ودورها في تطوير البحث العلمي في ظل البيئة الإلكترونية :دراسة ميدانية بالمكتبات الجامعية لجامعة جيجل، رسالة ماجستير :علم المكتبات : جامعة منتوري قسنطينة، 2012.
- ✓ فاطمة الزهرة عشير، المرافق العامة في ظل نظام الإدارة الإلكترونية، دراسة حالة مركز التكوين المهني والتمهين ماسرى، مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2018- 2019.
- ✓ فيصل عبد الله ، خدمات المكتبات الجامعية السعودية: دراسة تطبيقية للجودة الشاملة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2001.
- ✓ كلثم محمد الكبيسي، متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في مركز نظم المعلومات التابع للحكومة الإلكترونية في دولة قطر، قدمت هذه الدراسة استكمالا لمتطلبات نيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال ، الجامعة الافتراضية الدولية، 2008.
- ✓ ليليا زيان ، تصميم و إنشاء نظم المعلوماتية التسويق خدمات مكبة متخصصة ، مكتبة مدرسة التكوين شبه طبي–نموذجا – مذكرة ماجستير تسويق نظم المعلومات ، قسم علم المكتبات كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، جامعة قسنطينة.
- ✓ ماضي وديعة، دور اختصاصي المعلومات في ادارة المعرفة داخل المكتبات الجامعية، مذكرة ماجيستر علم المكتبات قسنطينة منتوري، 2006.
- ✓ مراد كريم، مجتمع المعلومات وأثره في المكتبات الجامعية مدينة قسنطينة نموذجا، أطروحة دكتوراه :علم المكتبات :جامعة منتوري قسنطينة، 2008 .

- ✓ ميمونة، سي الطيب، بناط، مراد، تأثير خدمات المكتبات الجامعية على رضا المستفيدين: دراسة ميدانية بالمكتبة الجامعية المركزية ، للمركز الجامعي، أحمد بن يحي الونشريسي- تيسمسيلت، مذكرة ماستر: علم المكتبات، خميس مليانة: جامعة الجيلالي بونعامة: 2017.
- ✓ ناجي أميرة، متطلبات الإدارة الالكترونية للمؤسسات الوثائقية، دراسة ميدانية بمكتبة الدكتور احمد عروة، بجامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة ، مذكرة تخرج مكملة لنيل شهادة الماستر في علم المكتبات والمعلوماتية،(2013/2012).

الدراسات والمداخلات والأيام الدراسية:

- قموح، ناجية، عطية بدر الدين، خدمات المعلومات المتاحة عبر مواقع ويب المكتبات الجامعية :دراسة مقارنة بين موقعي مكتبة جامعة الأمير عبد القادر الإسلامية ومكتبة جامعة الجزائر ، :الأمير عبد القادر الإسلامية ومكتبة جامعة الجزائر 1، متاح على العنوان: ، .www.univ-constantine2.dz

- نصر الدين، حسن احمد، العوض، أحمد محمد الحسن، خدمات المعلومات في البيئة الرقمية: دراسة حالة مكتبة أكاديمية سوداتل للاتصالات، المؤتمر 21 للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، بيروت، 2010.

- نبأ مؤيد عبد الحسين الطائي، إمكانية تطبيق الإدارة الرقمية ووظائفها في المنظمات التعليمية دراسة استطلاعية، دار الكتب المصرية، دار شتات للنشر والبرمجيات، مصر، 2011.

- دليل المكتبة المركزية لجامعة العربي التبسي- تبسة- ، مصلحة التوجيه بالمكتبة، 2019.

- نذير غانم وعبد الحميد ريحان ونبيل عكنوش وجميلة معمر،" الثقة الرقمية ضمن استراتيجية الجزائر الالكترونية "واقعها ودورها في إرساء مجتمع المعرفة"، بحث مقدم للمؤتمر 23 للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، جامعة قسنطينة معهد علوم المكتبات والتوثيق ، 2013 م.

- حسين بن محمد الحسن ، الإدارة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، ورقة عمل قدمت للمؤتمر الدولي للتنمية الإدارية :نحو أداء متميز في القطاع الحكومي، الرياض 1-4 نوفمبر 2009دميثان المجالي، أسامة عبد المنعم، التجارة الالكترونية دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013 .

- دراسة للباحث عبد عبد الناصر موسى و قريشي محمد " بعنوان "مساهمة الإدارة الإلكترونية في تطوير العمل الإداري بمؤسسات التعليم العالي، نشرت في مجلة: مجلة الباحث - عدد 09، 2011، جامعة بسكرة- الجزائر-

- عبد المجيد رمضان، الإدارة الالكترونية كأداة لتحسين الخدمات الإدارية: حالة الجزائر، المؤتمر الدولي حول الإدارة الالكترونية بين الواقع والحتمية، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، 6-8 نوفمبر، 2017.

- حمد بن سيف الهمامي، حجازي إبراهيم، التعليم عن بعد مفهومه- أدواته- استراتيجياته، دليل لصانعي السياسات في التعليم الأكاديمي والمهني والتقني، منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة، مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، بيروت، 2020 .

ثالثا: المواقع الالكترونية:

موقع وزارة التربية الوطنية .www.Education.gov.dz،

خلية التعليم المتلفز والتعلين عن بعد، المشروع الوطني للتعليم المتلفز و التعليم عن بعد، https://www.univ-msila.dz

مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني cerist ، ينظر للموقع: https://www.cerist.dz/index.php

الفهرس المشترك الجزائري، تاريخ الولوج للموقع https://www.ccdz.cerist.dz/ccdz

تعريف الموقع موحد للمجلات العلمية: https://www.cerist.dz/index.php/ar/portails-3/315-webreview

www.univ-constantine2.dz ، موقع جامعة قسنطينة.

موقع: https://www.alaraby.co.uk/entertainmen، ما الفرق بين الإنترنت.

موقع : مها عيد، https://maha.eid.blogspot.com

موقع: www.marefa.org.

موقع: www.alaraby.co.uk

رابعا- المراجع بالفرنسية:

1- Collier, H. (1993). Strategies in Electronic Information Industry: A Guide for the 1990s, 2nd Ed, Calne: Infonortics, Oxford.

2- Arms, william,digital libraries - London: the mitpress Cambridge, Massachusetts, 2001.



الفهـــرس

فهـــــــــــــرس المحتـــويـــات

الرقم	التعييـــــــــــــــن	الصفحة
01	الشكر والعرفان	
02	الاهداء	
03	مقدمة	08- 20
	الفصل الأول الإطار المفاهيمي للإدارة الإلكترونيـة	
05	**تمهيد**	**22**
06	**المبحث الأول: ماهية الإدارة الالكترونية**	**23**
07	المطلب الأول: مفهوم الإدارة الالكترونية وتمييزها عن بعض المصطلحات المشابهة	**23**
08	المطلب الثاني: التطور التاريخي للإدارة الالكترونية وعناصرها	**35**
09	المطلب الثالث:أسباب وكيفية التحول إلى الإدارة الإلكترونية	**42**
10	**المبحث الثاني: تطبيقات الإدارة الالكترونية في المكتبات الجامعية**	**45**
11	المطلب الأول: أهمية و خطوات تطبيق الإدارة الالكترونية في المكتبات الجامعية	**45**
12	المطلب الثاني: معوقات و متطلبات تطبيق الإدارة الالكترونية	**49**
14	المطلب الثالث: مميزات و عيوب الإدارة الالكترونية بالمكتبات الجامعية	**53**
	الفصل الثاني أثر استخدام الإدارة الإلكترونية في المكتبات الجامعية الجزائرية	
15	**المبحث الاول: المكتبات الجامعية**	**73**
16	المطلب الأول: ماهية المكتبات الجامعية	**73**
17	المطلب الثاني: خدمات وأنواع المكتبات الجامعية	**76**
18	المطلب الثالث: تطبيقات الإدارة الالكترونية في الجامعات الجزائرية (المكتبات الجامعية) والهيكل التنظيمي للمكتبة الجامعية	**81**
19	**المبحث الثاني: استخدام الادارة الالكترونية(تكنولوجيا المعلومات) في المكتبات الجامعية**	**89**
20	المطلب الأول: واقع استخدام الإدارة الالكترونية في المكتبات الجامعية	**89**
21	المطلب الثاني: اتجاهات المكتبات الجامعية نحو التسيير الالكتروني وأهمية الرقمة للمكتبات الجامعية	**94**
22	المطلب الثالث: الموقع الالكتروني للمكتبة الجامعية وخدماته	**98**

فهـــــــــــــرس المحتــويــات

23	**المبحث الثالث: التعريف بمكان الدراسة (الجامعة المركزية الشيخ العربي التبسي)**	**101**
24	خلاصة الفصل	**114**
25	**خاتمة**	119-116
26	قائمة المصادر والمراجع	
27	الفهرس	

فهـــــــــــــرس المحتــويــات

فهرس الأشكال:

الرقم	التعيين	الصفحة
01	الشكل رقم(01): يوضح وجهة النظر السابقة التي تعتبر الإدارة الإلكترونية المظلة الكبيرة التي تدخل تحتها تطبيقات مختلفة.	31
02	الشكل رقم (02): يوضح المكونات الأساسية للإدارة الالكترونية	39
03	الشكل رقم (03): يوضح أنواع الشبكات	41
04	الشكل رقم (04): يوضح خطوات تطبيق الإدارة الالكترونية بالمكتبات الجامعية	48
05	الشكل رقم (05): يوضح مخطط يوضح مصالح المكتبة المركزية	88
06	الشكل رقم (06): يوضح الهيكل التنظيمي للمكتبة المركزية لجامعة العربي التبسي – تبسة	106
07		

الملخص



ملخـــــــــــص

أدى التقدم التكنولوجي إلى ثورة في الأفكار الإدارية التقليدية وساهم بشكل كبير في تحسين حياة الدول والشعوب من خلال الانتقال إلى الخدمات الإلكترونية والتخلص من جميع أشكال الإدارة التقليدية التي كانت تعتمد على الكتابة على الورق. تعتمد هذه التقنية على استخدام الأدوات والأجهزة الحديثة المتقدمة للقضاء على البيروقراطية، بالإضافة إلى إعادة بناء العمليات الإدارية بشكل إلكتروني بهدف تحقيق السرعة في المعاملات الإدارية والحفاظ على سرية وأمان المعلومات. كما تعزز العديد من المبادئ الإنسانية مثل الشفافية، وروح المسؤولية، والرقابة، ومنع المحاباة، والرشوة، والمحسوبية، وتحديث مختلف الخدمات التي تقدمها من خلال تحقيق الدقة، والسرعة، وتبسيط الإجراءات، وتقليل التكاليف من خلال آلياتها التي تتمثل في شبكة الإنترنت ومختلف المعدات التقنية والتكنولوجية. بمعنى آخر، فإن الإدارة الإلكترونية لها الدور الأساسي في تحسين الخدمات وتحقيق مستويات الجودة والتميز.

الكلمات المفتاحية: الإدارة الالكترونية– المكتبات الجامعية– الإدارة .

ملخـــــــــــص

abstract

Technological advancement has led to a revolution in traditional administrative ideas and has significantly contributed to improving the lives of nations and peoples by transitioning to electronic services and eliminating all forms of traditional administration that relied on paper writing. This technology relies on the use of advanced modern tools and devices to eliminate bureaucracy, in addition to rebuilding administrative processes electronically with the aim of achieving speed in administrative transactions and maintaining the confidentiality and security of information. It also enhances many human principles such as transparency, a spirit of responsibility, control, prevention of favoritism, bribery, nepotism, and updating various services it provides by achieving accuracy, speed, simplifying procedures, and reducing costs through its mechanisms, which are the Internet network and various technical and technological equipment. In other words, electronic management has a fundamental role in improving services and achieving levels of quality and excellence.

Keywords: Electronic management - University libraries - Administration